

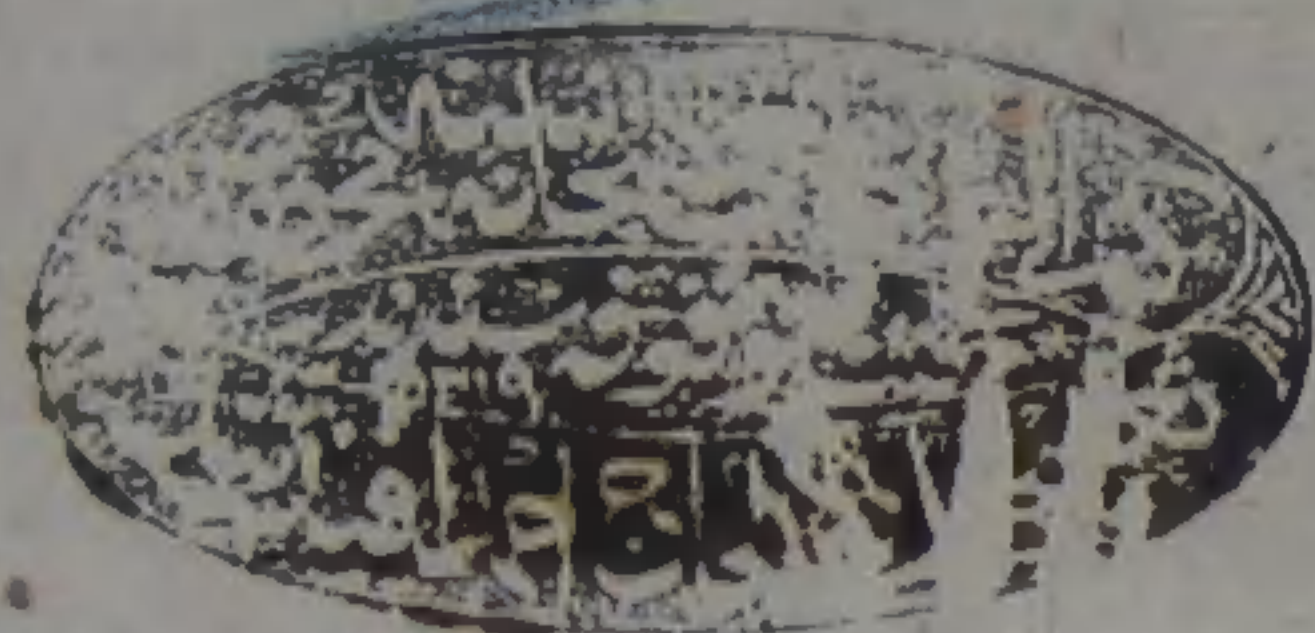


113v

113r

سراج شری
دینقوز

لا ۱۱۶



5975

سراج شری
دینقوز

بسم الله الرحمن الرحيم
 اللهم يا مظهر القلوب صرف قلبنا بخور ضامك وصل
 على من اوتى جوامع الكلم من بين انبيائك وعلى الامرين
 بالعرف والناهيين عن المنكر من الابرار واصحابه وانوارهم
 واجباة وعلى التقين بهم في مصادهم ومواردهم ريت
 لا تواخذنا بالغلطات الماضية وسدد امورنا في الحال
 والاستقبال واحفظنا من الاعتلال والاختلال في
 الاقوال والافعال وارزقنا صحىحات النيات
 في ابواب الخيرات قال المصنف رحمه الله تعالى ما حدثت
 المشهور واخر المناثور واقتداء بالكتاب الكريم
 بسم الله الرحمن الرحيم وتخصيص كتابه اول القرنين
 بل ذكر في باب الافتاء بقوله يا سراج نبيكم احرى بالبر والبرود
 ولما وقع التصنيف في العلم الاسلامي اغني عن الصلوة
 على النبي ولام لان المقصود بالتبني على ان المصنف
 من المسلمين اذ الظاهر ان لا يضاف احد الايمان بتميم اليه
 من الدين واما كون المصنف من المصنفات الاسلامية
 فيعلم من خصوص العلم الذي فيه التصنيف ثم اظهر عبودية
 واحسانه في قوله امير فقال قال العبد الفقير الى ذو
 الاحياج الكبير واقتداء بهذا اللفظ بتر كما ورد في كلامه
 حيث قال وانتم الفقراء وتيمنا بما صدر عن صدر النبوة
 حيث قال الفقري وقول الله العبد الودود والى المحبوب
 وهو المناسبات لا تفارق اليه متعلق بالفقير واختار صيغة
 المافى حيث قال قال لضرورة تأخير الحكاية عن المحكي في

هذا هو
 الكلام
 بالصفات
 الباقية في باب الصفات اسم الفاعل الموصوف

ignis

428

هذا هو
 الكلام
 بالصفات

في الواقع وان كانت مقدمة في الذكر لتقدم العاطل على المعول
 وانما لم يقل قلت بمصانف ولجئ في التوضيف اجراء الاسم
 عليه واقتدار الفروع على الاصل لظهور زيادة احتياجه ثم
 ذكر اسمه واسمى بويه كيلا يظن ان كتابه قبل التل في من
 تاليفات الاواباش بمجوزا لايام وكرويا للاعوام فيتحذ
 ظهريا وليد لو كان معطفه على المفقرة عطف بيان فقال
 الحمد لله على من مسعود ثم وعانف ولو الدية بالفقير ان
 الاصل ان كان هو الاواباش باهل الايمان غفر الله له ولو الدية
 واحسن اليها الى الله والديه واليه الى الحمد ما نفع
 اولادهم وخراتنا نيار حارة للسمع ثم حرص على العلم الذي وقع
 التاليف فيه فقال في خطبا خطاب العام اعلم ان
 الحرف اقتداء بهذا على التقرين مع انما علمان لعلم
 يعرف به احوال انبياء الكلم التي لميت باعاب كونه
 اخف وموافقا للخبر واصلا في قوله ام العلوم اي
 اصلا تسمية للدال باسم المدلول شبهة بالام من حيث
 الولادة فاما ان الام تليد الاولاد كذلك هذا العلم
 يلد الكلمات التي هي دوال العلوم وقوا البها واما الخ
 في صدر السامع ما ذا ابوابه يتقرب والخو وهو علم
 يعرف به احوال او اخر الكلم من حيث الاعاب والبناء
 ابوها اي مصلح العلوم شبهة بالاب من حيث الاصلا
 كما ان الاب يصلح الاولاد كذلك هذا العلم يصلح
 الالفاظ التي هي اوعية العلوم قور ويقوى عطف
 على ام العلوم كونه بمعنى يلد العلوم مثل قوله مع على قارة

هذا هو
 الكلام
 بالصفات

لان زيادة الحرف على زيادة المنة

فيل تاليفه على والدته موافقة لاجرام
 وهو قال ب اعفوا ولو الدية عبد الرحيم

اي اول العلوم

قراءة الكوفيين قالوا لا صباح وجعل الليل سكتا عطف قوله
 جعل على فالتق كونه بمعنى فالتق في الروايات جمع دراية
 وهي العطف مصدر بمعنى المفعول كغرب الامر بمعنى مضروب
 اي في الروايات اي المعقولات داروها عاقلوا العرف
 وعالموها وتايت الضمير باعتبار الام ويطلق اي يفضل في الروايات
 جمع رواية وهي النقل بمعنى المروي اي في الروايات اي
 المقولات عاقلوها اي العاقلون من ثباتها والعرفي
 كناية عن الجمل ولهذا عده بنف وانما قال في الروايات
 يقوى وفي الروايات يطفئ لان تحصيل العلوم العقلية
 ممكن بدون الالفاظ وان كان متغيرا الا انه لا شك
 في انه يقوى بها بخلاف تحصيل العلوم العقلية فانه بدونها شدة
 قال الرشدي لا يجدون علما من العلوم الاسلامية فبقيا
 وكلاما واخبارا وعلى تفسيرها واخبارها الا واقفارة
 الى العونية بين لا يدفع ومكتوف لا يتقنع فاذن لا شك
 ان محصلها العدي منها يفضل في سلوكه ولا يهتدي الى
 مطلوبه فاقتضاه الروايات اليه اشد من افتقار الروايات
 واذا كان الحال على هذا المنوال فجمعت اي فقد جمعت
 لانه ما من معناه وقع جزاء شرط محذوف كما قرناه فلا يصح
 بدون قد اذ ليس في اللفظ فلا بد من التقديم وهذا كثير في
 كلامه وعليك بالتبني في مقامه ويحتمل ان يكون الجزاء محذوف
 بقرينة المقام ويكون تقدير الكلام هكذا او اذا كان كذلك
 اريدت جمع كتاب فيه جمعت آه فيكون قوله جمعت
 معطوف على الجزاء المقدر فيه اي في العرف كتابا موصوفا

اي

اي معلما فان الاسم علامة للمسمى مراح اي محرابه الارواح
 وهي جمع روح بمعنى النفس وقوله هو اي ذلك الكتاب
 مبتدأ وقوله للصبى قصصه بالذكريا على الاغلب ومراعاة
 مراعاة النظر حال من غير المبتدأ وهو قوله ضاح النجاح اي
 انقضى بالمطالع قدم عليه السبح والحمد المنة والحمد
 حاله كتابا استعار النجاح للكتاب لكون كل منهما للنجح و
 اضافته الى النجاح من قبيل اضافة اليه الملبس وليس له
 استعارة مصرية اذ المراد به معناه الحقيقي لا المكنية تشبيه
 بالخير في كل النجاح واثبات النجاح له فربها والنجاح مع كونه
 استعارة تحقيقة كما عرفت قرينة المكنية استعارة تخيلية
 بل قد يكون تحقيقة كما يفهم من كلام صاحب الكشاف في تفسيره
 قوله مع ينقصون عهده وفي استعارة النجاح غير فائدة
 انما تخرج من قلب البعض النجاح وقوله مراح اي كف
 رراح اي واسع عطف على قوله ضاح النجاح وسق الكف
 كناية عن الشمول والاحاطة وعدم فوت شيء من مثل طول
 الزراع وبسط الباع اي هذا الكتاب للصبى مثل الكف الواسع
 اذا جعله وسيلة لافاد العلوم واحاطتها لا يفوته شيء منها
 كما اذا الكف الواسع يحيط بالعلم بطريقه غيره بسببه والواو
 في معجزة اي في ذهن الصبي لاستعارة المعدة للذهن
 لكون كل منهما محلا للغذاء فان الذهن محل غذاء الارواح
 كما ان المعدة محل غذاء الاشباح والجار والمجرور متعلق
مراح في قوله حين راح اي حصل هذا الكتاب قدم عليه
 السبح استعارة الرواح وهو البسوة للحصول تشبيها بها

سب

هذا وعلمنا ان كل حرف في

للعطف

في النكت والقرن وفي هذه الاستعاره فائدة التفسير التام
وعامله في فاعله من مائة الى مائة في قول من قال
الارواح عطفها ونبيها على استقلال كل منهما في كونه متباينة
من قول من اتى وكفر ايضا ان ذلك الكتاب جنان النجاس
وراجه راجع ومثل تقاح اوراق اي يشبهها في المنفعة وفي
حصوله في ذمته وناظره وقوله باليه لا يغيره متعلق اعظم
قد تم للتخصيص كما اثرنا اليه وقوله كما يصم اي يعيب متعلق
باعظم واستعين الله في جميع المهمات وقوله هو اي الله
مخصوص بالمعنى الذي في قوله نعم المولى اي الناصر وهو نعم العاين
لما قدم كلامه في ديباجة كتابه وبين مقول شرحه بين الكتاب
المجموع في الصرف الموصوف بمرح الارواح فقال اعلم احضارا
لذعن الخاطب وترغب اليه في استماع ما يعقب ثم دعا لقوله
ما سعدك الله شيطالا ويقال بالاسعار في مطلع الكلام
ولا تخطى للجلالة الدعائية من الاعراب ومفعول اعلم قوله
ان الصراف اي المراد لتخصيل الصرف ولا شك في حال
ارادة لتخصيل يحتاج في الكلام قريب له على تحصيل الابواب
السبعة واثبت او يثبت ان العالم بالصرف على وجه المبالغة يحتاج
على الاسرار التجرد في معرفة الاوزان اي الموزونات
الجزئية التي هي الغاية والغرض من تحصيل الصرف في معرفة
احكام سبعة ابواب اي انواع من انواع الموزونات
فما تلك بغيره وما يقال من ان العالم بالفعل يحتاج اليها ايضا
لاستماع الشئ بدون شرايطه وما يتوقف عليه ما يستعبد
عفاذا لا يقال في تعارف اللغة لمن حصل المطانة يحتاج الى

والشرايط يقال ان يحتاج من لم يكن فاعلا ثم شرح في تقدير ذلك
الابواب فقال الصريح والمضاعف والمهموز والمخالف
والاجوف والناقض والاضيف ولا يخفى وجه الضبط على
من تصور مخرجاتها وتطلع عليها ان شئت به في تقاضيه
مباحثها ولما ان الصراف يحتاج في معرفة الاوزان المعرفة
سبعة ابواب كذلك يحتاج فيها المعرفة اشتقاق اي
اخراج تسعة اشياء من كل مصدر اما ابوابها وبنوها وتلك
الاشياء التسعة المشتقة منه هي الماضي والمضارع والامر
والنهي واسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان والآلة
واذا كان الصراف يحتاج الى الانواع التسعة فكسيرة اي الكتابة
وجعلته شتملا على سبعة ابواب كل باب منها في بيان نوع من
تلك الانواع وكان المناسبات سباق كلامه ان يقول ثمانية ابواب
احدا في الاشتقاق لكن لما كان معرفة هيات المفردات
انما تتم بمعرفة نسب بعضها لبعض في الاصل والفرعية حتى قال
بعضهم بالاشتقاق جزء من الصرف بلا شبهة وان كان الحق
انه ليس بجزء منه حقيقة بل هو علم عامدة ولا شك ان ابواب
الصرف سبعة ادر بغير ذلك الابواب ولم يجعلها ثمانية
وذكر في اوائل اول تلك الابواب اشارة الى ذكر الباب
الاول من تلك الابواب المذكورة عليها الكتاب
في بيان البناء الصحيح ولما كان المقصود الاصل البنية على
الابنية وكان ابنية الصحيح تسعة فقدم سلامتها عن غيرها
الكثيرة وكونها مقيما عليها كبريا قدم باب الصحيح ولما
توقف البناء على صورته عده فقال في وضع النظر

موضع النظر رة الى ان المراد بالاول فان المراد بالاول ما صدر
 عليه الصبح وبالنسبة لمعومه وما يقال ان المعوم اذا عرفت
 فهي عين الاول فليعلم الاطلاق اي الصحيح في اصطلاح اهل
 الصرف هو البناء الذي ليس في مقابلة الفاء والعين و
 واللام من فعل حرف علة وهي الواو والياء والالف وليس تلك
 المقابلة ايضا تضعف اي حرفان في جنس وليس فيها ايضا
 همزة قبله فيكون ضربا وليس في مقابلة فاء فعل الا ان الصاد وفي
 مقابلة عينه الراء وفي مقابلة لامه الالباء وليس في المقابلة
 والراء والياء حرف علة ولا همزة وليس ايضا حرفان من جنس فيصدق
 التعريف عليه فيصح التمثيل وينظر في ايضا نحو حرف وضارب
 وينصب ومضروب واقتبس واقتصر الفاء والعين واللام
 من بين حروف المباني للوزن والعيار حتى يكون في اي في الوزن
 من حروف الشدة والوسط والخلق التي هي الخارج الكلية شئ
 اي حرف هذا او يستعمل لاقتصاص فعل للوزن ولا ينافي وجود
 هذه الحروف في غيره كما ان كونه شاعلا للافعال وبه اضر استعمل
 ولا ينافي في شمول غيره اياها كما ان اذا طلب هذا الوجه مرتج على علم
 جعل الوجه الاخر مرجحا كعكس على نحو جعل وانما اذا طلب المخرج
 على نحو جعل كلمة الاستعمال وفتح العين مرجحا لان فعل من
 باب فتح وعمل من باب علم وانما لم يقل واقتصر فعل للوزن
 واقصاح الى تفصيل حروفه ليكون كونه وزنا للمحركات بالحركات
 المختلفة فيكون ضربا وعلم وحسن اذ لو قال فعل لا يصلح لكونه
 وزنا لعلم وحسن وينازر في الراء على لام ثابتة نحو فعل في وزن
 جحد ولام ثابتة في الخاء في نحو فعل في وزن جحد وحسن

هذا هو الوجه الذي لا ينافي في شمول غيره اياها كما ان اذا طلب هذا الوجه مرتج على علم جعل الوجه الاخر مرجحا كعكس على نحو جعل وانما اذا طلب المخرج على نحو جعل كلمة الاستعمال وفتح العين مرجحا لان فعل من باب فتح وعمل من باب علم وانما لم يقل واقتصر فعل للوزن واقصاح الى تفصيل حروفه ليكون كونه وزنا للمحركات بالحركات المختلفة فيكون ضربا وعلم وحسن اذ لو قال فعل لا يصلح لكونه وزنا لعلم وحسن وينازر في الراء على لام ثابتة نحو فعل في وزن جحد ولام ثابتة في الخاء في نحو فعل في وزن جحد وحسن

وانما ينادى باللام دون غيره لان الزيادة بالآخر او بالاولي ان ينادى
 من جنس الآخر لما في من تعريف الصحيح وما يتعلق به شرع في
 الاشتقاق وما يتعلق به يقال اذا عرفت هذا نقولنا
 اي مقولنا وملفوظنا الذي هو الضرب مصدر في اصطلاح
 هذا الفن اي فرو ما يصدق عليه المصدر والمجمل اعني يتولد منه
 الاشياء التسعة المذكورة اما في بعض احوال من الضرب
 وهو اي المصدر المصطلح كضرب اصل للفعل المصطلح معروف
 لمعروفه ومجهول لمجهول الا ان صيغة المعروف والمجهول من المصدر
 متحدة اكتفاء بصيغة الافعال فاذا قيل ضرب ضربا علم ان المصدر
 معلوم واذا قيل ضرب ضربا علم ان المصدر مجهول واذا لم يذكر
 الفعل علم بالقوانين في جنس الاشتقاق لان جنس الضرب من العمل
 وغيره وستعرف مفهوم الاشتقاق عن قريب ان شاء الله
 عند البصيرين من الصرفين وانما قلنا ان المصدر اصل للفعل
 في الاشتقاق لان مقومه اي معنى المصدر واحد وجزءه
 مفاهيم الفعل اي المعنى الذي يفهم منه كجب الوضع متعدد
 وكل وانما تسع بالمعنى في كسب له لانه لا لالة اي لالة الفعل
 كجب الوضع على الحركات والزمان اي زمان ذلك الحركات
 من الازمنة الثثة والواحد قبل المتعدد ولا شك ان ما يدل
 على الواحد اعني المصدر ايضا يكون قبل ما يدل على المتعدد اعني
 الفعل وفي نظر لا يجوز ان يكون المصدر باعتبار مقومه متقدما
 وباعتبار وصف متأخرا واذا كان المصدر اصلا للافعال
 في الاشتقاق يكون اصلا ايضا لمعلقاتها اي لمعلقاتها
 للافعال من اسماء الفاعل والمفعول وغيرهما من معلقاتها

نقول ان يقول بضم المصدر من الالف
 لان الضرب مصدر فيكون التقدير
 وهو متعلق بجواب عن الملامح الضرب
 لفظ لا ينافي اصطلاح في برونه كرم
 حنين

بتقديم بين اللفظين على تناسب وكذا انقسام الى اقسام ثمانية
هو اعتبار اللفظ ولذا لم يتعوض فيها للتعاقب المعنوي مع انه
معجز فيها على ما سنشير اليه ان شاء الله تعالى ومن التعاقب في المعنى
كالسيداني نظرا الى ان هذا الاختلاف هو للمعنى فكل وجهه الا ان
نظر المصانيب للفظ والحاصل من التعريف العلم بالاشتقاق
بقربته حمل الوجدان عليه فانه قيل العلم بالاشتقاق ان تجد
بين اللفظين تناسبا في التركيب والمعنى فتعرف ارتباطهما الى
الاخر واخذه منه فاشارة بذكر اللفظين وذكر التناهي للفظ
والمعنى الى انه لا بد بين المشتق والمشتق من مغايرة بوجه
واحدا وبوجه كجب المعنى وكذا من مغايرة بوجه ولو تفقد احد
من وجهي اللفظ لان معنى التناسب يقتضي ذلك فيخرج كقولنا
مصدرا والقول لا لا تغاير بينهما في المعنى ويخرج ايضا كقولنا
بعض الرق وضرب بعض الذهب اذ لا اتحاد بينهما بوجه في المعنى
وكذلك يخرج كقولنا ضرب بعض المصروب وضرب بعض الحارث اذ
لا تغاير في اللفظ ويخرج ايضا ذئب وسمعان اذ لا اتحاد بينهما
بوجه في اللفظ ويدخل فيه ضرب وضرب وجذب وجذب وفاق
ونفق لان التناسب اعم من الموافقة كما ذكرنا ولا شك ان
بين الاولين والآخرين وبين الاخرين مناسبة كما
ستذكره ان شاء الله تعالى وانما قلنا في المغايرة في اللفظية ولو
تقدير اليد في كمال الطلب وطلب فان حركة آخر الفعل
بنائية وحركة آخر المصدر اعرابية والاولى كالحركة من الكلمة لبنائية
وبناء الكلمة عليها وان كانت اصلها السكون الا انها لم تسفل
على الاصل في غير حال الوقف والثانية عارضة لا اعتداد بها

بها لا تنافها عند عدم العلم وتحقيق استعمال الاسم ساكن في غير حال الوقف
ايضا وبهذا اسقطا ما قيل ان غيت بالحركة الحركة الشخصية من الرفع وغيره
سكن انما غير لازمة في الاسم ولكن لم قلت ان مطلق الحركة الاعرابية
غير لازمة ونظر الاشتقاق ليس في حركة معينة بل في مطلق الحركة وان غيت
بها مطلق الحركة معناه عدم اللزوم ولما فرغ من تعريف الاشتقاق
شرح في تحقيقه قال هو اي الاشتقاق المعروف على ثلاثة انواع احدها
اشتقاق صغير وهو علم ان يكون بينهما اي بين اللفظين تناسب
اي توافق في الحروف والترتيب اي ترتيب تلك الحروف ومع المعنى ايضا
كقوله اشتقاق ضرب ما فيها من الضرب مصدرا وتناهيها اشتقاق
كبير وهو علم ان يكون بينهما اي بين اللفظ والمعنى توافقا في الزيب
سواء كان مع الموافقة في المعنى كقوله اشتقاق جند من الجند
وهما متوافقان في المعنى او مع المناسبة فيه بدون الموافقة كقوله
ثلم من الثلب الاول الاضلال بالجايط والثاني الاضلال بالعرض فيما
متساويان في المعنى وثالثها الكبر وهو علم ان يكون بينهما تناسبا في المخرج
والمعنى فان التناسب في المخرج تناسبا في الحروف باعتبار المخرج
كقوله اشتقاق نفق من النفق الاول صوت الغراب والثاني صوت الحمام
فهما متساويان في المعنى وتناسبا في المخرج ظاهر اذ العين والحاء كلهما
من الحلق ويعلم من تعريفاتها وجه المحر فيها لانه ان اعتبر الموافقة
في الحروف مع الترتيب فهو صغير سمي به لكفاية تامل قليل في العلم
بالاشتقاق في سبب قلة العمل وان اعتبر الموافقة في الحروف
بدون الترتيب فهو كبير لاجتماع التامل كثير في العلم بالاشتقاق
بسبب كثرة العمل فيه وان اعتبر تناسبا في الحروف فهو اكبر لاجتماع
الامل اكثر في العلم بسبب تعدد الحروف فيه ولما فرغ من تعريف

كلامها

الاشتقاق وتفسيره اقسامه وتعرف كل قسم منها شرح بين المراد
 في عمل النزاع فقال المراد بالاشتقاق المذكور هنا اي في قول
 وهو اصل في الاشتقاق وفي قول الاشتقاق تسعة اشياء
 من كل مصدر هو اشتقاق صغير فاما الكامل والمتبادر وعند
 الاطلاق وانما كان هو المراد لان النزاع انما هو في الاصل
 في هذا الاشتقاق ولما فرغ من بيان منهج الفريق الاول
 ونقير اولهم وما يتعلق بين بحث الاشتقاق شرح في بيان
 منهج الفريق الثاني فقال قال الكوفيون ينبغي ان يكون الفصل
 اصلا للمصدر لان اعلال اي اعلال الفعل مدار ويب
 لا اعلال المصدر وجودا اي من جهة الوجود والى كمال وجده اعلال
 الفعل وجده اعلال المصدر ومدار اعلال اي ان عدم اعلال
 الفعل عدم اعلال المصدر والدوران هو ترتيب الشيء على حال
 صلوح العلية ويسمى الشيء الاول المرتب الدائر والشيء الثاني المرتب
 عليه الدائر اما كون اعلال الفعل مدارا لا اعلال المصدر وجودا
 ففي مثل بعد اصله عدة وهي مصدر بعد اصله وعدة
 ولما حذف الواقع من بعده لعله توجب الحذف حذف من وعدة
 وان لم توجد تلك العلة تبطل ومثل قام قياما اصلها قوم
 فواما فلما اعلل الاول اعلل الثاني وان انتفى موجب الاعلال فيه
 تبطل الاول وانما كون اعلال الفعل مدارا لا اعلال المصدر
 عدما ففي مثل يوجب وجلا وقاوم فواما فلما لم يجعل الفعلان
 لم يجعل المصدران تبطلان ومدارية اي مدارية الفعل من
 جهة الاعلال للمصدر لا شك في انها تدل على اصالة اي
 اصالة الفعل للمصدر وايضا اي كما ان الفعل مدار من

ينبغي ان يكون الفعل اصلا للمصدر

في قوله يوجب وجلا وقاوم
 في قوله فواما فلما اعلل الاول اعلل الثاني

في قوله وان انتفى موجب الاعلال فيه تبطل الاول

في قوله وانما كون اعلال الفعل مدارا لا اعلال المصدر

من جهة الاعلال للمصدر كذا لك يؤكد الفاعل اي بالمصدر نحو
 ضربت ضربا فان ضربا مصدر يؤكد للفعل اي ضربت وكذا يكون
 مؤكدا له وهو اي هذا التركيب بمنزلة ضربت بضم الفاعل
 لان معنى التركيب واحد فيكون مؤكدا الضرب تأكيد الفاعل
 كما ان ضربت الثاني مؤكدا له كذلك والمؤكد بفتح الجاف اصل
 لانه يتبع دون المؤكد بفتح الجاف لانه تابع وايضا يقال له
 اي للمصدر اسم هو مصدر كذا اي المصدر مصدر او محو
 عن الفعل ولا يظهر في كلامهم كما قالوا في الماء مشرب عزب
 اي لذيق وفي الفوس مركب فارده طازق في المشي ولا يتبع اليه
 اي مرادهم بمنزلة مشرب ومركب مركب فلتا معاشر
 البصريين في جوابهم اي في الجواب عن تمسك الكوفيين الاول الذي
 هو العلة اعلال المصدر اذا اعلل فعلة انما اعلل كذا اي
 الموافقة والاطراف في الاعلال بسبب المناسبة بينهما في اللفظ
 والمعنى لا المدارية ولهذا قد يجعل كل منهما بدون اعلال الاخر نحو
 رمى رميا واعشوب اعشابا فلا يدل على الاصل في الاعلال
 على الاصل في الاشتقاق كحذف الواو في تعد اصله تعد فانه
 لم يترك كلمة بعد وحذف الهزة في كرم فانه لم يترك مكان
 الحذف لم يترك كلمة لا يدل على الاصل في الاشتقاق فكذا ما كان
 الاعلال لم يترك كلمة لا يدل على الاصل فيه وقتنا ايضا في
 الجواب عن تمسكهم الثاني لان ضربت ضربا بمنزلة ضربت ضربت
 بل بمنزلة احدثت ضربا لان المراد بان كيد المصدر الذي
 هو مضمون الفعل لا زيادة شيء عليه من وصف او عدد وهو في
 الحقيقة تأكيد لك المصدر المضمون لكنهم سموه تأكيد الفعل لولا

فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا بمنزلة
قولك احدثت ضربا فربما فطرته تاكيد للمصدر المضمون بعده
للاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل فلم يقع المصدر
تاكيد للفعل ولئن سلمنا انه بمنزلة ضربت ضربت وان المصدر
وقع تاكيد للفعل فقول المؤلف بانه بفتح الكاف لا يدل على الاصل
في الاستفاد بل يدل عليها في الاعراب كما في ما في زيد زيد
فان الاول اصل لثاني في الاعراب مع انه ليس مشتق منه والآخر
استفاد الشيء عن نفسه وكلامنا في الاصل في الاستفاد
ولا ضرورة في ان يكون الشيء متقدما على شيء في الاستفاد واصلا
له فيه ومتأخر عنه في الاعمال وفرا عليه في المثل كذا ان
الاسم اصل في الاعراب للفعل ووقع عليه في العمل كما في انت انت
وقلنا في الجواب عن متمسكهم الثالث قولهم مشرب عذب
ومركب فاره ليس بحقيقة في معنى المشروب والمركوب اتفاقا
بان وضع لفظ المشرب بمعنى المشروب ولفظ المركب بمعنى المركوب
فيكون لفظ المشرب مرادفا لفظ المشروب ولفظ المركب
مرادفا لفظ المركوب فيكون لفظ حقيقة في معنى المصدر
ومرادف لفظ المصدر ويريد بذلك من باب جري الترويض
الميزاب فكما ان هذا من الميزاب اما من الميزاب اللغوي بان
اطلق اسم الميزاب الذي هو الترويض والميزاب على الحال الذي هو الماء
لان الجاري والسائل هو الماء لا الترويض والميزاب اوسن الميزاب
العقل بان اريد بالترويض والميزاب معناه الحقيقة واسند
الى الجريان والسيلان مجازا للملابسة بالمالا المعنى
الماء كذا مشرب عذب ومركب فاره من الميزاب ايضا اما

اما في الميزابان يطلق اسم الميزاب الذي هو المشرب والمركب على الحال
الذي هو الفوس والماء واما في النسبة بان يراو بالمشرب والمركب
معناها الحقيقية وينيب اليها العذوبة والقائمة مجازا للملابسة
بالمال المعنى الماء والفوس واصل الجواب ان قياس لفظ المصدر
على لفظ المشرب والمركب فاسد اما على تقدير كون الميزاب في النسبة
فلان المشرب والمركب في معانيهما الحقيقية وهو محل المشرب ومحل
المركوب فيكون معنى لفظ المصدر قياسا عليه محلا للمصدر وهو
عليهم السلام واما على تقدير كون الميزاب في المفرد فلا يلزم من كون
لفظ مستعملا في معنى مجازي على سبيل القطع كون لفظ آخر موافقا
له مستعملا في مثل ذلك المعنى على سبيل القطع بل غاية ان يستعمل
فيه فيجوز احتمال ان يكون لفظ المصدر مستعملا في معنى المصدر ويريد
مجانبا مع تيمم احتمال ان لا يكون مستعملا فيه بل مستعملا في معناه
الحقيقي الذي هو محل المصدر مع ان الحقيقة اصل والميزاب خلاف
الملاحظة فيه للكونيين على ان تشبيه كون المصدر بمعنى المصدر
يكون المشرب بمعنى المشروب والمركوب تشبيه بغير جامع او الكثرة
والركوب متعديان فيمكن ان يتركب المشرب والمركب ويراد به المشروب
والمركوب لانه المشرب على المشروب والمركب على المركوب
والصندوق لازم فلا يمكن ان يتركب لفظ المصدر ويراد به المصدر
او لادلالة المصدر على المصدر ويريد على الصادر ولذا لم
تكتفوا او قالوا في الاستدلال على اصاله الفعل ان المصدر على
بمعنى المصدر اي المصدر نحو قعدت مقعدا حتى اي قعدوا
المصدر الذي هو لفظ المصدر بمعنى الفاعل اي صادر عن الفعل
كالعدل بمعنى العادل واسندوا ايضا بجعل الفعل في المصدر

نحو قعت قعودا والعامل قبل المفعول وهو مخالطة لانه قبله
 ان الاصل في وقت العمل ان يتقدم فقط العامل على فقط المفعول
 والشرع في ان وضعه غير مقدر على وضع الفعل فابن ابي
 بن الاخر وايضا يتقدم نحو ضربت زيدا او يزيد ولم يضرب فانه
 لا دليل فيها على ان وضع العامل قبل المفعول ولما بين اصل
 المصدر وزيف ادلة المتخالف جرى ذكر الاوزان على تقديم
 الاصل فقال ومصدر الثلاثة كثر مختلف وعند سيبويه اي ما
 ذكره سيبويه منه يرفع الاثنان وتليين بابا اي بناء وضبط ان
 يقول ان عينة اما ساكن او متحرك فان كان ساكنا فاما
 ان يكون بزيادة شئ او لم يكن فان لم يكن بزيادة شئ فالفاء
 منه اما مفتوح او مكسور او مضموم نحو قتل وقسم وشغل وان
 كان بزيادة شئ فتلك الزيادة اما تاء او الف او الهاء ونون
 وعلى التقدير فالفاء اما مفتوح او مضموم او مكسور فالحاصل
 من ضرب الثلاثة تسعة وهي كورة وشدة وكثرة
 ودعوى وذكرى وبشرى وليان وحرمان وغفران وادب
 ذلك بقوله ونظر فان لان المصدر المتحرك مزيدا فالف
 ونون لم يكن الا على هذا البناء فذكره هنا للمناسبة مع لبيان
 في فتح الفاء وزيادة الالف والنون هذا اذا كان العين ساكنا
 وان كان متحركا فاما ان يكون بزيادة شئ او لا فان كان انشأ
 فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم فان كان مفتوحا فانه
 اما مفتوح وذلك طلب او مكسور وذلك نحو جئت ولم يكن مضموم
 العين منه بالاستقرار وان كان مكسورا فهو مفتوح العين
 ليس الا كراهية توالي الكسرين او كراهية الانتقال من الكسرة الى

الى الفتحة نحو صغر وان كان مضموما فهو مفتوح ايضا ليس الا كراهية
 توالي الضممين وكراهية الانتقال من الفتحة الى الكسرة نحو جدي
 وان كان الاول فالزائدة اما ان يكون تاء التانيث فقط
 او لا ففعل الاول فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم كقصة لكن
 لم يكن من الا مفتوح الفاء بالاستقرار وعينه اما مفتوح نحو غلبته او
 مكسور وذلك نحو سرق ولم يكن منه مضموم العين بالاستقرار
 وعلى الثاني فاما في مدة او ميم زائدة بالاستقرار او لا فان
 كان في مدة فهي اما الالف او الواو او الياء فان كانت
 الالف فاما مع زيادة اخرى او لا فان لم يكن فالفاء اما
 مفتوح وذلك نحو ذهاب او مكسور وذلك نحو حراف
 او مضموم وذلك نحو سوال وان كان مع زيادة اخرى فتلك
 الزيادة اما تاء فقط او الياء والتاء فان كانت التاء فقط
 فالفاء اما مفتوح وذلك نحو زهادة او مكسور وذلك نحو
 دراية او مضموم كبقاية ولم يذكره سيبويه لقلته وان كانت
 التاء والياء فالفاء مفتوح لا غير بالاستقرار نحو كراهية وطوبى
 ولم يذكره ايضا لقلته هذا اذا كانت المدة الالف وان
 كانت الواو فاما مع زيادة اخرى او لا فان لم يكن فالفاء
 اما مضموم وذلك نحو دخول او مفتوح وذلك نحو قبول واخر
 مفتوح لقلته حتى يسمع ثاب ولم يكن منه مكسور الفاء لشغل الانتقال
 من الكسرة الى الفتحة وان كانت مع زيادة فتلك الزيادة
 بالاستقرار ولم يكن من الا مضموم العين كصوبة وان كانت
 المدة الياء فلم يكن من الا مفتوح الفاء من زيادة
 آخر وذلك نحو وجيف واما اخر صوبة مع ان المناسبات

في غير غير الباء

مع دخول اذ هو مما في المدة واو نظرا الى قلتة بالنسبة الى المتقدم
 ونظرا الى ان مع زيادة اخرى والحاصل ان لو جيف مناسبة
 لدخول من جهة عدم الزيادة على المدة وان لصحوبة مناسبة
 من حيث ان المدة واو ورتج وجيف بالكثرة بالنسبة الى
 تقدم وان كان في ميم زائدة ولا يكون الا مفتوحة حكم الاستفهام
 فاما مع زيادة شئ اخر او لا وعلى الثاني فالعين اما مفتوحة او
 مكسورة نحو من دخل ومرجع على الشدة واما مضوم العين منه
 مكرم ومقون فنادر ولذا لم يذكره حتى جعلها الفراء جميعين
 لكرامة ومعونة اسمين على حد ثمة وتمر استبعاد الميم المصدر
 على هذا الوزن وعلى الاول فلك الزيادة هو الثاني لا غير حكم
 الاستفهام والعين اما مفتوحة نحو مسعاة او مكسورة نحو محمودة
 وهو شاذ وانما ذكر المصدر الميم مع غير الميم مع ان الاول فيا
 والثاني ساعى نظرا الى ان الميم ايضا مرتبة من مراتب الاختلاف
 وان كان قياسا في نفاذ المقصود بيان اختلاف اربعة مصار
 الثلاثة المجرد كما اننا ابره مع انه لم يذكر الثالث الا انه ليس
 مثله حيث ذكره بعده ولم يخلط به ويجوز المصدر على وزن
 اسم الفاعل والمفعول آلا ان نجيب على وزن اسم الفاعل فعل
 من نجيب على وزن اسم المفعول فالا اول نحو قلت قائما اي
 قيا ما وقوسه ولا فارجا من في زور كلام اي خروجا وقوسه
 كفي بالنائي من اسماء كاف اي كفاية ومنه افضل فافئلة اي
 افضل لا وعافاة الله عافية اي معافاة وعقب فافلان مكان
 ابيه عافية اي عقبيا وقوسه في قبل ترى انهم من باقية اي بقاء
 وقوسه ليس لوقعتها كاذبة اي كذب والله الى الدلال

بمعنى

البار السوي فليز
 والبار الفاعل كما
 فيهما

بمعنى الفعيل والثاني نحو قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
 غير زائدة واذا كان زائدا فهو بمعنى المفعول ونحو قوله
 الى مسوره والمفعول مسوره والمفعول والمفعول والمفعول
 المجلود وبمعنى الرفع والوضع والعقل والجلادة ومنه المكرومة
 والمصدوق والمخلوق اي الكرامة والصدق والخلق واعلم
 ان استعمال وزن اسم الفاعل والمفعول في معنى المصدر بالاشتراك
 فما فيه حقيقة كما يفصح عنه قوله ويجوز على وزن آة والافالوا
 ان يقول يستعمل في معنى اسم الفاعل آة ولذلك قصر على السماع
 بخلاف استعمال وزن المصدر في معنى الفاعل والمفعول كقول
 عدل بمعنى عادل ونسج اليمين بمعنى منسوج فانه مجاز ولذلك
 لا يقصر على السماع بل يجوز استعمال كل مصدر في معنى اسم فاعله
 واسم مفعوله اذا قصد فائدة المجاز ويجوز المصدر ايضا للمبالغة
 في الفعل واللتكثير في قياسا مطردا عند سيبويه من الثلاثة المجرد
 عند المختار قياسا مطردا في الثلاثة وغيره لانه قال حين سئل
 عنه هذا الباب كثر الاستعمال فينبغي ان يكون قياسا
 ولذلك ذكر في الامثلة الزمياء وقال هي الشرائع الكثرة وهو على
 ضربين احدهما التفعال بفتح التاء وسكون الفاء نحو التهادر
 بمعنى الهذر الكثير والتلعاب بمعنى اللعب الكثير والترزاد
 والتجوال والتقال والتسيار للمبالغة في الرد والجوالان و
 القتل والسير وثانيهما الفعيل كالفاء والعين وتشديده
 وفتح اللام نحو كشتي بمعنى الحث الكثير والكيللي بمعنى كثرة العلم
 بالدلالة والرسوخ فيها والنميشي بمعنى كثرة النامية لما فرغ من
 مصدر الثلاثة شرع في مصدر غير الثلاثة فقال ومصدر كل

واحد من ابواب غير الثلاثة ربا عيا مجردا كان او مزيدا فيه او ثلثا يافدا
وسواء كان المصدر ميميا او غير ميمى على ستن اي طريق واحد
على حدة ولم يبين بنية مصادر تلك الابواب اعتمادا على اسما
في غير الرابع المجرد واما فيه فخطا للباب الالف في كل من المصدر كلاما
على وزن فعال كبر انفا وتشديد العين على لغة اهل اليمن فانه
قياس لغتهم وذلك شاع واطرد فعال بمعنى التفعيل في كلام
الفصحى وفي الترنيد كثر بوابات كذا باء والالف في قائل كمن فثالا
كبر القلق وتخفيف العين وقيا لا بابا على لغة من قال في كل كلام
فانه ايضا قياس لغتهم قال سيبويه وقال كانهم قد واليا اليه جاء
اولئك في قتال اولئك قيل ان قنا لا فرع قتال من حيث ان حروف
الفعل ثابتة في الالف قبلت باء لانك ما قبلها وعكس السكك
حيث جعل بيا اسباع كسر الفاء والالف في محل كمن تحا لا بكسر التاء
والحاء وتشديده فيمن قال كلاما فانه قياس لغتهم ايضا لانه كسر
الاول وزيد قبل الاخر الف والالف في لزل كمن في لزل لا يفتح الاول
فانه يجوز في مصدر مضاعف الرابع المجرد فتح الفاء وكسره قياسا
مطرا لنقل المضاعف بخلاف صهي فانه بالكسر لا غير لان الكسر
افصح لانه اصله لما فرغ من ابيته الاصل الذي هو المصدر شيع
في بيان ابيته الفع الذي هو الفعل فقال الافعال التي تشق
على صيغة المبنى للمفعول اي تؤخذ من المصدر وتستعمل بنية
لفاعل وبنية للمفعول ما بنفسها او زيادة حرف الجر وانما لم يغير
على مذهب البصر من اشارة المانة الحق فكانه لا خلاف فيه
كما ذكرنا وانما نقولنا تشق اية اقراء اعني باب فعمل
بفعل على صيغة المبنى للمفعول فيما لان المقصود من ذكر الافعال

لبيان اصكاسها والى لم يختلف حكم هذه الباب بالمعلومية والمجروية
بل كانت بنيا للمفعول ببدء العلم بقا عليها في غالب العادة انه
هو السبع ترك المصدر ايضا لما كان المبنى للمفعول فرعاً للمبنى للفاعل
لان الاول معلوم للثاني معنى والغرض ذكر الاصول تركه وقال
فمنه ونشون بابا ستة منها كائن للثلاثة المجرد والافلية
قدم الثلاثة على الرابع لقصد الطبيعة ووجه ضبط الالف في ثلثة
ابنية لان اولها لا يكون الا مفتوحا لا مشع الا ببدء ما يكون
واشتغال الضمة والكسرة عليه وحرف الثلثة لا يكون الا متحركا
لاستدراك سكونه اختلاط الابنية وما قبله لا لتقاء الساكنين
عند اتصال الفيم الرفوع البازر المتحرك بالفعل فلا يخ عن دور
صركاة لا تدر على ثلثة فان كانت فتحة فلا يخ من ان يكسر عين
مضارعه او يفتح وان كانت كسرة فاما ان يفتح عين
مضارعه او يكسر وان كانت فتحة فعين مضارعه لا يكون
الا مفتوحا فانه يجب الوقوع في ستة وهي نحو ضرب يضرب
يفتح العين في الما في وكسرة في الغابر وقتل يقتل يفتح عين الما
وضم المضاعف وعلم يعلم بكسر العين في الما في ونحوه لتقبل
ونفتح يفتح يفتح فاما وكسر يكرم يكرم يفتح يفتح بكسر فيها
وبنيتها الثلثة الاول وغاية الابواب جمع دعامه وهي عموم
البيت اي اصولها لا اختلاف حر كاتهن في عين الما في و
المستقبل فاما ان معنى الما في مخالفة لفتح المستقبل كذلك
ينبغي ان يكون لفظه مخالفا لفظه لتطابق اللفظ والمعنى
في الاختلاف ولا شك ان ما وقع فيه المخالفة اصل بالنسبة
لغيره وكثر تنوع اي وكثرة استعماله فانها باب لفصانة الكلمة

لا يخلو في الدعائم لانعدام الاختلاف وتقلته في الاستعمال في ثارة
ان قد استعمل في الباب لانه لا يثبت من الاسباب ولا يثبت
من الشروط وقد جاء فعل يفعل بفعل العين في الما في وفقرها في الغابر
على قوله قال كدت تكاد اصلها كودت تكود بفهم الما في فتح
المضارع وهي ثارة والقياس كدت تكاد بكثرة الما في
من باب فعل يفعل بفعل العين في الما في وضمها في الغابر
وودت بكثرة ال التعديل تودم بضمها في كمال فضل بفضل وودت تودم
ثان وان والقياس فضل بفضل باب تضرع وودت تودم من باب
حسن كذا كدت تكاد ثارة قال الزخري ثلثها ثارة الما في ثارة فكان
المع لم يطر بكثرة تكود بالضم فيهما وفضل بفضل بالكثرة في الما في
والفتح في الغابر وودت تودم بالكثرة في الما في والفتح في المضارع
فحكم بشذوذها واعلم ان بعضهم قدم الراء في الجور على المشعبات
نظرا الى ان الثلاثة الجور والراء اصلان وراعي مابسة الاصاله
بينهما فلم يفصل بينهما والمقدم مشعبات الثلاثة الجور والراء
الجور عاية لانه نسبة الاصاله والفرعية بينهما فقال واثنى عشر
لمشعبات الثلاثة اي المتفرعة عليه ما بزيادة حرفين او حرفين او ثلثة
احرف ولم يزد الزيادة على الثمانية لانه لم يزد زيادة الراء على الاصل
ثم قدم ما يزيد في حرف واحد على ما يزيد في حرفين وقدم ما يزيد في حرفين
على ما يزيد في ثلثة احرف رعاية للترتيب الطبيعي فما زيد في حرف
واحد فثلثة ابواب وذلك نحو اكرم الزا بزيادة الهمزة المقصورة
في اوله وانما كثر في المصدر فرقا بينه وبين الجمع على افعال
ولم يحسن النقل الجمع وحقة الفتح وهذا باب الافعال قد مر لان
الزيادة في الاول نحو قطع تقطعا بتعريف العين قيل الزا بزيادة

اولى
هو الاول لان الحكم بزيادة ال كمن اقل وقيل الثانية لان الزيادة بالاض
انصب وسيبويه اجاز الوجهين لتعارض الدليلين وهذا باب
التفصيل قد مر لان الزا بزيادة في الاصول ونحو قاتل مقاتلة بزيادة
الالف بين الفاء والعين وهذا باب المفاعلة وما زيد فيه
حرفان نحو ابوا نحو تفضل بزيادة التاء في اوله وتضعيف
العين وهذا باب التفعل قد مر لان احد الرائدتين من جنس
الاصول ونحو تضارب تضاربا بزيادة التاء في اوله والالف
بين الفاء والعين وهذا باب التفاعل قد مر لمشاركة الاول
في زيادة التاء في الاول ونحو انصرف انصرفا بزيادة الهمزة والنون
في اوله وهذا باب الانفعال قد مر لان الرائدتين في الاول ونحو
اهتمر اهتقار بزيادة الهمزة في الاول والتاء بين الفاء والعين
وهذا باب الافتعال وسنعرّف وجه تقديمه على باب الافعال لان
شأنه يزداد ما زيد في ثلثة احرف فاربعة ابواب نحو استخرج
استخرا بزيادة الهمزة والسين والتاء في الاول وهذا باب
الاستفعال قد مر لان الزا بزيادة في الاول ونحو اخشوش اخششنا
بزيادة الهمزة في الاول والواو بين العين واللام وكحرف من جنس
العين الواو بالاتفاق لا يكون الاول وهذا باب
الافعال قد مر لان احد الرائدتين من جنس الاصول ونحو اجلوز
اجلونا بزيادة الهمزة في الاول والواو بين العين واللام والسين
وهذا باب الافعال قد مر لان كل الرائدتين في قبل الاخر وليكن
تأخر احادنا ذلك بحث ونحو احمار احمرارا بزيادة الهمزة في اوله
والالف بين العين واللام وحرف من جنس اللام في اخره
اتفاق لان سكون الاول هنا لا داعي لخلاف سكون فعمل وتفضل

فانه للفوار عن توالي الحركات الاربع من اول الامر وهذا باب الاعمال
 قد مر لانه من قسمه وقوله ابلغ من احمر في المعنى ونحو احمر احمر
 بزيادة الهمزة في اوله وصرف من جنس اللام في الاخر ايضا وهذا باب
 الاعمال وانما ذكره في القسم الذي زيد فيه ثلثة احرف مع ان الزيادة
 في حرفان لمناسبة احرف في البعث والمعنى وتكرار اللام لانه منقسم
 ولهذا قال اصلهما اي اصل احمر واحمر واحمر فادعنا
 اي الحرفان المتجانسان اعني الرايين بعد سب حركة اوليهما في
 تنك الصفتين الجنسية وبدل عليه اي على ان اصلهما احمر واحمر
 بفك الادغام على ما مر به صاحب المفاتيح وهو الظاهر من كلامه
 ايضا يحكى وهو ناقص من باب افعل فانه لو كان اصلهما احمر
 واحمر بالادغام لوجب ان يقال ارعولانه من بابها فلما قيل ارعوى
 بلا ادغام لما نفع منه علم ان اصلهما احمر واحمر وقائدة
 كون اصلهما بالفك نظيرة تقطيع الشعرا وقافية وهذا لا يل
 مخصوص بجر واما احمر في كنهه يعلم بالمقابلة عليه لانه منقسم احمر
 وايضا بدل عليه وجود النظائر وهي افعل وافعول وافعول وافعل
 يعني لو جعلنا الاصل احمر ثم صير الادغام يتسرى النسبة بينه وبين
 نظائره بخلاف ما لو جعلناه مدغم من الاصل وجعل ان يتوجه
 بان يقال اي على ان اصلهما احمر واحمر يفتح ما قبل الاخر محلا
 على الاضواء بدل يفتح ما قبل الاخر فيالم يدغم لما نفع كوار عوى
 ويحال معرفة حال الاخر في المضارع على المحل على الاضواء فيكون قوله
 فادعنا الجنسية وقوله لا بدغم لانعدام الجنسية بينا للواقع اي
 لا يقع الادغام في ارعوى وقدم الاعمال على الادغام لان الاعمال
 قبل الادغام فلم يبق الجانسة وانما قلنا الاعمال قبل الادغام

هذا هو الباب الثاني من باب الاعمال
 وهو باب الاعمال على الادغام

لان سب الاعمال موجب للاعمال يعني كلما وجب الاعمال
 وجب الاعمال وسب الادغام ليس موجب للادغام يعني ليس كلما
 وجب الادغام وجب الادغام لا يجوز وبدل عليه امتنع النصب
 في شئ من باب رضى اي لا يجوز ان لا يعمل كلمة من باب رضى ويقال
 رضوا وقوا وطروا ونحوه مثلا على الاصل وجوز انك في باب رضى
 ولان الاعمال فيه تخفيف بالنسبة الى الادغام وتلك الاعمال
 قد ينظر فيه الى صوره واحد بخلاف الادغام فانه ينظر فيه الى حرفين
 وواحد من تلك الابواب تحت والثلاثين للمباني الجرد ولم يضعوا
 له الابواب واحد لانه لما كثر حروف الترموا فيه الفتحات طلبا للحققة
 فلم يبق فيه مجال اذا تعدد انما يكون باختلاف الحركات ثم لما لم يكن
 في كلامهم اربع حركات متواليه سكنوا الثانية في اسكان غيره مانع لا يخفى
 كونه خرج درجة ودرجها وابواب ثلثة منها المستغنية الرابع الجرد
 ولم يضعوا لباكثر ثلثة ابواب طلبا للتخفيف وزادوا فيها حرفا او
 حرفين دون اكثر لئلا يخرج عن الاعداد وقدم ان زيد فيه حرفان لانه
 اشان فيها غالبا ان نحو احمر احمر بزيادة الهمزة في الاول والثاني
 بين العين واللام الاول وهذا باب الاعمال قد تقدم
 الزيادة فيه ونحو اقشع اقشع اربا بزيادة الهمزة في الاول وتكرار
 اللام الثانية وهذا باب الاعمال وما زيد فيه حرف واحد كونه خرج
 نه حرفا بزيادة الثانية في الاول وهذا باب التفعيل وسنة منها
 للمحق وصرح اي مزيدة على الثلاثة الجرد للاحق بدخرج نحو شمل
 شمللة بزيادة حرف من جنس اللام في اخره وهذا باب التفعلة
 قد مر لان الزيادة من جنس حروف الاصول ونحو قول صولة بزيادة
 الواو بين الفاء والعين وهذا باب التفعلة قد مر لقوة الواو

هذا هو الباب الثالث من باب الاعمال
 وهو باب الاعمال على الادغام

وتكون ببطء بزيادة اليا بين الفاء والعين وهذا باب التفعلة
قدم تقدم الزائدة وتكون جهور جهور بزيادة الواو بين العين واللام
وهذا باب التفعلة قدم لاشتهار مع حوقل في نفس الزائدة ومع ببطء
في كونه حرفا علة واما تقدمهما على ما تقدم عليه جهور فلتقدم الزائدة
فيها وتكون قلنس قلنس بزيادة النون بين العين واللام وهذا
باب التفعلة قدم تقدم الزائدة وتكون قلنس قلنس بزيادة اليا
في الآخر ثم القلب لفا ولا يبطئ بالاحاق كونه محل التغير وهذا باب
التفعلة وتكون منها مزية على الثلاثة المجزوءات الملحق بخرج نحو
تجلب تجلب بزيادة التاء في الاول وحرف من جنس اللام في الآخر
وهذا باب التفعلة وتكون تجوب تجوب بزيادة التاء والواو وهذا
باب التفعلة وتكون تشيط تشيط بزيادة التاء واليا وهذا باب
التفعلة وجوه تقييات هذه التثنية كوجوه تقييات التثنية
الاول من ملحقات دخرج ونحو تهبوك تهبوك بزيادة التاء و
الواو وهذا باب التفعلة قدم لاشتهار مع صواب في كون
الزيادة في غير الاول واما تقديم السوابق على ما تقدم عليه تهبوك
فلتقدم تها وتكون تمسكن تمسكن بزيادة التاء واليم في الاول وهذا
باب التفعلة واتان منها مزية على الثلاثة المجزوءات الملحق بخرج
توقفسن وقفسا بزيادة الهزة في الاول والنون بين العين
واللام وحرف من جنس اللام في الآخر وهذا باب التفعلة
قدم تقدم الزائدة وتكون سلتى سلتى بزيادة الهزة في الاول
والنون بين العين واللام واليا في الآخر ثم القلب لفا ولا يبطئ
به الاحاق لما في هذا باب التفعلة واما تقدم ملحقات دخرج
على ملحقات تقدم تقدم دخرج على تقدم دخرج وقدم ملحقات تقدم

ندرج على ملحقات اخر نجم لكثرة ملحقات دخرج ولما ذكر ان فعلا ملحقات
اراد بيان ما يعرف ذلك فقل ومصدر الاحاق والمصدر اقام
التي اليه صدق الحكم بالحق حكم فعل بفعل الى طريق معرفة صدق
ذلك الحكم التحا والمصدرين في الوزن الى مصدر كذا فيك الفعلين
فكانه ان بين القوة العاقلة وبين صدق الحكم بالاحاق وانما الحكم
على اخرج بالاحاق بخرج مع اخا ومصدر بهما لانه كما يقال دخرج
دحرا جاي يقال اخرج اخرج لان الاعتبار في دخرج بالفضلة
لعمومها واطرادها في جميع صور فعل دون الفعل لاجل عدم مجيء
في بعض الصور من فاعلم لم يقولوا في تحطبت وعربة تحطبا وعربا
يقالوا في عربة وعربة ذلك الشرط توافقا المصدر اجمع واعلم
ان المداير بالحق جعل مثال على مثال ان يزداد بزيادة حروف واكثر
اي جعل موازنا له في عدد الحروف وفي الحركات والسكنات
وله لك لا يجوز الادغام مطلقا في الملحق واللا اعلان غير الاخر
ويجعل ذلك الحرف الزائد في المرفوع مقابلا للاصل في الملحق
فيعامل بالملحق معاملة الملحق في احكام من التصغير والتكبير
وغيرها فلا بد ان يكون الملحق مائلا وموازنا للملحق ومعنى الموازنة
وقوع الفاء والعين واللام في الفروع موقعها في الاصل الملحق به
وان كان ثم حرف زائد فلا بد من مائلية الملحق لا مجرد التوافق
في الحركات والسكنات ولذلك حكم على افسس بانه ملحقات بخرج
ولم يحكم على استخرج لان استخرج بالنسبة الى اخر نجم على خلاف
ما ذكرناه في الاصلية الزيادة جميعا اما في الاصلية فلان الخاء
وهو فاء وقعت موقع النون الزائدة في الاصل واما في الزيادة
فلان النون واقعة في الاصل بعد الفاء والعين وليست في الفروع

نون في موضعها والتوق بين الاصل والمحق ان الملقى كيب ان
يكون فيه ما زيد لا لما قد دون الملقى مثلاً كيب في هو قتل زيادة
الواو بين الفاء والعين دون باب وخرج وفي باب اقتعس
وتجلب وجلب تكرير اللام دون باب اخر نجم وتخرج
وخرج وعلى هذا القياس ثم اعلم ان احكام الابواب
كلها موكلة على السماع وان المصطلح لم يتعرض لبيان الابواب
اقتضاه اثره وايضا لم يتعلق الغرض من تعلم هذه الفقه
لمعان الامثلة ثم ذكر **فصل** اي هذا الفصل في بيان امثلة الما في
وهو فعل وزد فعلى معنى وجه قبل زمان اخبارك وهو كيب
على اربعة عشر وجهاً لا يجوز وان كان القياس يقتضي ان يكون
ثمانية عشر وجهاً ولم يتعرض لتعريف الما في المستقبل لشدة امرها
لكنها اصلا المشتقات من المصدر والافتاء اسمها اللغوي
عليه وانما قدم الما في المستقبل لانه اصل بالنسبة اليه لان
الما في زمنه والمستقبل في زمنه نحو ضرب تقول ضرب ضربا
ضربا ضربت ضربا ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت
ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت
ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت
بالغائب نظر الى عدم الزيادة فيه ومن بداه بالمحكم نظر الى انه
الاصل ولما كانت البحث عن احوال او اضر بعض وجوه الما في
حركة وسكونا بنينا على بناء الما في الماضي لم يعرف ان الاصل في
اخره ما اذا لم يتصور بيان بيب العدول عن هذا الاصل في
بعض وجوه تعرض لبنائه وتعرض ايضا لاعاب المستقبل
وبناء الامر على سبيل الاستطراد تايد البناء الما في الماضي
شيء منها من دليلة فقال انما بنى الما في لغوات موجبات لاعاب

ب اي الفاعلية والمفعولية والاضافة لانه فعل والفعل لا يكون
غرضه لا اعتوار هذه المعاني عليه وبنى على الحركة مع ان الاصل
في البناء السكون لانه ضد الاعراب كما ان الحركة ضد السكون
والاصل في الاعراب الحركة ليتبدل كل حركة على معنى من المعاني
الموجبة لالاعراب في عطى السكون للبناء تحقيقا للتضاد بينهما
مشابهة بالاسم في الجملة بمعنى في وقوة صفة للكرة وهي ما وضع
شيء لا بعينه كرجل نحو مررت برجل ضرب ومررت برجل ضرب
قدم ضرب لا يتم بوقوع صفة للكرة وان كان الاصل في الاسم
وبنى على الفتح لانه اي الفتح اخ السكون لان الفتح جزء الالف
لا تقرر من ان الالف مركب من الفتحين والالف اخ السكون
بمعنى ان بين الفتح والسكون مناسبة لان بين الفتح والالف
مناسبة لانه جزءه وبين الالف والسكون مناسبة وحيث
تعد السكون حيزا مائنا سمين الحركات عملا بالاصل بقدر
الامكان ولا بد على هذا ضربها وضرب ودعا لان احكامها
مذكورة بعد هذا وقوله ولم يوجب الما في الشارة الى سوال
ان المستقبل عرب مع فوات موجب الاعراب فيه ولم يوجب
الما في ولو كان سبب بناء الفعل انتفاء موجب الاعراب
فيه لوجب ان لا يوجب المستقبل انتفاءه ايضا فيه واجاب
بقوله لان اسم الفاعل لم يبق منه اي من الما في العمل اي لم يعمل
اذا كان بمعناه لان عمله مشروط بكونه بمعنى الحال او الاستقبال
بدليل الاستقراء وحكمة ان اسم الفاعل يشبه المستقبل صورة
لموافقة له في ذلك واذا كان بمعنى الما في لم يكن موافقا
للمضارع في المعنى ولا الما في في اللفظ يعني لا يكون موافقا

رموا فاقبلها مفهم تقديره ما قبل الواو في ر ضوا وان
 لم يكن الضاد ما قبلها حقيقة كاليم في ر ضوا لا يلزم الخروج
 من الكسرة الحقيقية الى الضمة التقديرية اعني الواو وهو صعب
 لانه صعدوا في يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير عدم
 فهم الضاد لان اصله ضوا فبعد اسكان الياء انقل الضمة
 عليها وفقد ما لا تقا، الساكنين يلزم ذلك الخروج فقصبت
 الضياء لئلا يلزم ذلك لانها ما قبل الواو حقيقة واخر الضمة
 للناسب وان كان ذلك الخروج يندفع بالفتحة بخلاف
 فان الفتحة فيه اصلية كتبت الالف بعده واو الجمع في مثل ضربوا
 اي فيالم يتصل به الضمير واما اذا اتصل به فلا تكتب لعدم الالتباس
 للفرق بين واو الجمع وواو العطف في مثل ضربوا وكلم زيد
 ولو لافادة كتابة الالف بعده واو الجمع لم يعلم انه حرف وكلم
 زيد يضم الراء وسكون الواو ومدة الواو والجمع او حرف وكلم
 زيد يفتح الراء وفتح الواو والواو للعطف وكتبت فيما لا يتيسر
 نحو ضربوا واو العطف لا يتصل لاطراد الباب ومنهم من
 حذف الالف ويلزم الالتباس لندوة واو الالف بالقرائن في كل
 كتبت الالف بعد الفرق بين واو الجمع وواو الواحدة
 في مثل لم يدعوا ولم يدعوا على لغة من لا يقط الجاء عند
 حرف العلة وكتبت في غير هذا الباب وباء على هذا قوله
 بجوت زبائن ثم جيت معتدرا من يجوز بان لم يجهو
 ولم تدع حيث اثبت الواو في لم يجهو بجوت وجيت بفتح
 التاء على الخطاب وزبائن اسم رجل ومعتدرا حال من فهمت
 لم يجهواي كائن لم يجه حيث اعتدرت منه ولم تدع اي لم ترك

٢٠٧٠٤٠
 ٢٠٧٠١٠
 ١٠٧٠١٠
 ٢٠٧٠١٠
 ٢٠٧٠١٠

ترك الهمزة في الواقع جعلت التاء علامة للموت في ضربت
 فرق بين المذكور والموت كما جعلت علامة له في ضاربة الا انهم
 فصلوا الحركة بالاسم والساكنة بالفعل تعاد لا بينهما في الفعل
 انقل بحسب المعنى كما عرفت لان التاء من الخرج النازل من الخرج الكلية
 وهو الوسط والموت ايضا اي كالتاء ثانيا في التخليق مصدر
 من المجهول الى المخلوقة لان الله خلق آدم لا ثم خلق حواء
 على نبينا وعليهما الصلوة والسلام من ضلع من اضلاعه كما قال
 الله مع خلقهم من نفس واحدة وخلق منها زوجا فتاب الى الموت
 ولو جعل زيادة العلامة للمذكر كيصل التوق ايضا لانهم رعاها مناسبت
 الفرقة بين الزيادة والموت وهذه التاء التي في ضربت ليست
 بضمير كما في في اخرت الضمات واسكت الباء اي اللام في مثل
 ضربت بفتح النون وضربت بكات التاء اذا اتصل بالفعل ضمير فروع
 تتحرك في السكينة الجرد وانما اور ومثاليين اشارة الى ان حركة
 ذلك الضمير يكون للضرورة نحو ضربت كما في ان ش الله به وقد يكون
 للتعنية كوضرب فانه لا ضرورة في تحريكه اذ في قبل ضربين بكون
 النون وفتح الباء على الاصل يصح الا انهم حركوا طردا على مثل ضربت
 مع قابليتها للحركة في غير ضعف واختاروا الفتح طقفا واما اسكت
 لام الكلمة في مثل ما ذكر ولم يرك على حركاته لا يجمع اربع حركات
 متواليات فانه مستبعد فيما هو كالكلمة الواحدة كوضربت
 فان التاء فيه كلمة واحدة لانه ضمير وفاعل بالفعل الا ان الفاعل
 في الفعل بمنزلة الجزاء خصوصا اذا كان ضمير متصل اشارة اتصال
 لفظا ومعنى فلم يسم الباء بل ابق على الحركة لزم ذلك الاجتماع
 واسلوا اللام في الرابع ايضا نحو وضربت وان لم يلزم ذلك الاجتماع

على تقدير بقائها على الحركة طرد الباب ومن ثم أي ومن أجل أن
مثل ضربين كالكتابة الواحدة لا يجوز العطف على ضميره أي على
ضمير ضربين أي على الضمير المرفوع المتصل بغير التأكيد أي بغير تأكيد
ذلك الضمير بمقتضى فصل لا يلزم عطف الاسم على جزء الفعل لا يقال
ضربت وزيد بغير التأكيد بل يقال ضربت ابنا وزيدا تأكيداً
بأنما لأن العطف كان على المتصل وما اشتركت التأكيد وتقتصر
بغيره من أن العطف فيما عدا غير الضمير المذكور صورة التثنية المذكر
التأكيد وإنما خصه بالذكر ولم يقل بغير الفصل مع أنه أشمل لأن
التأكيد فصل أيضاً شاعراً بأن التأكيد هو الأصل في جوار العطف
أزبد لك يظهر أن ذلك المتصل متفصل من حيث الحقيقة بل هو جواز
أفاده مما اتصل بتأكيد فحصل نوع استقلال وكذلك
قال ابن الجايب إلا أن يقع فصل بفجوة تركه ولا يحصل الفصل
نوع استقلاله أولاً يظهر بذلك أن ذلك المتصل متفصل من حيث
الحقيقة وإنما يجوز ترك التأكيد مع الفصل لأن جعل الكلام يقع عما
هو الواجب في حذف طلباً للاقتصار نحو قولك خضر الفاضل امرأة
والحافظ عورة العشرة بالنسب وذلك لم يذكر التثنية
في جوار العطف عليه الفصل بخلاف ضربتا أي لم يلزم فيه بعدم
إسكان الباء وبقائها على الحركة ذلك الاجتماع المخطور لأن
التثنية في حكم السكون لأن حركتها في حركتها عارضة والعارضة لا تعد
سكنة في حكم السكون فلم يلزم ذلك المحذور ومن ثم أي من أجل
أن حركة التثنية في ضربتا في حكم السكون نقطة الالف في كل
اللغات في مثل رمتا أصلها قبلت الباء الفاقم قدفت

فتسكونها وسكون التاء لأن الحركة فيه عارضة بسبب التثنية كما مر
ولا اعتبار للعارضة الالف الضرورية ولأنك اعتبر حركة التثنية رمتا
أذ لا يكون حذف أحد السكتين أماً التاء فلازم علامة التثنية
وأما الالف فلازم علامة التثنية فاعتبر صورة حركتها ضرورة ألا
في لغة روية أصلها روية قلبت الغنة بياء وادغمت مثل خطية
من ردة بالضم ضد جاد فان الالف لا تسقط فيها فيقول أهلها
رمتا ثابتات الالف نظر الحركة الصورية وبخلاف مثل ضربك
لم أي يلزم فيه على تقدير عدم إسكان الباء وبقائها على الحركة ذلك
الاجتماع المستبعد لأنه أي مثل ضربك ليس كالكتابة الواحدة
واستحسان ذلك الاجتماع إنما هو فيما كالكتابة الواحدة وإنما
قلنا أنه ليس كالكتابة لأن ضميره أي كاف الخطاب في ضربك ليس
ضمير على بل هو ضمير منصوب والضمير المنصوب ليس كالحرف من الفعل لأنه
مفعول والمفعول فصلة في الكلام يتم الكلام بذكره بخلاف الفاعل
وبخلاف تهديد وهو اللين الغليظ وعلبط وهو قطيع الغنم
أي لم يلزم من عدم إسكان حروفها وبقائها على الحركة
ذلك الاجتماع المنوع لأن أصلها بقاء وعلابط بالالف
ثم قرأ أي حذف الالف منها للتخفيف والتوسعة في الكلام
يعني أن ذلك الاجتماع وإن كان ثابتاً في الصورة إلا أنه
في التقدير مكانه لم يكن ثابتاً والمقتضى نظير كانه في محيط أصله في باب
بالالف في التخفيف والتوسعة والمقصود القصرة من الألف
وخلالها خلافاً وحذفت التاء في ضربين أصل ضربتين فلما حذفت
التاء سكنت الباء كما مر حتى لا يجتمع علامتا التثنية أحدهما
التاء والآخرى النون فان النون وإن كان ضميراً إلا أنه ضمير الموث

نشيتا التي لبط والى طبة والافبارت فلما كانت لها كبت
استوفى اصحابها بنات التسوية وغيرها ولم يكف بذكرها على سبيل
الاستطارة بكت المضمرات واعلم ان وضع ضيف متعددة
لمعان متعددة لما كان للتميز عن الالباس على تقدير اشتراك
صيغة واحدة بين معين او اكثر واستغنى عنه بما لا يقع فيه
الالباس ولم يكتف الا للاعتناء فيه في التسوية بقلة الاحتمال
والايجاز وغيرهما وجب صرف قوله ووضع الضماير للايجاز
في التسوية بين التثنية كما هو مقتضى سوق كلامه وان لا يجعل
ثلاث للتسوية بين الافبارت لان الالباس لما لم يقع
في الافبارت بالتسوية لم يكتف فيها الا بعد من الاجاز وغيره
فليتأمل وان قالوا يجب ان يقدم او يؤخر وزيدت الميم في
ضربها اي في نشيتا التي لبط والى طبة مع ان قبلها على سائر
الثلاث يقتضيه ان يقال ضربتا مع لا يتيسر الى الف ضربتا الف
الاشباع وهو الالف المتولد من الفتحة بابا عنها فاذا اشبع
فتحة ضربت وقيل ضربتا لم يعلم انه مفرد والالف للاشباع او
والالف للتثنية فيجعل الالباس في الوقف والاشك ان
الاشباع واقع في كلامهم كما في قول الشاعر اخوك اخو
مكاشرة اي ملازم تبسم واخو ضحك وحياتك الالف بكف
انت اصل انت اشبع فتحة التاء في الوقف فتولد منها
الالف اي على اي حال انت يمنعك تلك الحال عن المكاشرة
والالباس طمع اهلك تغير وجهها بغيره وكان زوجها قبل هذا
وقفت الميم في ضربتا للزيادة لرفع الالباس مع انه منرفع
زيادة غيرها لان تحتها انما مضمر زيدت فيه لموافق اتاوه

وقد سبق توجيه هذا النسب مع فتحة انتما متبدا ووقوله مضمر فيه
وقوله تحت طرف للخرق للانتماء وادخلت الميم في اتاوه فعلم انك
التبسم لعدم امكان زيادة حروف العلة لانها مستقلة قبل
الالف ووقفت الميم بالزيادة لقرب الميم من التاء في المخرج فان
التأما بين التأما وطرف اللسان والميم مما بين الشفتين
ولا شك في قرب التأما من الاول مع انها اقرب حروف الصغرى
الى حروف العلة لانها غنة في التثنية كما انما غنة في كل حرف وانما
من يخرج الواو وله ذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وقيل
انما خضت الميم بالزيادة في اتاوه لانها اي للفظ مما يعنى انهم
لما كانوا به لو اسن الواو في هواها كما يجي في بكته التزموا الميم
في جميع الباب طردا له وضمت التاء في ضربتا لانها اي التاء
ضمير الفاعل وعلامة الفاعل الرفع في المؤنوب ولما لم يكن الرفع
في التثنية حركوه بكونه شبهة به علما بالاصل بقدر الامكان وهي
انضم فانه تشب الرفع فطاول لفظا واعلم انهم اختلفوا في ضم
الفاعل في مثل ضربتا وضربتموا وضربتن فقبل ان التاء وحدها
واما الالف والواو والنون فعلا مآت للتثنية وجميع المذكور
وجمع المؤنث واث رايه هنا حيث قال ان التاء ضمير الفاعل
وقيل الفاعل مؤنلا، الحروف واما التاء فعلا مآت الخطاب
واث رايه فيما يجي بقوله وضمير الجمع فيه كحروف حيث جعل التاء
فان علما وقيل الفاعل هو مجموع التاء واهذه الحروف واث
الى مضمر بعد ماث رايه اذ يكفي احدهما للفاعل ولا حاجة
الى ضم الاخر اليه مع ان الاصل الاكفاء باحدهما وفتحت التاء
في الواحد اي لم يضم فيه مع انه الاصل فاما من التباس الحكم

ولا التباس في التثنية بواسطة زيادة الميم بقيت على اصل الحركة
والفصل انهم زادوا تاء النخاطبة تاءا للمتكلم وحركوها بالجمع
خوف اللبس تاءا التانيث وضموها للمتكلم لان العظم اقوى و
المتكلم مقدم فاخذه ونحوها للنخاطبة اذ لم يكن الضم للتانيث
بالمكلم والفتح راجع للحقة والمدة كمقدم فاخذه وبقيت الكسرة
والنخاطبة فاعطينها ولان الياء يقع ضميرها في نحو اضربوا الكسرة
افت الياء فاسب اعطاه النخاطبة وقبل ضمنت التاء فربما
اتباعا للميم لان الميم حرف شفوية مجهولوا حركة التاء الى ما قبل
الميم من جنسها وهو الياء فسمى الميم من الحركات الضمة الشفوية
الميم حركة ما قبلها زيدت الياء في ضربهم حتى يطرقت التثنية في زيادة
الميم وليلا يلبسوا بالجمع الاشباع في الوقف واسكت
الميم لانه انما ضموا لاجل الواو ولما حذف الواو بقي على الاصل الذي
هو السكون وضمير الجمع اي جمع المذكر النخاطبة فيه اي في ضربهم
مخدوف وذلك الضمير المخدوف هو الواو لان اصله ضربهموا بغير
عود الواو عند اتصال الضمير نحو ضربهموه فان الضمائر مما يرد
الاشباع الى اصولها فحذفت الواو لانهم لما شؤوا الضمائر و
جمعوها والقصد بوضع متصلها التحقيف لم يأتوا بنون التثنية
والجمع بعد الالف والواو كما اتوا بها في هذان والذان
والذين فوقع الواو في الجمع في الاخر ضمومها ما قبلها فحذفت
لان الميم مع الواو بمنزلة الاسم كقولنا الميم يجعل كذا من
الافعال اسما كفارعات الزوائد على التثنية ولا يوجد في اخر
جنس الاسم ميمته وغير ميمته واو ما قبلها مضموم في كلامهم
لكونه متصلا مع الالف من التباس التثنية بثبوت

ت الالف فيدون الجمع الالف اخر اسم هو من غير الممكن فانه
لا يوجد في الممكن اسم بهذه الوصف اصلا وفي غير الممكن لا يوجد
غيره ولو لم يحذف الواو كان على خلاف عليه كلامهم ولما حذف
الواو لم يبق الا صياح الالف الذي يكتب به الواو فحذف
الواو ايضا ومن ثم اي من اجل انه لا يوجد في اخر الاسم واو ما
قبلها مضموم غير هو يقال في جمع ولواو اصله اد لو قبلت الواو
باء لوقع عا ط فانه ضمة ثم كسرت اللام لاجل الياء ثم اعلوا ل
قايض ولو حذف الواو ابتداء بقي ضم اللام اذ لا يوجد في غير
من ذلك الاستعمال بخلاف ضربوا اي لم يحذف الواو منه لان
باء مع الواو ليست بمنزلة الاسم لان الباء لا يجعل شيئا من
الافعال اسما كما جعل الميم بخلاف ضربهموه اي لم يحذف واوه
وان كان ما قبل واوه ميم لان الواو خرج من كونه في الطرف بسبب
اتصال الضمير فلم يوجد شرط حذف الضمير هو وقوعه في الطرف فحذف
ما خرج الياء من الطرف بسبب اتصال التاء به في العظاية يقع
العين في الجايع انما المعجزة وله ذلك لم يجب قلبها بمزة لانه
فما قبل عطا في المقادير يقال عطاية بلا قلب مع انها وقعت
بعد الالف الزائدة لانها من العظاية وهو الشدة وشدة
نون ضربتين اي جمع الميم النخاطبة دون نون ضربين اي
جمع الميم في لغة لان اصله اي ضربتين ضربتين بالميم محلا
على تثنيت لانها ضربتا بالميم فادغم الميم بعد قلبه نونا في النون
لوقب الميم من النون في الجمع لان الميم من الشفوية والنون
من الالبين وفوق التثنية والاشباع انهما متقربان
ومن ثم اي من اجل ان الميم قريب من النون يبدل الميم من النون

في مثل غيري في كل نون وقعت ساكنة قبل الباء وغير تنطق
 بالميم ويكتب بالنون فيها على اصله وكتابتها بالميم في الكتاب
 لتصور اللفظ لان اصله غير وانما ابدلوا ميم لانهم لو تركوا
 والى ان الحرف الذي بعده من حروف الشدة والباء فان
 اظهرت النون اي تلفظ على حالها على ما هو الاصل القراء
 استقيحت يعرف بالواحد ان وان اخفيت على ما هو مصطلحهم
 ايضا استقيحت كما يشهد به الوجدان ايضا ان ادخلت
 في الباء بعد قلبها بالباء لتقاربهما في المخرج فذهب ما في النون
 من الغنة فوجب قلبها ميم بقاء لفتها مع عدم منافات
 الميم للباء في المخرج وقبل اصله اي اصل ضربتين بالتشديد
 ضربتين تخفيف النون بالميم لان العلة التي في التشديد زيادة
 الميم لم يوجد هنا والاصل عدم المحو فابعد ان يكون ما قبل
 النون ساكنة ليطرد بجميع نونات الساكنة سكونا
 قبلها نحو ضربين ليللا يجتمع اربع حركات متواليات
 ويضربون ويضربون حملا على ضربين واخرين ويضربون ولا
 يضربون ولا تضربون للوقوف والجرم ولا يمكن اسكان
 تا، التي طلب الاجتماع السكتين اي ليللا يلزم اجتماعهما
 احدهما الباء والاخر التاء ولا يمكن حذف اي التاء دفعا
 لاجتماعهما لانها علامة للخطاب ومفعلة لا تحذف
 الا اذا اجتمعت شي واحد فتحذف احدهما للاستغناء
 بالآخرى وهما ليس للخطاب علامة اخرى مع حذف التاء
 فاضطرر الى زيادة حرف ولم يمكن الزيادة من حروف
 العلة اما الالف والياء فافضة التاء واما الواو فكلما انهم

فتم اجتماع علامات الميم مع علامة جمع المونث فادخل النون
 لقب النون الزائدة من النون العلامة في النونية وفي
 لفظ القرب اشارت الى ما ذكرنا من القيد ثم ادغم
 احد النونين في الآخر للجنسية او وقع الادغام بان ادراج
 اوليهما في الثانية وقيل انما زيد حرف في جمع المونث ليكون
 باء الميم في جمع المذكور واختر النون لما بهتها الميم بسبب
 زيدت التاء الضمير الشخص المتكلم الواحد كرا كان او مؤنثا
 في ضربت بضم التاء لان تحت اي ضربت انما ضمير وقد نظره
 في الاعراب والقياس ان تزداد من حروف انا الا انه لا
 يمكن الزيادة من حروف التاء س لانه لو زيد المزة وهي حقيقة
 الف تحركت التيسر متبنة الغائب ولو زيدت النون
 التيسر يجمع المونث الفاعل لا يمكن ايضا ان يزداد من
 حروف العلة اما الالف فلامر واما الواو فلامر وم التيسر
 بالجمع واما الياء فلعدم كمال علامة الفاعل اعني الضم فافضة
 التاء للزيادة دون غيرها من حروف الزيادة لوجودها الى
 التاء فافضة الى افوات ضربت وهي ضربت وضربت
 وضربتا وضربت وضربت واما زيادة التاء في تلك الافوات
 فحكم وضعي ولعل فليتها انما كان الخاطب من يلقى اليه
 الكلام فغير له حرف شدة ليتبين عن سنة العفلة والحق
 سموه بالحق اليه وهو شدة الحروف الشديدة فافضة
 قطبت ولا يمكن زيادة الالف منها لالتباس التشديد
 وغير التاء سابق ليمس حروف الزيادة فتعين التاء زيدت
 النون في ضربنا الضمير الشخص المتكلمين مذكرين كانا او مؤنثين

وانما القرب النون في النون ولا يغير
 بالجنسية لان النون جاي التاء فغير
 وانما حرف س

ولغير الاشياء المتكلمة سواء كانت على صفة المذكورة او الانثوية
لان تحت مخم مضمون فيه نون فزيدت النون في ضربها ليوافق
ما ضم تحت مخم زيدت الالف مع لا يلتبس بضمين اي جميع
المؤنث واختص الالف للحقة وقيل انما زيدت النون
لان تحت مخم مضمون فيه نون مخم زيدت الالف دفعا لالتباس
واختص الالف لوجوده في اننا وتدخل المضمرات المرفوعة
والمنصوبة اي تتصل وانما عبر عن الاتصال بالذوق لئلا يؤول
المستكن من المتصل والمبتدأ من الاتصال لا يخفى في
الماضي وافواه من الافعال واما الصفات فتد فلها المرفوع
والمنصوب كالافعال والجور ايضا ولا تتصل بحروف
الا المنصوب والجور وبالا ساءا لا الجور ووجه اي جميع
المضمرات ترتقي الى سنتين نوعا وانما انخرت فيها لانها
اي المضمرات في الاصل ثمة احد مضمون فوج وثانيتها مضمون
منصوب وثانيتها مضمون جور وانما انخرت في الثلثة لانها
كنية عن المظهر وهو اما مرفوع او منصوب او مجرور فكذا
الكنية عنه اما مرفوع او منصوب او مجرور ثم يصير كل واحد
منها اي من تلك الثلثة اثنين متصلا ومتفصلا نظرا الى اتصال
اي اتصال كل واحد منها واتصال الثلاثة استقلال في اللفظ
متفصل والا فتصل فاضرب الثلاثة في المتصل والمتفصل
في الثلثة اي المرفوع والمنصوب والجور اي اجعل كل واحد
من المتصل والمتفصل مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وهذا كل واحد
واحد من المرفوع مثل المرفوع فيه وفيه وهو مفعول الخرب
فليكن على ذكر منك مخم بضم الجيم الحاصل من الضرب

بسته ثم اخرج اثنين من تلك الستة الجور المتفصل عن لا يلزم تقديم
الجور اي جواز تقديمه على الجار يعني لما اتيح الى التقديم والماضي
في الضمائر كجب القام وضعوا الفيم المتفصل هذا اذ هو الصالح له
دون المتصل ولما جاز تقديم المرفوع والمنصوب في المظهر فزيد فعل
وعمر الكرم ووضعوا الالف المتفصل من المضمون بضم الجيم المظهر
ولما لم يجر تقديم الجور على الجار في المظهر لانه كالجور والافيه الجار
ولذلك لا يجوز الفصل بينهما في السورة لم يضعوا الالف المتفصل اذ
لو وضعوا لم يلزم جواز تقديمه على الجار على ما هو شأن المتفصل
والعرض من وضعه جواز تقديم الجور الا في ضرورة البطلان
فيقول لك بسته الستة بعد اخراجك الجور المتفصل منها ثمة
الثمة انواع احد مرفوع متصل وثانيتها مرفوع متفصل وثانيتها
منصوب متصل ورايها منصوب متفصل وقامسها مجرور متصل
ثم انظر الى المرفوع المتصل وهو يحتمل ثمانية عشر وجه اي صورة
لثمانية عشر مفعول في العقل كجب اعتبار المراتب العرفية
ستة منها في حق الغائب مع الغائية في مفعول منها وفي كل
منها وستة منها في حق المني طلب والمني طلبه كذلك وستة في
حق المكاتبة اي المنكح والمكاتبة ثلثة له وثلثة لراي في الستة
الثلثة ثمانية عشر والكثيرة ثمة من الوجوه الستة في الغائب
والغائية باشتراك التشبيه فيها نحو ضربا وضربا ولا اعتبار
للتاء في تشبيه الغائية لانها كانت ثابتة قبل التشبيه بل الضمير هو
الالف فقط ولا دخل للتاء في اختلاف الضمير بخلاف ضرب
وضربت وضربت وضربت وانت وانت وانت وانت وانت وانت وانت
غدت الثلثة اول الفاعل منعقدة باعتبار اختلاف الحركات

وان كان الضمير في الكل انما فقط وكذا عدت الاربعة اللاحقة
الفاظا متعددة وان الضمير في كلها ان فقط لان اقتران الاربعة
الخارجية للتمييز في الحركات والتاثير ما بهذه الالفاظ لفظا
هو بعد وضع الضمير بين الغنة والتاء وان يكون لها دخل في اقلها
الضمائر لقله استعمالها في التثنية فلم يبال بالاتباس
فيما قبل استعماله وكذلك اكتفى بحجة في المتألف والمخالفة
بشتر كالتثنية كذلك كخوضتها فيها واكتفى في الحكاية
بالمقربين الى لفظ المفعول للمتكلم والمتكلمة وحدهما كخوضت
فيها وبلفظ الجمع لجماعة المتكلم والمتكلمة مع غيرهما ولاثنين منها
كخوضنا في بعضا وتثنيها لان الشخص المتكلم يرى الى بصيرتي
اكثر الاحوال فيعلم ما من الذكورة والاثوثة او يعلم بالقوت
انه مذكر او مؤنث واشياء الاموات في غاية القلة فلا
اعتداه فالتاثير اعتبار التذكير والتانيث لقله المتألفه فيه
واما القاء اعتبار التثنية والجمع فله عدم وجود شرطها وهو اتفاق
الاسمين والاسماء في اللفظ لانك اذا قبل فصل انما قلت
انت يا زيد وانت يا عمرو وكذا في انتم قلت انت يا زيد
انت يا عمرو وانت يا خالد واما اذا قلت نحن واوردت
المتن وقيل لك فصل قلت انا وزيد انا وانت انا
وهو وكذا اذا اردت الجمع فقبل فصل قلت انا وزيد
وعمر وليس كل افرادنا فلان لم يكن لهم اجراء تثنية وجمع على ما
اجرى عليه سائر التثاني والجمع ارجلوا للمثنى صيغة لكونه مقفلا
وشركوا في الجمع في الامن من اللبس بسبب القرائن
فبق لك بعد الاكتفاء آت التثنية واسقاط الستة من

من ثمانية عشر وجها في المرفوع المتصل اثنا عشر نوعا واذا صار قسم
واحد وهو المرفوع المتصل من تلك القسمة الى الالف ام ثمة
او من تلك الالف ام ثمة اثني عشر نوعا فيصير الى فلا تنك في انه
يصير لكل واحد منها الى من تلك الالف ام الاربعة الباقية
من تلك القسمة وهي المرفوع المنصوب المتصل والمنفصل
والجور المتصل مثل تلك القسم الواحد اعني المرفوع المتصل ينحصر
بضرب ثمة الباقية من الستة الحاصلة من ضرب الاثنين في
الثلاثة في اثني عشر الباقية من ثمانية عشر ستون نوعا الباقية
من تسعين الحاصلة من ضرب ثمانية عشر في ثمة اثني عشر نوعا
للمرفوع المتصل كخوضت الا ضربا كما مر في اول الفصل وقدر
ايضا علة كون اخر مثل ضربنا وانما قدم الضمير المرفوع على
لان المرفوع مقدم على غيره وقدم المنصوب على الجور لان
المنصوب مفعول بالواحدة والجرور مفعول بواسطة
وقدم متصل المرفوع والمنصوب على متصليها لان المتصل
مقدم على المنفصل لكونه اخف ومنها اثنا عشر نوعا للمرفوع
المتصل كخوضت تقول هو ضرب ما ضربا ثم ضربا
هي ضربت مما ضربتا هي ضربت انت ضربت انتما ضربتما
انتم ضربتم انت ضربت انتما ضربتما انتن ضربتن انا
ضربت متبعا الى نحن ضربنا ونحوك نون نحن انا هو
لك كنين وضم اما لكونه ضمير مرفوعا واما لدلالة على
الجمع فله الواو والاصل في اطراد امثلة لفظه هو ان
يقال هو هو هو واغلا ما هو ذهب البصر من لان الواو
في هو والباء في هي من اصل الكلمة عندهم واما عند الكوفيين

تجويها ولو وضربوه وعلامه لان الواو في كل المعه وم بسبب
اسكانه لان الحرف الذي اسكن كالميت فصار كأنه لم يوجد
في اخر الاسم واو ولا يرد واو ضربته اذ هو ساكن في الاصل
واما عدم ثبوتهما في الخط فلهما محل عليا سكن ما قبلهما فيه
ويشبه عقيل وكلاب يجوزون حذف الواو والياء حالة الاختيار
مع ابقاء ضمة الياء او كسرة تجويبه وعلامه محلا على السكون
فحوله وحذف اذا تعاقب بشي اخر اماث رة المذهب المذكور
في السكون او الالف تعاقب عقيل وكلاب في الحركة او المراه في الحذف
من اللفظ في الكل والواو الثابت في المتحرك فيكون من
اشباع الحركة لتحسين اللفظ بعد حذف الواو كلعلة المذكورة
واما اداة الحذف من الخط فياياه سياق الكلام وكبر الحذف بعد
حذف الواو ان يكون هو اذا كان ما قبلها اي الياء مكسورة او ياء ساكنة
هذه لا يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية او التقديرية الى الضمة
التحقيقية وهو تفصيل الوجود ان في كسره عنده علامه فيا كان ما
قبله مكسورا وفيه فيا كان ما قبله ساكنة وعليه ولديه واشارتهما
واما ضم الياء في واثاف نية وعليه الله على قراءة عاصم
في رواية تفضي فلعله على لغة اهل الحجاز فانهم يقولون ضمة الياء
على الاصل وان كان قبلها ياء او كسرة فلهما ولد هو واما
حذف الواو فيهما فلعله على مذهب الجمهور او نقول لعزل ضم الياء
فيهما للحمل على كونه ويجعل ياء هي الفاف صير ياء مع ان الاصل
على ما هو مذهب البصريين ان يقال هي ياء عين ويجعل كسرة
ما قبلها فتحة للالف اذا تعاقب بشي اخر نحو لها صة لا ليس
الموت بالمد كرا لان ضم المذكر اذا ولي الياء او الكسرة قبلت

قبلت واو ياء لان الياء حرف فتحة او اذن حاض في حصين وكان
الواو اسكنة وليت الكسرة او الياء فضلت ياء وكسرت الياء
لاجل الياء بعد ما قبلت قلب ياء هي الفاف لا ليس الموت بالمد كرا
مثل ياء ويجعل في غيره الفاف ايضا اطرا واللباب نحو لها واذا لم يكن
ما قبل الياء ياء او كسرة فهو مضموم على ما كان عليه قوله ومنه وعلامه
وضربه كما يجعل الياء المتطرفة حقيقة او فلما المكسورة ما قبلها الفاف
للتحقيق في ياء غلام في يقال ياء غلام في نحو ياء ياء اداة وغير
الاسلوب في ياءية حيث ذكر نقطة كخاثة رة الى ان الياء في
متطرفة فلما يجعل الياء ياء في التثنية اي في تثنية ض و يجعل كسرة
الياء ضمة نبا على الليم كما مر في ضربتها يعني لم يترك الياء على حالها حتى
لا يقع الفتحة على الياء الضعيف مع ضعفها اي مع بقاء ضعف
الياء وعدم غرض القوة لها بان سكن ما قبلها كلفي وخفت
اليم نبا على كره وشدة دفون هن لان اصله بمن كما مر
من ان الاصل في ضربتين ضربتين واثا عشرة نوعا من تلك
الانواع الستين للمنصوب المتصل بنحو ضرب نقول ضرب ضربها
ضربهم ضربها ضربها ضربهم ضربك ضربك ضربك ضربك
ضربك ضربك ضربك ضربك ضربك ضربك ضربك ضربك ضربك
الاسكان كما ذكر في ضربك ولا يجوز فيه اي في الضمير المتصل اجتماع
ضمير الفاعل والمفعول الى اجتماع ضمير متصلين متحدين
في المعنى في مثل ضربك بفتح الياء وفي مثل ضربتني بضم الياء
اي لا يجوز ان يقال ضربك وضربتني فتح لا يصير الشخص الواحد
فاعلا ومفعولا في حالة واحدة بل لو اريد ذلك يقال
ضربت نفسك وضربت نفسي فان النفس انما هي واحدة الى الضمير

صارت كأنها غير لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه بخلاف مثل ضربك
فان الضميرين فيه تقيان معنى ومن حيث ان كل واحد منهما ضمير
منصل لا اى لكن يجوز ذلك لاجتماعه في افعال القلوب نحو علمتك
بفتح التاء في فضلا وعلمتني بضم التاء فاضلا لان المفعول الاول
ليس بمفعول في الحقيقة لان المفعول الذي يتعلق به العلم في الواقع
هو المفعول الثاني وذكر الاول انما هو لترتيب الثاني عليه فلم يرد
الجمع بينهما الا مكره لاننا لم نسا في فصل الامر فاعلا ومفعولا
ولهذا لا يلاجل ان الاول ليس بمفعول في الحقيقة قيل في تقديره
اى تقدر ما ذكر من علمتك فاضلا علمت فضلك ومن علمتني فضلا
علمت فضلا فيظهر بهذا التقدير ان الاول ليس بمفعول حقيقة وانما
عشر منها المنصوب المنفصل نحو اياه ضرب تقول اياه ضرب
ايما ضربا اياهم ضربوا اياها ضربت اياها ضربتا اياهن ضربن اياك
ضربت اياها ضربتا اياكم ضربتم اياك ضربت اياكم ضربتا اياكن
ضربتن اياي ضربت متبعا الى اياها ضربتا وانما عشرة نونا
للجور المنفصل نحو ضارب تقول ضارب ضاربها ضاربهم ضاربها
ضاربها ضاربهن ضاربك ضاربك ضاربك ضاربك ضاربك
ضاربكن ضاربني ضاربنا ضاربنا ولفظ الجور مكلف المنصوب
وذلك محله عليه لان الجور مفعول ايضا كان بواسطة وانما حمل
على المتعل لان الجور يجب ان يكون متصلا في مثل ضاربك
اى في الجمع المذكر السالم اذا نصبت الياء المتكلم جعل الواو
ياء لان الواو والياء اذا اجتمعا وكانت الاولى كسنة
قبلت الواو والياء لان خروج الواو والياء وان تباعدا لكانا
يجران جري المتكلمين لما فيهما من المدة وسعة الخروج فكلهما

هو اجتماعهما كما كرهوا اجتماع المتكلمين فقبلوا الواو والياء
في الياء وقيل انما قبلوا الواو والياء لانه لا يخرج من ان يكون الواو
هي الاخرة او هي الاولى فان كانت الاولى فانهم استقلوا
الخروج من الواو لازم الياء لازمة لانه انقل من الخروج من ضم لازم
ان كسر لازم وهذا الخروج مستقل فكيف بالخروج الاول وان كانت
الاخرة فانهم استقلوا الخروج من ياء لازمة الى واو لازمة لانه
انقل من الخروج من كسر لازم وهذا انقل فكيف بالاول وانما شرط
ان يكون الاول ساكنة ليمكن الاذغام وانما جعلوا لانقلاب
الى الياء لانها اخف وقيل لان الاذغام في حروف الغم اقوى لكثرة ثنائها
والواو من حروف الشفة وهي قليلة والاذغام فيها ضعيف
ثم ادغم الياء المنقلبة في ياء المتكلم للجنسية ثم كسر ما قبل الياء لاجل الياء
كما جعلوا اى كما جعلوا الاذغام كذا في وقع في مسددي اذا صلد
مهدوي جعلوا الواو والياء ثم ادغم ثم كسر ما قبل الياء لما ذكر والمرفوع
المفصل يستتر في خمسة مواضع جوارا في بعضها وجوبا في بعضها
وقوله في الغائب بدل من قوله في خمسة لا غير وكذا المعطوفات
اى يستتر المرفوع المفصل جوارا في الغائب المرفوع المباح
نحو زيد ضرب ومن المضارع نحو زيد يضرب ومن الامر كوزيد
يضرب ومن النفي كوزيد لا يضرب ويستتر جوارا ايضا في الغيبة
المفردة ما ضيا كوزيد ضربت ومضارع كوزيد تضرب وامرا
كوزيد تضرب ونها كوزيد لا تضرب واستتر وجوبا في
المخاطب المرفوع الذي في غير الما في مضارع كوانت تضرب
وامر كوانت اضرب ونها كوانت لا تضرب وانما قيد بقوله
في غير الما لانه لا يستتر في خطاب الما في مطلق كما يجئ وانما

في التي طبة المفردة من غير الما في فقيها خلافا فمن بعضهم يستتر
فيها واليه الاشارة بقوله ويا تضرين علامة للخطاب
وقال مستتر عند اكنس الا فتن اجراء لمفردات المضارع
مجرى واحد في عدم ابراز ضميرها واستنكارا لكون ضمير المفرد
اعني الياء تفعل من ضمير المشي اعني الالف مع ان القياس
يقضي ان يكون اخف ويرد على قول الاخفش اجتماع علامتي
الخطاب اللهم الا ان يقول ان الناء تجردت فيها الثانية
كاللام في باله فانها مجردة للتعويض وعند العامة اي الجموع
هو اي ياء تضرين ضمير بارز للفاعل ولا مستتر في كواو يضرنون
فانه ضمير بارز فيه وعلامة الثانية والخطاب فيه عندهم هو الناء
وعين الياء للفاعل في تضرين عندهم مع ان القياس
يقضي ان يعين الناء الا ان علامة الخطاب في اول اعني
الهاء منعت من زيادة ناء اخرى لمجئ في هذه امة الله الثانية
سواء كانت صيغة موصولة للثانية او كانت الياء بدلا عن
الياء في هذه ولم يزد في تضرين للفاعل بدل الياء من خروفت
بكر الناء مع ان القياس ان يزد من حروف الالف المضمر تحت الالف
بالتشبيه في زيادة الالف منها واجتماع النونين في حرفي صل في زيادة
النون منها وتكرار التائين في زيادة الناء منها وبرز الياء
في تضرين ولم يستتر للفرق بينه اي بين تضرين وبين جمعه وهو
تضرين اذ لو استتر الياء وقيل تضرين في المفردة التي طبة
التبسين تضرين مجعاً للمخاطبة ولم يفرق بينه وبين الجمع بكونه
فيل النون في تضرين على تقدير الاستتار وسكونه في الجمع
لا يلبس نون الذي هو الاعراب بالنون الثقيلة او هو بالموكدة

بالموكدة بالنون الثقيلة في الصورة وان لم يلبس حقيقة اذ هو النونين
مخفف والآخر مشددا واحدا في الكلمتين ملتبسة بالنون الخفيفة
والاخرى بالثقلية ولا يفرق ايضا بحذف النون من تضرين حتى
لا يلبس بالمذكر المخي طب فقه بالذكرة وان كان الالف سبب الموت
الغاية حاصلها المناسبة الموت بالمذكر المخي لم في الخطاب
ومناسبتها بالموت الغاية في التانيث وان كانت حاصلة الا
ان البحث لما كان في الخطاب اعتبر التانيث بالمذكر المخي طب
ويستتر الضمير المتصل وجوبا في المضارع للمتكلم مطلقا نحو انا اضرب
في التكلم وحده ونحن تضر في التكلم مع غيره ويستتر جوارا في
الصفة مطلقا نحو انا وانت او هو ضارب ونحن او هما او انتم
ضاربان ونحن او انتم او هم ضاربون في اخره اي انا وانت
او هي ضاربة ونحن او انتما او هي ضاربتان ونحن او انتن او نحن
ضاربات واستتر اي وقع الاستتار في ضمير المرفوع دون
المنصوب والمجذور لانه اي المرفوع بمنزلة خبر الفعل لانه في عمل
فجوة في باب الضمير المتصلة التي وضعها للاختصار استتر
الفاعل لان الفاعل وفاته الضمير المتصل كخبر الفعل فكتفوا بلفظ
الفعل كما يحذف من اخر الكلمة المشددة شيء ويكون بما سبق دليل
على ما سبق كما في التميم وليس المراد ان الدال على الفاعل هو الضمير
والآلزم ان يكون نحو ضرب فعلا واسما لانه كما دل على حدث
مقترن بالزمان كذلك دل على ذات الفاعل غير مقترن بالزمان
فاشتمل على حقيقة الفعل والاسم وبما متضافان بل المراد
ان الدال على الفاعل هو ذلك الضمير لانه استتر ولم يلفظ به
الكفاء عنه في اللفظ بل في الفعل وليس المراد ايضا من قولهم ان

ان الفاعل في زيد ضرب هو هو وان المقدّر ذلك المصريح لانه لا
 ان يكون ضمير المفرد اقل من ضمير المشتهى مع ان لفظة هو اكثر
 من الفاعل في ضرب واذا لو كان المنعوى هو هو المصريح
 به لزم ان لا يجوز الفصل بين الفعل وبينه مع ان ذلك جائز
 نحو ما ضرب الآهوا واما قالوا ذلك يجوز انهم لصيق العبارة
 عليهم وذلك لانه لم يوضع للضمير المستتر لفظ فمعبر عنه بل لفظ
 المرفوع المتصل بكونه مرفوعا مثل المقدّر واستتر في الغائب المفعول
 والغاية المفردة دون التشبيه ويجوز هنا لانه لو استتر فيها
 ايضا ولم يستتر في المفردين ايضا يلزم الالتباس ويفهم
 من بيان رجحان الاستدراك في الغائب والغائبة واقتض
 الاستدراك بالمراد لان الاستدراك حقيقة وذلك لما عطاء
 الخفيف للمفرد السابق الكثير الاستعمال اولى دون المتكلم
 وصدده او مع غيره ودون التي تلج الذين في المانحة لانه
 الاستدراك حالة قرينة اى مقرونة بالفاعل والى على وجوده
 فان احد المقارنين يلزم الالة على وجود الاخر ولذلك
 سمى الالة قرينة وحيث اعداد الاسماء ولذلك دققتها ان
 لكنها ضعيفة والابرار قرينة الالة عليه قوية لان الاصل كون
 الفاعل ظاهرا او البازرا انما هو نائب عنه ودال على وجود الفاعل
 ولان قوية لانه قريب من الظاهر من حيث كونه ملفوظا و
 المستتر نائب عن البازر ودال على الفاعل والله اعلم اذ لا
 يشرك الظاهر بوجه فاعطاء الابرار القوي للمتكلم القوي
 لكونه مبدا الكلام والتي تلج القوي لكونه منتهى الكلام
 اولى من اعطاء الغائب الضعيف الذي لا دخل له في نصب الكلام

ثم نقول في الغائب حامل المعين الافراد والغيبة وقوله دون التشبيه
 ويجوز انظر الى الاولى وقوله دون المتكلم والتي تلج ناظر الى الثاني
 وبدل دون التشبيه ويجوز وقيل انما استتر في الغائب والغائبة
 ودون المتكلم والتي تلج الذين في المانحة لانه لما كان مفعولا
 لفظا متقدما في الاصل دون المتكلم والتي تلج اريد ان يكون
 ضمير الغائب اخف من ضميرها مخدوف في اللفظ من المفرد اذ لا
 اخف من المخدوف واستتر في التي تلج السبق للمفرد المذكور
 ومتكلم مطلقا واما ذكر الاستدراك في المانحة كان كلما مفعولا
 مما سبق من القيد بيا العلة وهي قوله للفق بينهما في المانحة
 وبينهما في المستقيم ولم يعكس لان المانحة اصل والابرار قوى
 فاخذوه ولما كان ذكر عدم الاستدراك في التي تلج فيما سبق
 وبين سببه هناك لم يتعرض له هنا ولما ذكر وقوع الاستدراك
 في بعض ما هو عريق في اقتضاء الفاعل اعني الفعل وبين ان سبب
 الاستدراك فيه ضعف علم بالطريق الاولى انه لا يقع الاستدراك
 في الصفة التي هي اضعف من الفعل وانما غير عريق في اقتضاء
 الفاعل بل اقتضاء انما هو ان سببها الفعل فلم يكتف الى بيان
 سبب الاستدراك فيها لذلك لم يذكره وقبل يستتر في هذه
 المواضع خمسة درون غير ما لوجود الاليل فيها دون غيرها
 وهو اى ذلك الاليل عدم الابرار في مثل زيد ضرب اى عدم ظهور
 الفاعل والله اعلم يكون للفعل من فاعل ظاهر فان لم يكن ضمير
 بازروا ان لم يكن فمضمرة ولما لم يكن الفاعل في مثل ضرب
 في زيد ضرب ظاهرا ولا باذرا علم ان فاعله مستتر ولما كان
 عدم الابرار دليلا ضروريا سند الحكم الى دليل اخر وان كان

عدم الابرار انشا على الكل فقال وهو القاء في مثل هذا ضربت
 فانها تدل على ان فاعله مؤنث غائبة والياء في مثل زيد يضرب
 فانها تدل على ان فاعله مؤنث كغائبة مع عدم علامة التشبيه
 والجمعين والياء في مثل هذا ضربت غائبة وتضرب غائبة ونحوها
 فانها تدل على ان الفاعل مؤنث غائبة او مؤنث كغائبة
 بحسب القرائن مع عدم علامة التشبيه والجمعين والهمزة
 في مثل هذا ضربت فانها تدل على ان الفاعل متكلم وحده والنون
 في مثل نحن تضرب فانها تدل على ان المتكلم مع غيره وهو الى حرف
 المضارعة حروف كيت باسما فلا يكون فاعلا لافعال
 المذكورة وانما ذكر هذا وان لم يذهب احد الى انها اسما لانه
 لا ذكر ان التاء ضربت بركات التاء والنون في ضرب والياء
 في ضرب والواو في ضرب والياء في ضربين اسما وكان مقتضى
 ان يتوهم متوهم ان هذه الحروف ايضا اسما وفيه ذلك التوهم
 والصحة نفسها في مثل زيد يضرب او زيدان يضربان وزيدون
 يضربون يعني ان في لفظها ما يدل على من هو له فان ضارب
 للمفرد والمذكر وضاربان للمثنى المذكور وضاربون للجمع المذكور
 ضاربة وضاربتان وضاربات ولا يجوز ان يكون تاء ضربت
 بسكون التاء ضمير التاء ضربت بركات التاء لوجود عدم
 حذفها بالاضافة الظاهرة نحو ضربت هند ولو كانت فاعلة
 لزم حذفها عند وجود الفاعلة الظاهرة اذ لا يجوز ان يكون
 لفعل واحد فاعلان من غير عطف او بدل ولا يجوز ان يكون
 الف ضاربان او او وضاربون ضمير لا لا يتغير في حال الضرب
 نحو رايت ضاربين وضاربين وفي حال الجر ايضا نحو مرت

مرت بضاربين وضاربين والضمير لا يتغير في الجملة كالف
 يضربان وواو يضربون تقول زيدان يضربان وزيدون يضربون
 في الرفع ولين يضربا ولين يضربوا في النصب ولم يضربا ولم يضربوا
 في الجر والاسرار واهبت في مثل فعل امر المني طلب وفي
 مثل تفعل في طبا وفي مثل افعل تكلم وحده وفي مثل تفعل متكلم مع
 له لانه الصيغة اي صيغة الفعل في واحد منها عليه اي على الفاعل
 المستتر فان التاء في تفعل يدل على الفاعل على المني طلب ومك افعل
 امر او لا تفعل نهيا حكم تفعل في طبا لانها ما خذلان منه وان الهمزة
 في افعل متكلم وحده تشو بان فاعله انا والنون في تفعل نشعر
 بان فاعله نحن فلا يحتاج في هذه الصيغة الاربعة الى العدول
 عن الاستاء الخفيف والاثبات بالضمير البازر ولا كان
 الاستاء واجبا في هذه المواضع الاربعة فيجوز ظهور فاعلها
 من قبلها كان الضمير بان تقول افعل زيد وتفعّل زيد ولا تفعل الا
 انت و افعل زيد او لا افعل الا انا وتفعّل زيدون او لا تفعل
 الا نحن ما ظهر في خواصك انت ناكبة للمستتر لا فاعل واما في غير
 هذه الاربعة في الاستاء رجايز كما نحو زيد يضرب وضرب زيد
 وزيد يضارب وزيد ضارب غلام **فصل في المستقبل المشهور**
 فتح البناء على انك تستقبل الفعل الآت بعد ما نك او ان الزمان
 يستقبل الا ان الصحيح ومقتضى القياس على تسمية الماضي بالماضي
 كمر الباء وهو ايضا اي كالماضي في عا اربعة عشر ومما نحو يضرب
 الى اخره اي الى تضرب تقول يضرب يضربان يضربون تضرب
 تضربان يضربين تضرب تضربان تضربون تضربين تضربان تضربين
 اضرب تضرب ويقال له اي لما صدق عليه المستقبل من نحو يضرب

المتقبل للوجود معنى الاستقبال على احد الوجهين المذكورين
في معناه وبذلك لا ايضا مضارع لان معنى المضارع في اللفظ
المشابهة مشتقة من الفرع كان كلا الشبهين ارتضعا
من فرع واحد فلما افوان رضاعا لما مضارع المتقبل بالاسم
قبل المضارع وانما قلنا انه مضارع الاسم لانه مشابه بمضارب
في الحركات والسكنات وفي ترتيبهما فان عددا والحركة و
السكون في مضارب على عددا والحركة والسكون في مضارب
وعلى ترتيبهما فيه وجمع السكنات للمث كلة ومثابه في
وقوع صفة للمث كة في ذلك كما تقول مررت برجل مضارب
تقول مررت برجل مضارب ولم يذكر مثله اكتفاء بما ذكره في المثال
وفي دخول لام الابتداء عليه نحو ان زيد القاهم وان زيدا
ليقوم ولانه مشابه باسم الجنس العموم والخصوص ولما كان
ثبوت وجه التشبيه على العموم والخصوص في كل من الطرفين اعني
المضارع واسم الجنس غيرتين بيته بقوله يعني ان اسم الجنس
يختص بواحد بللام العهد بعد ان كان شاعرا في امته فانك
اذا قلت جاني رجل يكون شاعرا لكل ذكر من بني آدم جاوز هذه البلوغ
على سبيل البديل واذا قلت فعل الرجل شاعرا الى ذلك الجاني
يختص بواحد منهم كما يختص مضارب بسوف او بالسبين فان مضارب
يصلح لالحال والاستقبال فاذا دخل عليه احد الحرفين المذكورين
وقبل سوف مضارب او سيفرب يختص بالاستقبال واذا دخل
عليه اللام وقبل لمضارب يختص بالحال وانما عرف السبين اشارة
الى سبين الاستقبال لانه كمن لمعان آخر للطلب والتحول والاشارة
على صفة والوقوف بعد كاف الموت نحو اكر متكسر والظاهر ان

ان يقول يعني كما ان اسم الجنس يختص بللام العهد يختص بمضارب
بان يدخل اداة التشبيه في المشبه به كما هو في اداة التشبيه الا انه عكس
ايضا بان المقصد في هذا التشبيه لا يجمع بين الشبهين في امر من
غير قصد الى الحاق ناقص بحال متجاوز اداة التشبيه في المشبه
ما في ذلك في المقصد وتشبيه غوة الفرس بالصبح وتشبيه الصبح
بغوة الفرس متجاوزين في مظهر من مظهر من غير قصد الى الالتفات
في وصف غوة الفرس في الضياء والابواب ووظيفة التلاوة في ذلك
اذ لو قصد شي من ذلك لوجب جعل الغوة مشبها بالصبح مشبها به لانه
ازيد في ذلك ولما جاز عكسه وانما تقديم المشبه به هنا هو على اعادة
تقديمه في بيان تفصيل اوصاف الطرفين بوجه التشبيه فانه بقصد ذلك
واما في نفس التشبيه فالقاعدة تقديم المشبه لان الفرس من التشبيه
يعود اليه واذا قيل لك كيف مشابهة زيد بالاسد قلت كما
ان الاسد يتصف بغاية القوة ونهاية الجرأة وكمال البطش
والفك يتصف زيدا بما يقتضيه التشبيه فيعرف حاله او لا ثم
يقاس حال المشبه عليه ويجهل ان يقال انه لما جعل المشبه مشبها
للازيد ان المذكور قد يكون مشبها لا يكون مشبها به ولانه مشابه
بالعين في مطلق الاشتراك فلما ان لفظ العين تشترك
بين الجارية والباصرة وغيرهما تشترك مضارب بين الحال و
الاستقبال فان المستقبل مشترك بين الحال والاستقبال على المصاح
زيدت على الما في حروف التثنية حتى يصير الما في مستقبلات الما
ينقص من حتى يصير مقبلا لان الما في تقدير القصص منه يصير
اقبل من القدر الصالح فلا يصلح ان يصير مقبلا في الشارة
وانما في غير الشارة في عمل على الشارة في الزيادة وزيدت تلك الحروف

في الاول من الما في دون الاخر منه ان الاخر اولى بالزيادة
 لان المستقبل اذا كان زيادة في الاخر يبتس بالما في اي
 تنبئ في زيادة الالف ونجانية في زيادة الت دون في طبة
 اوله لاسكان اللام وتوكيد الت لانها ليست بضمير
 اللهم الا في الصورة ولحم موشه صورة في زيادة النون ولم يرد
 الياء في الاخر وان لم يبتس محلا للفتيل على الكثرة واستحق اي
 اقد المستقبلين للما في بان زيد عليه ولم يشق الما في من
 المستقبل بان نقص منه لان الما في يدل على الثبات والوقوع
 دون المستقبل ما يدل على الثبات او لم بالاصالة وزيدت
 اي وقعت الزيادة في المستقبل دون الما في يعني لم يوضع
 للماضي والجود للمستقبل بل عكس لان البناء المراد عليه
 والظاهر ان يقول المراد فيه الا انه لما اتفقت نية الت على عليه
 ووقع بضمه عبارات غير من التفات وجب توجيه بان
 يقال المراد عليه مع زيادة بعد البناء الجود والزمان المستقبل
 وكذا الزمان الحاضر بعد الزمان الما في فاعطى السابق وهو البناء
 الجود والسابق وهو الزمان الما في واعطى اللاحق وهو البناء
 المراد عليه لللاحق وهو الزمان المستقبل والزمان الحاضر ثم لما
 وجب الما في اثنين صيغتي الما في والمضارع وكان الفصل صادرا
 اما عن المتكلم وحده او عنه مع غيره او عن الما في طب او عن القاء
 فليكون حرفا تدل على المضارعة وعلى هذه المعاني جريا على
 سننهم في طلب الالبجاز فوجدوا اولي الحروف بالزيادة حرف
 المد واللين كجرها جري النفس واستيسر السامع بها
 لكثرة دورها في الكلام كقفتها اذ الكلام لا يجع عنها ومن ابعا

ابعا فيها اعني الحركات فقسيموا تلك الحروف على تلك الافعال
 على ما يقتضيه المناسبة فخرج بين ان اي حرف لاي فعل عيني ويبتين
 المناسبة بينهما وقال وعينت الالف منها للمتكلم وحده اي
 للشخص الواحد الذي يتكلم مذكرا كان او مؤنثا ثم حركوا بالتالي الثانية
 بها لان الالف خارج من اقصى حلق وهو اي اقصى حلق مبتداء
 التي راجع كلها والمتكلم هو الذي يبداء الكلام فاست وقيل انما عينت
 الالف للمتكلم وحده للموافقة بينه اي الالف وبين اول حروف
 ان الذي هو صير المتكلم وعينت الواو للما في لب اصالة اي الجنس
 الشخص الذي يخاطب مذكرا كان او مؤنثا واحد كان او اثنين
 او جماعة للكون اي الواو خارجا من متي التي راجع كلها والتي طب
 هو الذي يتي الكلام به تناسبه ثم قلبت الواو تاء لانها كثر اما
 تبدل من الواو نحو تراش وتجاه والاصل دراش ودجاء حتى لا
 يجمع الواوات الثلث وان كانت في كلمتين وهو مستكره لانه
 يشبه نباح الكلب وانا آو او نصر او فليس فيه ذلك الاجتماع
 المستكره لان قطع واو العطف عما قبلها لما لم يحدز فيه صار
 كان الواوات لم يجمعن فيه ولان الواو الثانية فيه ساكنة
 فيدفع الثقل بالادغام في الوصل في نحو ووجل يرفع اللام فيما وقع
 في القاء واو او قلبت فيما لم يبق فيه القاء واو ايضا طردوا اللب
 في العطف احدى الواوات فاء الكلمة وثانيها حرف المضارعة
 وثالثها حرف العطف ومن ثم ان يكون اجلا مستكرا مهم اجتماع
 الواوات قبل الاول من كل كلمة لا يصلح لزيادة الواو اذ قد يكون
 فاء الكلمة واو او فلوزيد قبل القاء واو وعطفت بو او اخرى
 يجمع الواوات لا محالة وطرد في غيره وعطف عما قبله قبل قوله

غار من حلقه

وحكم ان داود ورث اصل وهو الداهية وزنه فعنل كحفظ ثم اتبعوا
الغائية والغائيتين واللحى طيب ليل لا يتبس بالغائب والغائيتين
زيادة الياء كما هو اللائق وان كان يتبس بزيادة التاء بالحال
واللحى طيبين الا ان هذا سهل اذا التباس بالاقرب شكل
وانما اتبعوا بآياه دون غيره لاستوائهما في الما في كماله ان
شء اسع ولم يجعل جمع الغائية بالتاء بل بالياء كما هو شاذ
الغية لعدم الالتباس بينه وبين جمع المذكور كصول الفرق
بينها بالواو في احد هما والنون في الآخر نحو يضربون ويضرب
وعينت الياء للغائب الى جنس الشخص المذكور الغائب الى غير
جنس المتكلم والمخاطب ليشمل كماله الذي ليس بمتكلم ولا مخاطب
سواء ذلك واحد او اثنين او جماعة الا انه عدل عن هذا الأصل
في الغائية والغائيتين لما عرفت لان الياء من وسط القم
والغائب هو الذي يكون في وسط الكلام الجاري بين المتكلم
المخاطب فناسبه وعينت النون للمتكلم اذا كان مع غيره
مطلقا لتعينا اي النون لذلك اي للمتكلم به غيره في الما في
نحو ضربنا فانبعوا المضارع الما في ذلك وقيل زبدت النون
في المتكلم به غيره لانه الى الشان لم يبق من حروف العت
التي هي اوله بالزيادة شئ هو اي النون قريب من حروف العت
في خروجها اي النون عن هواء الحيشوم وهو أقصى الالف
وقيل عينت النون للموافقة بينه وبين نحن على قياس ما قيل
في تعيين الالف للمتكلم وحده ولذلك لم يذكره وفتحة هذه
الحروف الى حروف المضارعة في جميع الابواب للتحقق الا ان ابواب
الرابع التي رباع كان وهو الى الرابع ففعل من حقائقه وانفعل

وفعل تشديد العين وقا على فانها مضومة فيهن لان من جعلتها
الياء والكسر عليه شكره فحل الياء عليه وفي الفتح التباس لما سكره
ان شاء الله به فتعين الضم ولان هذه الاربعه رباعية والرابع
فرع الثلاثة في الاضاح وقول والضم ايضا فرع للفتح في الحقة
فناسب الضم للرابع من حيث الفرعية فاعطى له بدل عما قرئ من قوله
فانها مضومة فيهن وقيل انما ضمت هذه الحروف في الرابع لقلة
استعمالهن الى الابواب الاربعه وكثرة استعمال الثلاثة فانضم
الضم بالاقول استعمالا والفتح بالاكثرة استعمالا لتعادلا بينهما واعلم
ان هذين الوجهين للترجيح بعد الوقوع وامان وجود عدم كون القيلتين
على حركة واحدة هي الاصل في الفتح فهو انه لو فتح في بكرم وقيل بكرم
لالتبس بمضارع الثلاثة ثم حمل عليه كل ما كان ما فيه على اربعة
احرف ولم يعكس في العكس لزم الالتباس ولو في صورة بخلاف
العكس فانه لا التباس فيه اصلا ويحق حروف المضارعة في
وراءهن مما قل استعمالهن لكثرة حروفهن فلو ضمت فيهن لزم
زيادة التقطع لم تكن للشغل ولما ذكرنا من ان جعلتها الياء والكسر
مستكره وامان يدق فاصلة يرق بغيرها من الاراته وهو من
الرابع في الاصل فزيدت الياء قبل الفاء على خلاف القياس
فصار مما سبب الزائد والاعتبار انما هو بالاصل فلم يوجب ضم
حرف المضارعة في غير الرابع وتكسر حروف المضارعة كلها في بعض
المفاتيح اذا كان ما فيه مكسورا العين كما في بعض الثلاثة المجرى
كان ما فيه مكسورا الهززة كما في السداس وبعضها في قوله
كسرة حروف المضارعة على كسرة عين الما في او هززة نحو يعلم
وتعلم واعلم ونعلم في مكسور العين فان ما فيها علم بكسر عين الفعل

ويستمر ويستمر ويستمر ويستمر في كسر الهزة لان ما فيها
يستمر كسر الهزة وفي بعض اللغة وهي لغة بني اسد لا يكسر الياء
فيما كان ما فيه مكسور العين او مكسور الهزة بل يكسر غير الياء وانما لا يكسر
الياء لنقل الكسرة على الياء والاذا كان بعد ياء اخرى في كسر
الاول هذه الالف الياء ايضا لتقوى احدى اليائين بالآخر في نحو
يبيس ويحل فانهم على الغنم فيما كان الفاء واوا في غير يجل
واما في يجل ففعل استقامت تقوت باخرى لا على ان كسر
الياء مطلقا فيما يكسر عنه الغنم فانهم لما استقبلوا الواو بعد
الياء في يوجل قلبوا الفوق كسرة لينقلب الواو ياء ويزول ذلك
النقل فلما صار الواو ياء وتقوى الياء ياء كسرة والياء لا لان
كسر الياء مطلقا من لغتهم وعينت حروف المضارع من المضارع
دون سائر حروف الدلالة على كسرة العين او الهزة في الماضي
التي يذكر العين عن ذكر الهزة تقويلا على ما سبق ودون التحصيل
كون العين اصلا في الاصل لانها اي حروف المضارعة زائدة
والنقص في الزايدة اول وقبل عنت تلك الحروف لتلك الدلالات
اذ لا مجال لغيرها لانه يلزم كسر الفاء تنواليا الحركات الاربع
في غير الوقف وهو مرفوض وبكسر العين يلزم الالتباس بين
يفعل بفتح العين ويفعل بكسر الخو يعلم ويفرب وبكسر اللام
يلزم ابطال الاعراب اذ الكسرة ثابتة على تنوادر العواجل
فلا يطرأ أثرها وتخذف التاء الثانية جوارا في تنقلد وتباعد
وتتخفف اي فيما اجمع فيه تاءان في اول مضارع تفعل وتفاعل
وتفعل وذلك حال كونه فعل المتخالف او المتخالفين متوادمين
ومجه عا او الغاية المفردة والمتباعدة دون المجموع احدى تاءا

حرف المضارعة والثانية تاء الباب واختلف في المحذوف فذهب
البصريون الى انه هو الثانية لان الاولى حرف المضارعة وحذفها نقل
على ما حكى عن المبرد وذهب الكوفيون الى انه هو الاولى لان
الثانية للمطاوعة وحذفها نقل ولا يراه زائدة وحذفها يهون
واقصار المصنف البصريون لان رعاية كونه مضارعا او لا
لان الغرض من الاشتقاق انما هو الدلالة على اختلاف المعاني
بافتراق الصيغ واما المطاوعة وسائر معاني الابواب فانما
هي بعد هذا الغرض ولان النقل انما يحصل عند الثانية واما اثبات
التامين فهو الاصل له لانه كل واحدة منها على معنى وفي قول
تنقلد وتباعد وتتخفف بصيغة المبني للفاعل اشارة الى ان كسرة
لا يكون في المبني للمفعول اتفاقا من الفريقين لانه خلاف الاصل
فلا يرتكب الا في الاقوى وهو المبني للفاعل ولان المبني للفاعل
من هذه الابواب الثلاثة اكثر استعمالا من المبني للمفعول
فالتخفيف به اول وهذان الوجهان يفيدان جميعا المبني للفاعل
على المبني للمفعول في الحذف واما وجه عدم دخول الحرف لهما
فهو انه لو حذف التاء الاولى المضمومة من المبني للمفعول لالتبس
بالمبني للفاعل المحذوف عنه التاء لان الفارق هو التاء المضمومة
ولو حذف الثانية لالتبس المبني للمفعول من مضارع فعل وفاعل
وفعل وذلك ظاهر وانما حذف التاء الثانية في مضارع
الابواب الثلاثة لاجتماع الحرفين من جنس واحد وهو نقل
وعدم امكان الادغام حتى يزول ذلك النقل او قسم الابداء
بالسكن والحذف للتخفيف او الى من ابغوا المتجانسين
واغامها والاثبات بالهزة مع ان الهزة الوصل لا تدخل

المضارع لانه مثله باسم الفاعل مثله تامة فكما لا تدخل عليه
 لعدم الاحتياج اليها لا تدخل على المضارع بخلاف الماضي فانه لما
 قلنا مثله باسم الفاعل ما ذكره في قوله عليه السلام استخرج وانا قل
 وعينت الثانية للحرف مع ان ذلك الابعاد الثقيل نزول
 كحرف الاول ايضا لان الاول علامة للمضارع والعلامة لا
 تحذف واسكت الفاء في مضرب فاء عن توالي الحركات
 وعينت الفاء للمكون لان توالي الحركات لزم من زيادة الياء
 واذا لم يكن اسكانه انفسهم الابتداء بالسكن فاسكان الحرف
 الذي هو قريب منه اي يقرب الياء يكون اولي بالاسكان كن
 غيره كاقرب القريتين في اولي القصة ومن ثم الى من اجل
 ان اسكان الحرف الذي هو قريب من الحرف الذي لزم منه مجذور اولي
 عنت الياء من غير ان للاسكان يلائم جميع اربع حركات متواليات
 فيها هو كالكتابة الواحدة كما تراه في الياء قريب اي يقرب
 من النون الذي لزم منه اي من زيادته توالي الحركات الاربعة
 وسوى بين صيغتي المخاطبة والغائية المفردتين والمثنيتين
 في المستقبل نحو انت او هي تقرب والمناسبات ذكره في تعيين
 التاء الا انه لما كان له حيث طويل اخره الياء المستقبل
 بالنظر الى ذاته لاستوائهما اي الى المخاطبة والغائية في الماضي
 في مجزواته لا في حركاتها وسكونها نحو انت نصرت بفتح التاء
 وعن نصرت بسكونها وانما اور والمثال هنا من باب نصرت
 من عادة ان يورد من باب ضرب يكون اصله في الماضي
 ان رة الى ان باب نصرت بفتح التاء في الجملة ولهذا اقدم
 بعضهم على باب ضرب نظر الى تلك الجهة كما سلف وان لم يكن

ليس قطعا عن درجته استحقاق التقديم في كلية كسر الابواب
 ولذا لم يقدم شيئا منها احد ولكن لا يمكن ما به التسوية اعني التا
 في غائية المستقبل كما اسكن في الماضي لضرورة الابتداء ولهذا
 قيل ان تاء غائية المستقبل ليست منه لانه من الواو كياء المخاطبة
 بل من تاء الثانية الساكنة قدمت قفا ويا بعد كس من وفتح اللبس
 فلما قدمت حركت لتعذر الابتداء بالسكن ولا يبعد ان يكون
 مبعث المع الى هذا وان يكون هذا سببنا في ذكر التسوية بين
 المخاطبة والغائية ولا يقيم ما به الاستواء في الغائية ليزول
 الاستواء حتى لا يلتبس المعلوم منها بالمجهول منها في مثل مدح اي
 في باب يفعل بفتح العين والاكسمة لا يلتبس بفتح تعلم فيما
 يكسر عين ما فيه وفتح عين مضارع فان قبل يلزم التاء سبب من
 المخاطبة والغائية ايضا بفتح اي كما يلزم التاء بالفتحة
 والكسرة يلزم التاء بالفتحة فلم اخير الفتحة قلنا اذ في الفتحة
 موافقة بينهما اي بين الغائية وبين اخواتها في اطره الا ان
 من المتكلم والمخاطبة والغائب فان حروف المضارعة
 مفتوحة فيها او بين ما به الاستواء اعني التاء وبين اخواتها
 من الياء والهمزة والنون فانها مفتوحة فيما زيدت فيه
 مع فتحة الفتحة بخلاف اخيها اذ لا موافقة فيها بين الاخوات
 ولا فتحة ايضا اذ حلت في اخر المستقبل بفتح بعد الالف الواو
 والياء وتكون في اطلاق الاخر لما بعده بهذه الحروف
 لانه الاتصال بالافعل لكونها ضاير الفواعل نون في فعل
 ويفعلون وتفعلان وتفعلون وتفعلين عوضا عن الحركة
 في يفعل ليكون ذلك النون كلها علامة للرفع طائفة اول احوال الاعاء

تكون علامة الفاعل ثم فرفو ما حال الجزم فرف الحركة التي هي عو فرفها
 وحملوا النصب على الجزم كما حمل النصب الجزم في بعض الاسماء لانه
في الفعل بمنزلة الجزم في الاسم كما يحسن لان اخر الفعل حقيقة
صار باتصال غير الفاعل بمنزلة وسط الكلمة والاعراب لا يكون
في وسط الكلمة ولم يكن ان يجعل الضمائر حروف الاعراب
انها في الحقيقة ليست من نفس الكلمة ولم يكن زيادة حروف
المه لكان الضمائر في حروف شبيهة باوه النون في جميع النونات
الذات في المستقبل علامة للرفع الا نون يفرين وهي علامة
للتثنية لا علامة للرفع ولهذا لا تنقطع حال الجزم والنصب كما
اي كالنون التي في الماضي ففعلان فان نونة علامة للتثنية
لا علامة للرفع ولا ياتي فيه نونة علامة للجمعية ايضا ومن ثم ان
يجل ان نونة علامة للتثنية يقال يفرين بالياء دون التاء
حتى لا يجمع علامتا التثنية ونون تفرين تخفت ضمير
وعلامة التثنية نأوه والياء في تفرين ضمير الفاعل عند ظهور
كأمر لا علامة الخطاب كما هو عند الانقش وعلامة الخطاب
هو التاء فلا يلزم اجتماع علامة الخطاب عند ام فلا يرفع
على ما ذكرنا من اجتماع العلامتين مطلقا اذ لا يدخل
في اجتماع اجتماعهما الا فيفتا ابراعه ان نيت ولما فرغ من
البحث الذي تعلق بصفة الماضي ولفظه شرع فيما يتعلق
بمعناه وقال واذا دخل لفظ على المستقبل تقل معناه الى
الماضي وينفيه نحو لم يضرب اي لم يقع الضرب في الزمان الماضي
لان اي لفظ ماضي به بكرة الشرط في المستقبل ان من حيث
اختصاصها بالفعل فكما ان ان اذا دخل على الفعل ما فيها كان او

او مضارع عاقل معناه الى المستقبل كذلك كلمة لم تقل معناه بتلك المشابهة
فصل في الامر والنهي بصفة يطلب بها الفعل بفتح الفاعل الذي هو
 الغائب والمضي كلب كقول المبنى للفاعل بالنعرف لكونه الاغلب
 كما قصه ابن الحاجب في تعريف امر المخاطب نحو زيد ليضرب
 آه زيد ان ليضربا زبدون ليضربوا منه لتضرب هذا ان لتضربا
 هذه ان لتضربين واخرى انت آه وهو مشتق من المضارع
 بلا واسطة ولذا اخره عنه وبواسطة المضارع مشتق من المصدر
 فلما ياتي قوله واشتقاق شعبة اشياء من كل مصدر لان
 المراد بالاستحقاق المدة كونه هناك اعم من ان يكون بالذات
 او بالواسطة كما اشترنا هناك وانما اشتق من المضارع دون
 الماضي لما سببه بينهما اي بين الامر والمضارع في الاستقبالية
 اي في انتساب معناه الى الاستقبال وذلك ظاهر في المضارع
 واما في الامر فلان الطلب انما يكون لما لم يحصل بعد ولا مناسبة
 بينه وبين الماضي وهذا وجه التخصيص بالنسبة الى الماضي واما ان
 لم يشتق من المصدر ابتداء كما لما في فليكون اقرب الى الضبط
 ولهذا ذهب السير الى ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان
 من الفعل زيدت اللام في امر الغائب لطلب الفعل دون غيرها
 لانها من وسط الخارج كما ان الغائب بين المتكلم والمخاطب
 في الكلام فاسب الامر والحال ان اللام ايضا اي كانهما من
 وسط الخارج من حروف الروايد والاضافة بيانية اي من حروف
 هي الروايد فتكون صالحة للزيادة وهي اي حروف الروايد الحروف
 التي يستعملها قوله يا اوس من اهل نعت ولم ياتنا سبه فقال
 اليوم تنسأه اوسا لتوئها وانا سليمون وانا سليمين



او است موليا او امان وتسيل او توال الث عايد عثمان
المازني هويت من باب علم اي اجبت اما ما يكون من باب
ضرب فهو يفتح الصعود ويحذف السقوط السان جمع سمينه
يعني السان فيشبهني كما جعلت تلك النسب اشيب قبل
وقت الشيب بمقايسة الشرايد وتحمّل الاحزان والمصائب
في مواضع او استمرمت اياهن الى ان شيت ويؤيده قوله
وقد كنت قد ما بكه القاف وسكون الال بمفعي الزمان القويم
هويت السان وتخير حروف الزيادة من بين حروف البيت
بقوله اي حروف هويت السان اي هذه الحروف العشرة التي
هي اليا والواو والياء والت والهمزة والاعتبار انما هو بالكتا
دون اللفظ ولذا لك قالوا وانه سليمان يشملها واللام وسين
واليم والالف والنون وحكي ان العباس المبروس قال يا عثمان
المازني فقل له كيف تجمع حروف الزيادة فانشده البيت فقال له
الجواب رحك الله قال المازني قد احييتك مرتين يريد قوله
هويت السان وليس معنى زيادتها انها تكون زائدة في كل مكان
بل معناها انما اذا زيدت زيادة حروف فانما منها لاسن غير حاد وقد يكون
اصولا لا يرى ان حروف هويت منها مع انها اصول كلها وانما
يعرف كونها نائدة من كونها اصلا بان تزل الاصل بالفاء والعين
واللام وتخرج الدائيد بلفظ لا تقابل به فاء ولا عين ولا لام تقول
ضرب وزنه فعل ويضرب وزنه يفعل وضارب وزنه فاعل
مضروب وزنه مفعول ويكرم وزنه يفعل واستخرج وزنه لمفعول
وقضيب وزنه فعل وضارب وزنه فعل وعلى هذا ولم يرد في
امر الفاي من حروف العلة مع انها اول الحروف بالزيادة تحت

حتى لا يجتمع حرفا علة احدهما للامر والثانية للمضارع وكسرت
اللام اي لام الامر مع ان من فتح حرف المعاني التي جاءت على حرف
واحد ان تبني على القوة التي هي افت السكون لانها مشابهة
باللام الجارة في الصورة وانما شبت بها لان الجوزم في الافعال
بمنزلة الجوزم في الاسماء اي بمقابلة الجوزم لان في الفعل الرفع والنصب
بمقابلة الرفع والنصب في الاسم وفي الاسم جزم وليس في الفعل
جزم بل اعرف في موضع بل فيه الجزم فيكون الجوزم في الفعل بمقابلة الجزم
في الاسم وبمنزلة فيكون الجازم بمنزلة الجازم فجعل صورة مثل
صورت الجازم وعومل به معاملة الجازم الكسرة واسكنت
لام الامر بالواو والفاء بمعنى يسكن اللام بعد الواو والفاء
اكثر لكون اتصالها بما بعدها ما أشد لكونها على حرف واحد فصار
الواو واللام بعده وحرف المضارعة وكذا الفاء معها ككالة وال
على وزن فحة وكسفت باسكان العين واما ثم فحمل عليها
لكونها حرف عطف مثلها لكون لا يكثر السكون بعد ما كثره بوجهها
لكون حرفا اكثر من واحد نحو وليضرب وفليضرب وثم ليضرب
كما سكن العين في فحة للتخفيف اصله فحة بفتح العين وكذا
فيه سكون العين مع فتح الفاء للتخفيف كما ذكر ويجوز سكون
العين مع كسرة الفاء بنقل كسرة العين اليها ويجوز كسرة الفاء
والعين لكون حرفا بخلق قوية فتستجيب ما قبلها وكذا يجوز
كل ما جاز في فحة في كل ثلاثة غير حرف طوق مكسور من اسم او
فعل نحو شمد وتطير اي تطير لام اللام في الاسكان في الواو
وهو يسكن الياء وفي الفاء فهو يسكن الياء تشبيها
بما ضم عينه من نحو عصفه فكما يقال عصفه بالسكون يقال وهو بالسكون

وحذف حرف الاستقبال في امر المني طب بعد حذف اللام لتخفيف
لكثرة استعماله اذا اصل الضرب لتضرب باتفاق الفريقين كما يحسن
ان ثابته مع وكان المحققين في الامر تلفظ على المني طب ان
يكون باللام كالامر الغائب لان الطلب في الامر انما هو في الامر
لان اللام وضعت لذلك فيه وزيدت لاجلها كما اشترنا اليه
فكان قياس امر الفاعل ايضا ان يكون باللام لكن لما كثر
استعمال حذف اللام وحذف حرف المضارعة ايضا للفرق بينه و
بين في طب المضارع لا بينه وبين امر الفاعل بدل ليل قول
فيما سبقت للفرق بينه وبين المضارع فيقول وعين الحذف
اي حذف اللام وحرف الاستقبال في امر المني طب دون امر الفاعل
للكثرة اي لكثرة استعمال هذا الجنس في التخفيف به اولى ناظر
الى قوله وحذف لا في قوله للفرق ومن ثم اي ومن اجل ان حذف
اللام وحرف المضارعة في امر المني طب المعلوم لكثرة الاستعمال
لا تحذف حرف الاستقبال مع اللام في مجمل قوله اي المني طب
اعني يقال تضرب باللام وانما قلنا استعماله في الجمول
واجتمعت الهمزة وتخصيصها بالاجتناب لكونها اقوى و
الابتداء بالاقوى اولى بعد حذف حرف المضارعة اذا كان
ما بعده سكتا للافتتاح اي ليكن الابتداء اذا لا ابتداء
بالسكن متعذروا اما اذا كان بعده نحو كما فلا احتياج اليها
نحو وخرج من ندرج وكسرت الهمزة المجتنب لان الكسرة اصل
في تحريك همزات الوصل لانها زبدت ساكنة عند الجمهور في
من تقليل الزيادة ثم لما اجتمع الى تحريكها حركت بالكسرة لانه اصل
في تحريك الساكن لانه بعد حركات الاعراب عن الاعراب

ب لاشع وقوله في قبيلتين وبما المضارع وما لا ينصرف ودخول
اقوية في المعربات كلها فلما اجتمع الى التحريك حركت بها هو اقل
وجوده في الاعراب واكثر شيئا بالكون الذي وجد في
بعض من المعربات دون بعض ولان السكون والحزم عوض
في الفعل من الكسرة في الامر فعوض الكسرة من السكون ايضا ولان
وقوع اجتماع الساكنين كثير في الكلام بشهادة الاستقراء والافعال
منه القدر المعلى فاما بيك نوعا لا واخر من الافعال المشددة
الا واخر وما ينجز منها بنوع الجوازيم وعند كسان الاكثر
حكم الكل فتقدمت الافعال في اعتبار اجتماع الساكنين و
الا فتصيح الى التحريك ومعلوم ان لا يدخل في الافعال
فانادت الكسرة الخلاصة من اجتماع الساكنين وذلك ظاهر
وكون الكسرة طارئة الحكم المتقدمة المعلومة بخلاف احتياها
فانما تصيد ان الخلاصة فقط والمفيد بفائدتين اولى بان
اصلا فالكسرة اصل في تحريك الساكن وانما سميت المجتنب للافتتاح
همزة وصل لانها اجتمعت للوصل بها الى النطق بالساكن وذلك
يسمى التخليل سلم اللسان ولم تكن الهمزة في مثل الكتب
اي فيما كان عين المضارع منه مضموما مع انها همزة وصل بل كانت
لان الهمزة او الشان والثاني في قوله من جهة المعنى وان كان
ضعيفا من جهة اللفظ لان حذف ضمير الشان منصوبا ضعيفا
الا انه كثير في عبارات المصنفين بتقدير الكسرة الى كسر ما يلزم
الخروج من الكسرة الى من كسر تا الى الضمة الى ضمة العين وهو ثقيل
ولما اعتبر للكاف الساكن في المنع عن ذلك الخروج لان الحرف
الساكن لا يكون ما جازا مانعا حقيقيا قويا عنه ثم الى الهمزة الفتن

ومن ثم أي وزن اجل ان الحرف الساكن لا يكون حاضرا في الجمل او
قوة ياء ويقال قينة مع ان ما قبلها ليس مرسوما لان النون لما
كان ساكنا جعل كانه معدوم وان ما قبل الواو هو القاف وهو
مكسور فقبلت الواو ياء وقيل لم يكن الهمزة في مثل التيسير في الالف
اي لا يسميها اللعين في الضم لان حقة الموافقة بينهما الاثقلين
غالبه عاتقة التي اللفظ بين الثقل والاضل وفتح الالف ايمن
اي همزة وكجزا اطلاق الالف على الهمزة اما حقيقة بالاشارة
على ما قيل واما مجازا لكونها على صورة في بعض المواضع كما في ان
شاه الله او لكونها متحدتين ذاتا والافتلاف انما هو بالعين
ولذلك شبهوا ما بالهواء والريح فكما ان الهواء اذا تحركت
صارت ريحا والريح اذا سكنت صارت هواء فكذلك الالف
اذا تحركت صارت همزة والهمزة اذا سكنت ومدت صارت الالف
مع كونه للوصل بدليل سقوطه في الارج والاصل الالف لما عرفت لانه
جمع بين واللف للقطع لانه افعول والفتحة في ثم جعل للوصل
اي عوول معاملة الالف للوصل بان اسقطت في الارج لكثرة اي
لكثرة ايمن استعمالا وكثرة الاستعمال يقتضي التحفيف ولا شك
ان التحفيف يحصل بالوصل اذا بالوصل سقط الهمزة في اللفظ والافتحة
مثل السقوط وفتح الالف التعريف مع كونه للوصل بدليل سقوطه في
الارج لكثرة استعماله اي كايمن واعلم ان حرف التعريف
عنه سبويه في اللام وحده والهمزة للوصل فتحت مع اصلها الكسرة
لكثرة استعمال اللام وعند الخليل الالف علامة للتعريف وانما
حذفت عنه همزة القطع في الوصل لكثرة استعمال الالف وعند
البروجي التعريف بالهمزة المفتوحة وحدها وانما زيدت اللام

م بعد بالفتحة بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام اذا عرفت
هذا فنقول المصنف التعريف بحتم ان يكون بالاشارة الى ان
البروجي هو الظاهر لاضافة الالف فقط الى التعريف فعمل هذا
بمعنى كلامه في فتح الالف التعريف لانه للقطع لانه للتعريف
للوصل لانه عوول معاملة الالف للوصل بان اسقطت في الارج
لكثرة استعمال الالف استعمالا كما ان الالف ايمن عوول معاملة
الالف للوصل في سقطه في الارج لكثرة استعماله وكما ان يكون
اشارة الى المذهب الثلاثة ويكون اضافة الالف الى
التعريف لانه ملازمة كاضافة كوكب الخرقاء ومعنى
كلامه في فتح الالف الملازمة للتعريف على تقدير كونه للوصل
لم يكن مع ان الاصل في الكثرة استعمال اللام وفتحة الفتحة
وفتح ايضا على تقدير كونه وحده للتعريف او مع اللام لانه للتعريف
اما وحده او مع اللام وليس للوصل فتحة كسرة الا انه عوول معاملة
الالف للوصل في سقطه في الارج كما ان الالف ايمن عوول معاملة
الالف للوصل في سقطه لكثرة استعمال الالف او المجموع و
فتح الالف الكرم مع ان ما بعد حرف المضارعة من تكريم كن
وعين المضارع ليس بمضموم لانه ليس الالف الامر اي من قبل الالف
الذي زيد للامر فتحة كسرة بل الالف قطع محذوف من تاء كرم طردا
للباب يعني ليس بعد حرف المضارعة من تكريم كن بل تحرك
في التقدير اذا اصله تاء كرم بالهمزة لكون ما فيه على الكرم فجاؤا
بالامر على الاصل تقادير بانه كسرة عن التكرار من الامر في الثلاثة
المجرد وبينه من المزدف فيه اذ لو قيل كرم بكسرة الهمزة التيسير بالامر من
السلامة المجرد او لان على حذف الهمزة وهي اجتماع الهمزتين

او حمل على ما فيه اجتماع النمرتين لما زالت بحذف المضارعة
 من تكرم اذ لم يحذف وجهه وحرف المضارعة رذو ما على فتحها لان
 الاقبيح الى همة الوصل انما هو عند الاضطراب وانما حذفت
 الهمة من تاركم لاجتماع النمرتين في الكرم فانه مستكره ولا
 يحذف الف الوصل في الخط مع ان الخط تابع للملفظ حتى لا يلبس
 الا من علم بكسر العين وتخفيفه لم يعلم بفتح العين وشده
 فان قيل يعلم بالا عجم وحركات والكسرات والنقاط
 والتشديدات والمعدات جمع عجم كفسر وافر اسر وهو ما
 يراد به النجدة وهي الانسداد والاشتداد قلنا لا عجم ترك
 نركا او جينا كثيرا بحذف اللبس ومن ذى من اجل ان
 الاجام ترك كثيرا فوافقا بين عمر بضم العين وفتح اليم وعمر
 بفتح العين وسكون اليم بالواو بان كتبوه في التاء في حاله الرفع
 والجر دون حاله النصب لان الف التثنية تخلفه حاله النصب
 لانه منصرف بخلاف الاول ولم يعكس بان يكتبوه في الاول لان
 التاء في تخفيفه وذلك ظاهر والزيادة بالتخفيف او لا وحذفت
 الالف في الخط في بسم الله من بسم الله الرحمن الرحيم مع انها للوصل
 لكثرة الاستعمال وهي مستدعية للتخفيف ولا يحذف الالف
 في اقراء بسم ربك مع انها في لفظ الاسم كما في بسم الله الرحمن الرحيم
 لقلة استعماله وان كانت في لفظ الاسم وينجزه اخره اى
 اخر الامر في الغائب باللام اجماعا الى اجمع النخاسة من العبريين
 والكوفيين على اجزاء او حكموا باجزاء مجعنين لان
 اللام مكسبة بجهة الشرط اعني ان لانها اصل الباب في الفصل
 فحما ان ينقل معنى الما في ادخل عليه الا الاستقبال نحو ان

ان ضربت ضربت كذلك اللام اذا دخل على الجزئ فيلحقه ال
 الانثى نحو ليضرب زيد فلما شابت بها فيه علمت عملها وهو
 الزم وكذلك المخاطب اى مثل امر الغائب امر المخاطب فيكون
 معا مجزوما عند الكوفيين لان اصل الضرب لتضرب بالتاء
 كما هو القياس لان الدال على طلب الفعل انما هو اللام كما سبق
 عند من اى عند العرفيين من البصريين والكوفيين ومن قد
 اى من اجل ان اصل الضرب لتضرب قرب فاء البنية وبذلك
 فلتقرب بالتاء على الاصل المحمور موضع فافروا فيل ان البنية
 لما كان مبعوثا الى الحاضر والغائب جمع بين اللام للغائب
 والتاء للحاضر فحذفت اللام من لتضرب امر المخاطب
 لكثرة الاستعمال اى لكثرة استعمال جنس امر المخاطب بالنسبة
 لا جنس امر الغائب ثم قد فت علامة الاستقبال وهي التاء
 للفرق بينه اى بين امر المخاطب وبين المضارع اربعة حذف
 اللام من لتضرب بقى لتضرب فبق الضاد ساكنة فاجتبت
 همة الوصل ليكن الالبته او وضعت الهمة المجتبة موضع
 علامة الاستقبال اعني التاء فاعطى له اى للموضع موضع علامة
 الاستقبال اعني الهمة انما اى حكم علامة الاستقبال وهو الاو
 واما اعابه بالجزم فللام المقدرة اعطاء كما اى من ان اعطى
 لفاء ربت عمل ربت في مثل قولك ربت وثلثك اى ربت
 مثلك فحذف ربت واعطى للفاء علامة وهو الخ قوله صلى الله عليه وسلم
 قد طرقت اى طرقتا اى ايتها البلاء قوله ومرضع اى ذات
 رضيع عطف على جيل فالهينها اشغلتها عن صبي ذى ثمايم
 جمع تيمز وهي التعوية الذي يعلق في عنق الصبي قطعا من اصابة العين

قول محمول اي انه عليه حوال كامل صفة ذي ولم يعمل محمول لا يتيسر
 بما اشتق من الحوال اعني المحمل وفي وصف تلك النبا بحبل
 والارضاع وفي وصف الصبي بكونه ذات علم وذو اصول وفي جمع
 تمام اشارة الى كمال بل النبا اليه اما في الوصف بالحبل والارضاع
 واما في وصف الصبي بكونه تام فلان التيمم انما يجعل في غنى الصبي
 اذا كان في غاية الحسن تخيف عليه من اصابة العين واما في جمع
 التيمم فلان اهل الارضونه ولا يتفنون بتميم واحدة او
 تميمين لغرض مجتهد واما في الوصف بالاحوال فلانه في تلك
 الحال يظهر منه من الكلمات اللطيفة اللذيذة والحواس
 المرغوبة الشبيهة ما لم يظهر قبلها ولا يظهر بعده هان يكون محبوبا
 في القلوب اكثر مما قبلها وبعدها واما عند الوقوف على امر
 امر المخاطب بغير اللام من على السكون لان الاصل في الافعال
 البناء لان المعاني الموجبة للاعاب اعني الفاعلية والفعلية
 والاضافة متفقة فيها فوجب ان يبنى هذا خلاف لا يظهر
 ثمرة الا في اطلاق الجوزم على امر الغائب والطلاق الجوزم على
 سكونه وفي اطلاق الموقوف على امر المخاطب والطلاق الوقوف
 على سكونه واما اعرب المضارع مع كونه من الافعال المتبينة
 تامة بينه وبين الاسم كما مر فلا يتقص بالماضي وانما يبنى الماضي
 على الحركة لانه متبينة وبين الاسم في الجملة اعني في وقوعه
 صفة للثبوت كالم والم يرقى اليه بوجه الوجوه بينه اي
 بين الاسم وبين الامر للمخاطب كحذف حرف المضارعة
 لانه الحركات والسكنات وذلك في ظاهر وقوعه صفة
 للثبوت لانه صاير في الالف لا يقع صفة الالف والابتداء في

بني على السكون الذي هو اصل في البناء ومن ثم اي من احوال بناء
 الامر للمخاطب انما هو لعدم بقاء المشابهة بحذف حرف المضارعة
 حكم بانه معرب فيما لم يحذف منه حرف المضارعة حتى قيل قول
 فلتقحموا معرب بالاجماع من القومين لوجود علة الاعراب
 وحذف المضارعة وزيدت في اخر الامر مطلقا غائبا كان
 او مخيا لم يعرفوا كان او مجهولا نون التاكيد احدى ثقله و
 الاخرى خفيفة لتاكيد الطلب نحو ليفربن ليفربان ليفربن
 ليفربن ليفربان لتقربن ليفربان لغائب وكذلك
 ليفربن على صيغة الجوزم لانه في ذلك زيدت في اخر بن الخ
 اضران اضر بن اضر بن اضر بن اضر بنان للمخاطب وكذا
 لتقربن آة المحمول وفيه البناء الى حركة بالفتح في ليفربن مع
 ان اصل السكون في اعراب اجتماع الساكنين هذه علة التحريك
 واما تخصيص الفتح للثقل وللصيانة فللعلل عن اخ الجزم والكسر
 وللأخرازة عن الثقل والالتباس في الضم وفتح النون الثقيلة
 اذا لمجال السكون الذي هو الاصل لكان اجتماع الساكنين
 ولا الضم والكسر لكان الثقل ففتح الفتح للثقل المناسبة
 للتشديد وحذف واو ليفربوا عند اتصال نون التاكيد به
 ففصل ليفربن الكفا بالضم مع اسكان الكاف بنون التاكيد
 وان كان اجتماع الساكنين على حدة وحذف ياء اضر بن
 عنده ففصل اضر بن الكفا بالكسرة ايضا كذلك ولم يحذف الف
 التشبيه الكفا ليفربان في لا يتيسر المشي بالواحد
 في الوقوف والالتباس في ليفربوا واضرب للفرق بالضم والكسر
 وكسر النون الثقيلة بعد الف التشبيه مع ان اصلها الفتح للثقل

بالفتحة

مشتبه في لاجل المشابهة بنون التنبيه في وقوعها بعد الالف
وهذه العلة موجودة في الالف الفاصلة فيعلم ان حكمها حكم
الف التنبيه اذا الاشتراك في العلة يوجب الاشتراك
في الحكم فلهذا لم يذكر في الالف الفاصلة وحذف النون التي
تدل على الرفع في مثل هل يضربان اي في الامثلة الخ التي هي بفعلا
وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين اذا دخل عليها
نون التاكيد وانما اورد كلمة هل ليكون يضربان طلبا ويظهر
محالة قول نون التاكيد لان ما قبل النون الثقيلة يصير جنبا
لاذاعب لثبته الاسم ولما اتصل به النون التي لا تنصل الا
بالفعل ويرجع جانب الفعلية وصار الفعل بمنزلة خبر من الكلمة
كانه بعليك ولا تغذر الاعراب سواء كان بالحرف او بالحركة
اذا الاعراب في الوسط ردا لما هو اصل الفعل من البناء وحذف
علامه الاعراب لانتفاء الجمع بين الاعراب والبناء ولم ينف
نون التاكيد لئلا يطل الغرض وادخل الالف الفاصلة في
ليضربان اصل لغير بنين فادخل اجتماع النونات اذا لا
يمكن حذف نون الجمع لانه ضمير الفاعل ولا حذف نون التاكيد
للازم بطلان الغرض فتعين الفصل بشئ واقتصر الالف الخفية
وحكم النون الخفيفة من حركات ما قبلها وحذف الضمير وحذف نون
الاعراب معا فحل حكم النون الثقيلة الا انه اي التاني
لكن لانه دخل بعد الالفين الف التنبيه والالف التي وجب
وقرر دخولها قبل الخفيفة في جميع المواضع جملا على السبيل
وان لم يجتمع النونات فيها لئلا يلزم مزية الفروع على الاصل اذ
الاصل عدم الزيادة الا ان يونس حين ادخلها في فعل

فعل الجماعة ادخل الالف وقال اضربان دون اضربن وما قبل ان حاله
الثقيلة انما هي عن الكوفيين مع ان الفروع لا يجب ان يجرى على
الاصل في جميع الاحكام ثم المناسبة المعلومة من قوانينهم يقتضي
اصالة الخفيفة لان التاكيد في الثقيلة اكثر فالتاكيد ان يعدي
من الخفيفة اليها ليس بشئ لان اصالة الثقيلة انما هي فيما وضعت
اعدا التاكيد وحل ذلك في الثقيلة افادة الحقيقة ولا شك ان ما
يفيد معنى اصل في افادة ذلك المعنى بالنسبة الى ما يفيد دون
ذلك واصلها بهذا المعنى متفق عليه وما نقل من الكوفيين فانما
هو بوجه ان الخفيفة مخففة من الثقيلة لا كلمة براسها كما هو مشهور
وقوله مع ان الفروع لا يجب ان يجرى على الاصل في جميع الاحكام
صحيح اذ لم يلزم من عدم الجريان عليه مفردة واما اذا الزم من عدم
الجريان عليه فكلاهما كذا لك لما عرفت من لزوم مزية
الفروع على الاصل وقوله فالتاكيد ان يعدي من الخفيفة اليها
مذموم بما ذكرنا من الاصل فقول لا اجتماع الالكين على قوله
شمل الفعل الاثنين وجماعة الاثنا عشر وذلك لا يجوز لان
الروابط بين الحروف الحركات فان فقدت في اثنين منها لا
يمكن ربط احدهما بالآخر ولا يجوز حذف احدهما اذ في حذف الالف
من المشع يلزم الالتباس بالواحد ومن جميع الاثنا عشر بطلان
العمل واجتماع النونين وفي حذف النون يلزم بطلان الغرض و
كوكب النون خلاف وضعها ومذهبه اي مرتبة في الجواز التي
لا يجوز ان يتجاوز ما قبله ويجوز في غيرهما وان يكون الاول حرف
لين والثاني مدغم وهذا لا يجوز بالاتفاق لان السبيل ان يرفع
عنهما دفعة واحدة من غير مشقة والمذهب في ترك فيصير الثاني

من الكين كلاسنا فلا يتحقق التقاء الكين الخالص
كونها وغيره خلاف ذلك وعند يونس والكوفيين
بداخل الخفيفة بعد الالفين قياسا على الثقيلة باقية على الكون
عند يونس اعتبارا بمد الالف حركة لقراءة نافع محياي يسكون
بإدخاله إضافة وصلا ومحوه بالكسر للكين عند غيره وعليه
عمل قولهم ولا تتعان بخفيف النون وكسره على قراءة عام
برواية ابن زكوان وكلاهما أي كلا نوني التاكيد في هذا في جملة
مواضع لوجود معنى الطلب فيها في جملة ففي بعضها كج
نفس الامر دلالة عليه اما مطابقة وهي تحت الاول او التزام
وهو الـ رس فان القسم وان لم يكن فيه معنى الطلب
الا ان الغالب ان يقسم المستعمل على ما هو مطلوب فليزم الطلب
أي طلب جوابه واما نحو قولهم لا غلبت فيهم على الغالب
وفي بعضها لا يجب نفس الامر بل بالتاكيد به في معنى الطلب
في نفس الامر وهو الـ مع ثم ان الطالب انما يطلب في العادة
وغالب الامر ما هو مراده فكان ذلك مقتضيا لتاكيد لان
غرضه في تحصيل الطلب انما يتوجه على المستقبل الغير الموجود
فان التاكيد لا يكون الا في المستقبل وقبل الحاصل في الزمان
الماض لا **كج** كج التاكيد واما الحاصل في الزمان الماضي فهو
وان كان متحلا للتاكيد بان لا يتجزأ الحكم بان الحاصل في الحال متصرف
بالمباينة والتاكيد لكنه لما كان موجودا وامكن للمخاطب
في الغالب الاطلاع على ضعفه وقوته اختص نون التاكيد
بغير الموجود والابق بالتاكيد اعني الاستقبال احدا الامر
مطلقا كما هو لا يضر في واخرين ولا يضر في وثانيها

ثانيها التاكيد كذلك نحو لا تضرين ولا يضرين وثالثها الاستفهام كقوله
هل تضرين ورابعها التمني نحو ليتك تضرين وفاسمها العرض بفتح
العين وسكون الراء نحو لا تضرين فالهزة فيه للاستفهام وتختص
على الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لان المخاطب
لا يعرف عدم الضرر بالاستفهام عند يكون طلبا للحاصل في قوله
منه بقرينة الحال عوض الضرر على المخاطب فطلبه منه وسادسا
القسم اي جوابه نحو والعد لا تضرين والجملة القسمية اعني القسم
والعدا اثنا وجواب القسم اعني لا تضرين خبر وسادسا القسم
وبعد فلما نونا التاكيد دخول اقليل لثبته لاجل المشبهة بالثبوت
في الصورة وفي انهما غير مبين وفي كونهما حرفيما لفظ لا نحو
لا تضرين والتمني هو صيغة يطلب بها الترك عن الفاعل مثل الامر
في جميع الوجوه التي ذكرت من كونه مشتقا من المضارع واحكام
نونه التاكيد الا انه اي كين التمني مطلقا معرب بالاجماع بين
الفرقيين لوجود حرف المضارعة فيه ويجوز الجحول وهو ما حذ
فاعله واسند الى مفعوله من الاشياء المذكورة فقول
من الماضي وما عطف عليه بيان للاشياء المذكورة نحو ضرب
زيد في ضرب زيد الا اخره وقرين زيد في مرتب زيد ومن
المستقبل نحو يضرب زيد في يضرب فالدريد الا اخره
ومن الامر نحو ليضرب ومن التمني نحو لا يضرب وان لم يذكر
الكتفاء يذكر المستقبل لان صورتهما لما كانت صورة استغنى
بذكره عنهما اذ يعلم من الاشارة في الصورة ان مجعولهما
مثل مجعول والغرض من وضعه ان يوضح الجحول واقامة
المفعول مقام الفاعل ما تبين من ان الفاعل واظهارها

بالامر للحاضر في الوقف يعني اذا قلت واقفل بفتح الاء في
الماضي المجهول في الوقف بوصول الهزة قلت واقفل في
الامر الواو بنهاية في واقفل للعطف افعل على افتعل يعني
اذا قلت واقفل واقفل واحد الما في الما في والآخر في الامر
وكيتم ان يكون للعطف ويكون افتعل معطوفا على افتعل
لا على واقفل فيكون تقديره واقفل واقفل بفتح الاء
فضم التاء في الما في المجهول لازالة نقص الباء وهو الاء
الافيرة عليه اي على افتعل **فصل في** اسم الفاعل قال ابن الجاوي
وبه سمي اي بلفظ الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل من الثلاثة
لكنه الثلاثة فجعلوا اصل الباب في فلم يقولوا اسم الفاعل
والمستفعل واما قال نظر لانه ليس المقصد بقولهم انهم الفاعل
اسم الصيغة الثانية على وزن فاعل بل ابراد اسم ما فعل الشيء
وهو الفاعل لا المفعول فانه اسم من وقع عليه **فصل في**
انما سمي به ضارب لانه اسم ما فعل الشيء وهو الفاعل اللغوي
وهذا اسم وانما لم يقولوا اسم المفعول والمستفعل يعني
الذي فعل الشيء اذ لم يات المفعول والمستفعل يعني الذي
فعل الشيء وهما اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل
كالملك والمندرج والجاهل والضمير لان الما لا غلب فيها بئله
هذه الصيغة التي تسمى في الاصطلاح اسم الفاعل
ان يفعل فعلا كالفاعل والقاعد والخرج **والمستخرج** وهو
اسم يتناول غير المقصود وقوس مشتق بالذات من المضارع
يخرج المصادر واسماء الزوات وانما حكم بكونه مشتقا من
المضارع دون غيره لموازنته اياه في الحركات والسكنات

والمضوم من كلام بعضهم انه مشتق من الما في فكانه نظر الى ان الما في
اصل بالنسبة الى المضارع وان التصرف في الاشتقاق من الما في
وقوس لمن قام به الفعل في الجملة فيدخل فيه توكيد مقابل عمرو وانا
مقرب من فلان متقدمه ومجتمع معه فان هذه اللاحداث
نسبت بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحد مما عينا دون
الآخر الا ان قيامه ينسب الى ما ينسب اليه الحديث صريحا ولا
يعبر قيامه بما ينسب اليه ضمنا فكانه قام باحد مما عينا يخرج اسماء
المفعول والموضع والزمان واللاته دون افتعل التفضيل
لان زيادة الكرم مثلا كرم فيصير عليه انه قام به الفعل و
الاول ان يقول لما قام وذلك لان المجهول امره بذكر بلفظ
واسم الفاعل لم يوضع للشيء باعتبار كونه فاعلا بل ووجه يعني
قيام بذات عاقلة كانت تلك او غير عاقلة ولعل قصد
تقليد الفاعل على غير العاقل وقوس بمعنى حدوث
بمعنى الوضع قد ظن فيه كونه مؤمن وكافر وواجب ودائم وابق
وقسام في وزن ضمير وعالم في الله عالم يخرج الصفة المشبهة
لان وضعها على المطلق لا حدوث ولا الاستمرار
وان قصد بالحدث زدت الى صيغة اسم الفاعل
فيقال في حسن ما سن الا ان او عدا وكذلك يخرج
افتعل التفضيل لان مضاه ليس بمقيد باحد الا زمانه كالصفة
المشبهة فمعنى كرم واكرم شخص ثبت له الكرم وزاوية لا
انما حدث له واشتق اسم الفاعل منه اي من المضارع
لما سمي بها اي لما سمي كرم من اسم الفاعل والمضارع للآخر
في الوقوع صفة للكرة وغيره من المشبهات التي تزدكر

واعمل المصدر المعروف باللام على غير القياس وصيغة اى
اسم الفاعل من الثلاث الجرد صحيحى كان او غيره على وزن
فاعلا لبا لوقد بجى على وزن فعول كصوب وفعل كجيم وانما
ترك هذا التقيد على انه سبب كره من الوزنين و
حذف علامة الاستقبال من مضرب لئلا يتوهم من اول
الامر انه مستقبل فادخل الالف للفرق بينه وبين الما في
وخص الالف بالزيادة من سائر الحروف المدة لخصها بين
الفاء والعين لان الادخال في الاول يصير اسم الفاعل
من باب التثنية على تقدير فتح الالف الذي هو الاصل لحققة نحو
انصر واغرب واعلم على تقدير الفهم مع كونه تقبل المبتس
بالامر في الوقف وبالمسك المجهول في مثل يعلم ويلزم النزول
من الفة الى الكسرة في مثل يضرب وعلى تقدير الكسرة
بالامر في مثل يضرب ويعلم ويلزم خروج من الكسرة الى الفتحة
في مثل يضرب لا مجال لابقائه على السكون وان الادخال
في الاخر يصير من باب التثنية الما في بعد تحريك الفاء للضرورة
وكسر عينه اى عين المضارع فيما لم يكن مكسورا وعلم منه
حكم ما كان مكسورا او هو لابقائه على الكسرة ولذا لم يذكره
لان اسم الفاعل تقدير النصب اى الفتح الملق لقب
حركة الاعراب على حركة البناء على طريق الاستعارة
للمماثلة للصورية اى تقدير نصب عين المضارع لاشتقاق
منه فيما لم يكن منصوبا اتباعا لما كان منصوبا حتى يكون كله
منصوبا يصير من باب ما مضى الفاعلة وكان التزام الزيادة
بعد حذف علامة الاستقبال لرفع التباس الما في و
علامة

وان كان من غير هذا الباب فلو اختاروا هذه المشابهة لوقفوا
فيما فراديه وتقدير الفهم فيما لم يكن منصوبا اتباعا لما كان منصوبا
اسم الفاعل وتقدير الكسر فيما لم يكن مكسورا لاتباع ايضا اى تقدير
النصب يلزم الاتسار بمراتب الفاعلة ولكن ابقى وترك
الاسم الفاعل مع ذلك الاتسار للضرورة واختيار الاتسار
اول من اختار الثقل لان لغتهم سائلة عن بث ثمة ونقد
وقيل اختار الاتسار بالامر او من اختار الاتسار بالما في
لان الامر مأخوذ من المستفصل والما في ثمة به به اسم الفاعل
مأخوذ من المستفصل ايضا على ما ذكره وهذه المناسبة اقل اتجاها
في الصيغة مركبة الصفة المشبهة باسم الفاعل معنى لانها لمن قام به
الفعل ولقطا لانها تفتي وتجمع وتوث كما ان اسم الفاعل كذلك
وهي مستثناة من فعل لازم لمن قام به فقط على معنى الثبوت
وتقولنا فقط يخرج افعال التفضيل او كما يقوم الفعل لمن اشتق له
يقوم به الزيادة ايضا وباقي القيود ظاهرة ولم يتعرض لتعريفها
وتعريف افعال التفضيل بقرب تعريفها من تعريف اسم الفاعل
حتى نعلم انه اهل هذه الفن من اسم الفاعل وكذلك لم يعد ما
في المشتقات من المصدر واوردها في فصل اسم الفاعل
وانما قدمها على بيان صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثة لانها
مختصان بالثلاثة على هذه الابنية اى ليست صيغة الصفة
المشبهة قياسية كصيغة اسم الفاعل والمفعول لانهم لم يجرؤا فيها
على قياس بضبط اصل كما في اسم الفاعل والمفعول لاتباعها
مختلفة الصيغ مع اتفاق صيغة الفعل في كثير منها ولم يأت
شي منها على القياس الا الالوان والحل والعيوب

فانما انت منها على افعول كايضرب والبعج والاعور كخوفق بفتح الفاء
وكسر العين وهذا غالب من فعل بالكسر وسكنس بفتح الفاء وسكون
العين من فعل مكسور العين وصلب بضم الفاء وسكون العين
ومكسور الفاء وسكون العين وحسن بفتحها وحسن بفتح
الفاء وكسر العين وشجاع بضم الفاء وجبان بفتحها وهذه
السبعة من فعل مضوم العين ولذلك ذكر فشن وعطش
بفتح الفاء وسكون العين من فعل مكسور العين واحول
بفتح الهزة والعين وسكون الفاء وهو اي وزن احول
مختص باب فعل مكسور العين الاستتة منه فانما يكون من
فعل بضم العين كخوامق واحرق وادوم وارعين واسمر
واعجب وزاد الاصل على هذه الستة الابعم وقال انه من
فعل بضم ايضا وقال الفاء احمق من حمق بكسر العين وهو لغة
في حمق بضم العين وكذلك اي كان حمق يحكي بالضم يحكي خرق
وسم وعجف اعني فعل بضم العين لغة فيمن اي في هذه الستة
يعني اصلا من فعل بالكسر الا انها لغة من فعل بالضم ويكن
افعل بفتح الهزة والعين وسكون الفاء لتفضيل الفاعل
على غيره وهو المنع على افعول زيادة صاحب على غيره في المصدر
المشتق وهو من فيخرج عنه كخوفاضل وزائد وغالب
ويخرج كخوطا على اي زائد في الطول على غيره وبدخل فيه فيؤثر
لكونهما في الاصل اخيرا شتر فحفظا بالقول الاستغناء
لكثرة الاستعمال وقد تستعملان على القياس في لغة روية
وعلى جاء قولها صغرا ما وشرا ما من قول امرأة قالت
لجليها اني انماوت فاذا دفنوني فانتني بيلافا خري واذا

ما وجب بضمها

الاعراب

واذهب به الى مكان لا يعرفنا اهد ثم فعلت المرأة ما قالت
واخرجها الرجل وانطلق بها اياتا الى مكان اخر ثم تحولت الى الحي
بعده برهة فبينما هي ذات يوم قاعة مرت بها بنات فظن
الملك الكبري فقالت لهن اتين وانه قالت الوسيط من وقت والدة
قالت المرأة كنه بما مانا لك يا بام ولا لا بيك يا امرأة فقالت
لها الصغرى اما تعرفان محيا ما ونعلقت وصرخت
فقالت الام عند ذلك صغرا ما شرا ما وانما يحكي افعول لتفضيل
الفاعل يشترط كونه من الثلاثة احقره عن الرابع الجرد والمزيد
فانه لا يحكي منهما حال كونه غير مزيد في اي في الثلاثة بشرط كونه
عالمين بهون ولا عيبين ولا يحكي من المزيد في لافا كان في
مكمن الرابع الجرد والمزيد في لافا كان محافضة جميع حروفها
في افعول فاعلم كذا في من شيئا وان خذت الرواية وقلت
مواخرج من استخرج مثلا ينسب افعول من الثلاثة الى لم يعلم
ان المراد منه كنه الخروج او كنه الاستخراج ولا يحكي ايضا
من لون ولا عيب اي لا يحكي من عيب على القياس ظاهرا
كان العيب او باطنا وانما جاء من العيوب الباطنة في نحو
اجمل والحق واختر فاعلم على غير القياس فعلى هذا لا يحتاج الى
تقييد العيب بالظاهر كيف وعد الزحشرى وصاحب اللبا
والصود وغيرهم الحمق من الشواذ مع انه من العيوب الباطنة
لان الثن فيها اي في اللون والعيب يحكي افعول للتفضيل
فيلزم الالتباس اذ لو جاء فيها افعول لتفضيل ايضا فقبل
اسود مثلام يعلم ان المراد اسود اسودا وازايد في السواد
وان قصه تفضيل الزايد على الثنية وتفضيل اللون والعيب

توصيل اليه باشد و نحوه مثل هو اشد منا استجابا و احسن
بناضا و اكثر دهرية و ارفع عني و لا يجي افعل لتفضيل المفعول
على لا يتيسر تفضيل المفعول بتفضيل الفاعل ولو قيل ان ضرب
لم يعلم ان المراد اكثر ضاربة او اكثر مضروبة فان قيل لم
لا يجعل على العكس بان يجي افعل لتفضيل المفعول دون تفضيل الفاعل
فان لا يلزم الاتساق قلنا جعل الفاعل اولى من عكس لان
الفاعل مقصود حيث لا يتم الكلام بدون المفعول ففضلته
في الكلام لان الكلام يتم بدون فناء المفعول و لا ايضا
يمكن التعميم في الفاعل دون المفعول اذ لا مفعول الا اول
فاعل في الاغلب و لا يعكس فلو جعلوه حقيقة في المفعول
لبقي اسم الفاعل مع انه اكثر شرا عن معنى التفضيل و لا بالقرينة
لعدم اللفظ الال عليه حقيقة و لبق كثير من الافعال لا تفضل
لان المفعول لا يجي من اللوازم و الفاعل عام و نحو اشغل
اي اكثر مشغولية من امرأة ذات النخيل اي الرقيق و قصتها
معروفة لتفضيل المفعول و هو اي فلان اعطاهم اي اكثرهم
عطا للدينار و اولاهم اي اكثرهم ابلاء اي اعطاه للمعروف
من الزاد لانهما من المعطي و المولى فيهم الميم و كسر العين
و احمق اي اكثر حماقة من ينفق اسم رجل و قصة مشهورة
من العيون و لا يفا عيسى و يجي اسم الفاعل على وزن فاعل
كخوضه بمعنى ناصر و يستوي فيما في فعل المذكر و الموث
في المفعول و التثنية و الجمع في جميع الاوقات اذا كان فاعل
بمعنى المفعول و ذكر الموصوف كخوضه جل قتل و امرأة قتل بمعنى
مقتول و مقتولة و رجل جرح و امرأة جرح بمعنى جرح و جرحه

و اما اذا لم يذكر الموصوف فانها لا يستويان بل يفرقان بالتأني
خوف اللبس نحو مرت بقتيل فلان و قتيلا و اكثر في الاتساق
بالفاعل بالقرين اذا الاتساق بالاقرب ابشك فرق اي
يستويان في الفرق بين التفعيل بمعنى الفاعل و بينه بمعنى
المفعول مع ان التمييز حاصل بالموصوف و يعلم من هذا ان
فعلنا اذا كان بمعنى الفاعل لا يستوي فيه المذكر و الموث
سواء اجريا على الموصوف او لا نقول رجل نصير و امرأة نصيرة
و مرت نصيرة و نصيرة هذا هو الاكثر و الاقل انه لا يلزمها
المرأ و لم يعكس لان الاصل عدم الاستواء فاعطى للفاعل
الذي هو الاصل الا اذا جعلت الكلمة اعني فاعلا من عداد
الاسماء و قيل يادون الصفات لا يستوي في فعل الذي
بمعنى المفعول المذكر و الموث بل يفرق بينهما بان يكون
و لعل على النقل من الوصفية الى الاسمية وان كان الموصوف
مذكورا نحو كسب ذبح و نجي ذبيحة و صبي لقيط و طينة لقيط
فدج اسم الحيوان مذبح و على هذا نظيره اطلاق امر على شخص
له حمرة و ارادة انه شخص ذو حمرة و يجوز اطلاق على شخص له
حمرة فيكون صفته و سميت شخص له حمرة و ارادة ذلك
الشخص الامر في لا يجوز اطلاق على شخص اخر له حمرة بهذا الوضع
فيكون اسما و يشبه به اي بالتفعيل الذي بالمفعول ما اي
التفعيل الذي هو بمعنى الفاعل فيستوي فيه المذكر و الموث
لما افقت له في اللفظ كخوضه مع و ما يدريك لعل الساعة
قريب و فوله بان رحمة الله قريب من المحسنين بمعنى
قارب و القياس ان يقال قريبة لانه من ضمير الرحمة

وقيل ان قريبا هنا اذ لا رجة مصدر والمصدر الموت
يجوز تذكيره فما على لفظ اخر في مفساه فالرمة بمعنى الترحم او بمعنى
ان رجم اولان في كلام صدق الى ان رجمة العبد شئ قريب
او اثر رجمة العبد قريب هذا اعلا الاكثر واما على الاقل فلا
ماجة الاثنا ويل ويجوز في فعل للمبالغة الى لمبالغة المفعول
تكثره كونه ممنوع بمعنى كثير المنع ويستوى فيه اي في فاعول المذكر
والمؤنث ان كان فاعول بمعنى فاعل وذكر الموصوف
كواحدة صوره بمعنى صابرة ورجل صبور بمعنى صابر اكتفاء
في الفرق بين المذكر والمؤنث بالموصوف والكتفاء بالقرائن
في الفرق بين الفاعل والمفعول على قياس ما ذكره الفخيز
واما اذا لم يذكر الموصوف فلا يستويان فيه لئلا يقع
الاكتفاء بين المذكر والمؤنث ويقال في فاعول بمعنى المفعول
ماوة ملوبة وملوبة بالاء في المؤنث ذكر الموصوف او لا فرق
بين المذكر والمؤنث واما الفرق بين الفاعل والمفعول
فمكول الاقوائن كما في فاعول بمعنى الفاعل اذا ذكر الموصوف
ولما كانا لغرض الفرق بين المذكر والمؤنث بدخول التاء في
المؤنث الكثرة في صور عدم الاستواء بذكر امثلة المؤنث
كثيرة وقيمة وقيمة ملوبة اذ لم يرم منه بقاء المذكر على حاله
وانطى الاستواء بين المذكر والمؤنث في فاعول اذا ذكر الموصوف
للمفعول متعلقا على واعطى في فاعول اذا ذكر الموصوف
للفاعل طلبا للعدل بينهما لئلا يكون الاستواء لاحدهما
وعدم الاستواء لآخرهما ولم يعكس لان في فاعول ثقل
لاشتمال على التهمة والفا على كبر الاستعمال كبرايته في الانفعال

فعال كذا والخفة فيه مطلوبة ولا شك ان الاستواء خفة على
لما هو كذا الاستعمال ويجوز للمبالغة في الفعل من الفاعل قول
صبار فاعل كبري بفتح الصاد وتشديد العين وسيف مجزم
بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين بالحيم او الخي او الخاء البغير
المعجى وبالدال المعجى في الكل ومعناه واحد وهو القطع وهو
اي وزن مجزم مشترك بين الالة كالمثقب ولهذا ذكر ليف
بمعين كونه مثالا للمبالغة وبين مبالغة الفاعل على مجزم و
فسيق كبر الفاء وتشديد العين وكبار بضم الفاء وتخفيف
العين كعجاب وطوال بضم الفاء وتشديد العين وهذا
مشترك بين جميع المذكر المكسر لاسم الفاعل وبين مبالغة
الفاعل ولم يذكر اشتركة بينهما اكتفاء بالاشارة اليه في المجزم
مع اشهاد امره في الجمع وعلاوة ونسبة بفتح الفاء وتشديد
العين فيها وادور ومثاليين اشارة الى كثرة استعمال هذا
الوزن بالنسبة الى اخواتها التي بالتاء وكحوبار لشدة امره
في كثرة الاستعمال لم ينجح الى الالة الية او راوية بكسر
العين وفروقة بفتح الفاء وضم العين وضحة بضم الفاء وفتح
العين لمبالغة اسم الفاعل وضحة بضم الفاء وسكون العين
لمبالغة اسم المفعول والاولى تاخيره عن وزن مبالغة اسم الفاعل
اجمع لانه لما ناب ضحة بفتح او رده عقيبته ومخدايته
ومقام ومعطر بكسر الميم وسكون الفاء في التثنية ويستوى
المذكر والمؤنث في السبعة الاخيرة وهو من علاوة الى معطر
الالة في السبعة الاولى بالتاء في المذكر والمؤنث وفي الاخرين
بدون التاء فيها لقلتها في الاستعمال فانها تفتقر الى

ان عالم بالاسباب

روى الحديث

الكثير الضحكة

المراد بضمك منه

كثرة القطع

لا يكون الموصوف بها على الاصل الذي هو عدم الاستواء وتعلم
ان غير ما على الاصل الذي هو الفرق بالتأين المذكور والمؤنث
واما قولهم سكتة بالتأين في المؤنث مع انه على وزن معطر
وهو من السعة الأخيرة فحول على فقرة حمل التطير على التطير
لانه يحناه وهذا كما حملوا النقيض على النقيض وقالوا هي
عدوة العذبات وان لم يدرى اليا، اي التي اطلق عليها اليا
لصورتها في الوقف في فعول الذي للفعل حلا على
صدقة بفتح الفاء وتخفيف العين فانه فعيل بمعنى الفاعل وقد
سبق ان اليا يدل عليه وانما حملوه عليه لانه اي صدقة
نقيض اي عدوة في المعنى لانه ليس بعدوة وصدقة اي صدقة
اسم الفاعل من باب غير الثلاثة المجزاي مما يكون تحريفه
على ثمة مطلقا على صيغة المستعمل في استقبال ذلك الباب
كائنة بجم مضمومة موصوطة موضع حرف المضارعة بعد حذف
هذف وكسر ما قبل الاخر لفظا كقولكم او تقديره كقولكم وحذف
تبع المستعمل بما اذا كان المستعمل بكسر العين وتبعها
لكسر العين فيما لم يكن المستعمل فيه بكسر العين كقوله
ومتضارب ومتكسر فافتر اليم للزيادة لتعذر زيادة حرف
العللة التي هي الاولى بالزيادة اما الواو فلانه لا يزداد في الاول
واما الياء فلهذا الفائدة في زيادتها اذ لا مضى لحذف حرف
ثم الاتيان بمثل ولو فعل يلزم الالباس 2 واما الالف
فلان التكرار المتكلم وقرب اليم من الواو في كونه شفوية وضم
اليم اذ لا يحال لكسر لان الحرف الذي اقيم هو مقامه في حرف
المضارعة اما مضموم كما في الرابعة او مخرج كما في الخامسة

في قوله
سكتة
بالتأين
في المؤنث
مع انه
على وزن
معطر

ت والسادسات فالوجه ان يفهم او يفتح فافتر الفهم دون الفتح
للمفوق بينه اي بين اسم الفاعل وبين اسم الموصوف اذ لو فتح لا يفسر
باسم المكان من الثلاثة المجزاة لكسر العين وكسرها لست لست
على صيغة المفعول والفاعل سبب بكسر ما قبل الاخر لانه من سبب
ويافى فاعل والقياس موضع بضم اليم وكسر ما قبل الاخر لانه من
ايفعش ولا يقياس عليه وبني ما قبل تاثير على الحركة نحو
ضاربة اما اذا اتصل بها اسم الفاعل مطلقا، التانيث
كضاربة ومكرمة مع ان اسم الفاعل معرب وقوس لانه اي
ما قبل التانيث صار بمنزلة وسط الكلمة بانصال التانيث والاعراب
لا يجرى في الوسط فبني تعليل للباء لالتب، على الحركة كما كان
اخر الكلمة في اتصال تون التانيث نحو اخر من واتصال ياء النسبة
نحو بصرى بمنزلة وسط الكلمة فبني وانا بني على الحركة مع ان الاصل
في البناء السكون لغرض البناء وبني على الفتح للتخفة **فصل**
في اسم المفعول مع اسم المفعول مع ان اسم المفعول حقيقة
هو المصدر لان المراد بالمفعول به يقال فعلت به الضرب اي
اوقعته عليه لكنه حذف حرف الجر فصار الضمير فوعا فاستتر
لان المراد بالجار والمجرور كان مفعول مالم يسم فاعله وهو اسم
جنس من غير المقصود مشتق فصل يخرج الاسماء الغير المشتقة
من يفعل اي من المضارع بين المفعول يخرج باسم الفاعل والصفة
المشبهة وافعل لتفضيل الفاعل واسماء الزمان والمكان و
الالة وانا استتر من المضارع دون غيره بتعالي اسم الفاعل
لما وافاه بينهما وقوس لمن وقع عليه الضمير او جري مجرى الواقع
عليه نحو او جدت فربا فهو موجد وعلمت عدم فوجدت فموجود

يخرج اسم التفصيل مع المفعول نحو اعذر واليوم لان اشتقاق
من يفعل شيئا للمفعول لكن ليس باعتبار وقوع الفعل بل باعتبار
انصاف الزيادة على الغير وان كان واقعا عليه او نقول هذا
القييد لتحقيق الماهية لا للاضرار وصيغة من الثلاثة المجرى على
وزن مفعول غالباً وانما ترك هذا القيد اعتناء بما سبق
من ان فعيلا وفعلولا لا يجيء بمعنى مفعول وانما سمى به لانه اسم
ما فعل به على قياس ما ذكرناه اسم الفاعل نحو مضروب
وهو مشتق من يضرب مبنيا للمفعول المناسبة بينهما في الاعداد
لا لمفعول بالاسم فاعله فادخل اليهم مقام الحرف الزايد
للمضارع بعد حذفه وحركته لكونه قانما مضارع تقدير
او قال حرف العلة لما ذكرناه اسم الفاعل من غير الثلاثة وفي
اليهم من الواو في المخرج الشفوي فصار مضرب بضم اليهم وفتح
الراء ثم فتح اليهم من لا يلبس بمفعول باب الافعال ولم يكسر اليهم
باسم الراء فصار مضرب بفتح الراء ثم ضم الراء من لا يلبس
بالموضع من يفعل ويفعل بفتح العين او ضمها على تقدير فتح الراء
وبالموضع من يفعل كير العين على تقدير كرها فصار مضرب
بضم الراء ثم اشبع الضمة لانعدام مفعول في كلامهم بغير الحاء
وانما مضرب بان نحو مكره فيكثر من كلامهم فتولد منها الواو
فصار هذا مضروب وغير مفعول الثلاثة دونها في الافعال
اي باقي الافعال في التباس على تقدير ضم اليهم مع مفعول
باب الافعال فتدبر دون الموضع اي لم يغير الموضع او التباس
على تقدير ضم اليهم فتح الراء وكسر هـ مع ان بتغيير احد مايزول التباس
من بغير مفعول الثلاثة متباعدة التغيير باسم الفاعل من الثلاثة

في اعني غير الفاعل من الثلاثة من يفعل بفتح العين ومن يفعل بضمها
اي فاعل كير العين والقياس فاعل بفتح العين من يفعل بفتح العين
وفاعل بضم العين من مضموم العين يعني ان اسم الفاعل في الثلاثة
وان كان مثل يفعل مطلقا لمكانات والسكنات لكنه ليس
الزيادة في موضع الزيادة ولا الحركات في الكثرة كما كانت نحو
يضر فثوبنا ثم ويجه فثوبنا ثم يضر فثوبنا ثم يضر فثوبنا ثم يضر فثوبنا
الافعال فهو كضارعة في كون الزيادة في موضع الزيادة وفي حركة
العين فلا يتغير فيه فغير المفعول من الثلاثة ايضا اذ كان الفاعل
لموافاة بينهما اي بين الفاعل والمفعول في تعلق الفعل بهما اما
من جهة الصدور كما في الفاعل واما من جهة الوقوع كما في المفعول
فتكون بين اسميهما ايضا فغيرا كما في غير الاخر علما بما هو مقتضى
الموافاة وصيغة اي صيغة اسم المفعول من غير الثلاثة المجرى
على صيغة اسم الفاعل منه ملتصقا بفتح ما قبل الاخر لفظا او تقديرا
تبع الفعل نحو استخرج بفتح العين ونحو اصد مخير بفتح العين
والمصدر اليهم واسم الزمان والمكان من غير الثلاثة على صيغة اسم
مفعول منه بمسابقة الزمان والمكان بالمفعول في كونها
محلا للفعل فجعل اسمها كاسم واتحاد المصدر اليهم باسمهما
في بعض الثلاثة فجعل صيغة كصيغتهما **فصل في اسم الزمان**
والمكان من الثلاثة المجرى ولم يذكر اسم الزمان والمكان من
غير الثلاثة المجرى لان الغرض لا يسلط في الفتح بيان الابنية
وتفصيل احكامها وكيفية اخذ بعضها من بعض ولما لم يكن
لاسي الزمان والمكان من غير الثلاثة احوال واحكام وتفاصيل
بل كان صيغتهما على صيغة اسم المفعول منه كما ذكرنا لم يخرج الى

ذكرنا مع ان ظهور المناسبة بين المفعول والزمان والمكان
استدعت حمل اسميهما على اسم المفعول واغنت عن ذكرهما
كما اغنت الحاد المصدر المجرى في بعض النكاحات معهما ذكر صيغة من
غير التثنية بسبب استدعاء حمل عليهما اسم المكان اسم مشتق
من يفعل على صيغة البنية للفاعل من المستقل لانه لما كان اختلافا
صغريا باعتبار اختلاف حركة عين المضارع والافتلاف في عين
المضارع انما يكون في البنية للفاعل دون البنية للمفعول لان
عين مفتوح ابدأ تعين ان يكون مشتقا من البنية للفاعل
ولهذا الوجه اشتق من المستقل دون غيره المكان وقعه في
الفعل يخرج به غير المحذور وفق تعريف اسم المكان بالذكر وبيان
احكامه وافعال تعريف اسم الزمان وهو مشتق من يفعل الزمان
وقع فيه الفعل ومعروف احكامه على المقابلة لكثرة استعمال
اسم المكان ولما جاز ان يتوهم لذلك ان هذه الصيغة
حقيقة في المكان ونجازه الزمان لمناسبة بينهما جرت
عادتهم في العنوان على تقديم اسم الزمان ونحو ذلك
التوهم واشاره الى ان الصيغة مشتركة بينهما فريدت الميم
موضع حرف المضارعة بعد حذف كازيدته في المفعول المتأخر
بينما اي المكان والمفعول في كون كل واحد منهما محلا لوقوع الفعل
ولم يزد الواو في اسم المكان كازيدته في المفعول في الالبس
اسم المكان به اي يسم المفعول وصيغته اي صيغة اسم المكان
من باب يفعل بفتح العين من الاقام كلها مفعول مفتوح العين
للموافقة ومفتوح الميم لقيام مقام حرف المضارعة التي هي
مفتوح كالمذهب بالفتح من يذهب بالفتح الا من المثال الواو

الواو كما يدل عليه من المثال ولما فصل شئت حكم المثال الواو في
بالذكر علم ان حكم المثال الباقية حكم الصحيح فان كان من يفعل بفتح
فمفعول بالفتح كالمبني في ميقظ صرح به صاحب المغرب وان كان
من يفعل بالفتح فمفعول بالكسر للموافقة كالمبني من الالبس وهو لوب
المقار وان كان من يفعل بالفتح فمفعول بالفتح كالمبني من الالبس
وهو السهولة على ما هو تقسيم قياس موضع كالمبني ان شئت
كما ان الصحيح كذلك واما المثال الواو في المضارع فحكم
حكم المضارع كود من وزيود صرح به صاحب المغرب ايضا
وبدل هذا على ان حكمه في مثل حكم رمي كما نقل بعضهم التصريح به
عن بعض المتأخرين وفي كلام المفتاح ايضا ايماء الى ذلك
حيث قال اسم الزمان في الثلاثة المجرى على مفعول يكون الفا
وفتح الباء في المنقوص البنية وبكسر العين منه في المثال وفي غيره
ايضا لان كان من باب يضر وبالفتح تم كلامه اراد
باب يضر باب الصحيح ولو لم يقل من يفعل بفتح ثور والالف
فتحت شاملا للمفتحات باسم غير المذكورين ومن جعلها
المفتحة الفا واللام فيكون اسم الزمان مفتوح العين منه
وفي كلام بعضهم تصريح بان حكمه في مثل حكم وعد في هذا الباب
الا ان اعتبر حكم كلام الفعل في امثال هذا الحكم وان كون حكمه لم ي
مثل حكم رمي في الاول وايضا ليدان قص بفتح الحاء على
ويرشدك اليه ايضا كالمبني مصدر الميم على مفعول بالفتح كما صرح به
في الصحاح فانه اسم المكان بكسر العين منه في المثال الواو
الف مفتوح العين من فتح الابواب كالموجود في مكسور العين
ولم يغير في المثال لكثرة دلالة على اصله والموسط في مفهوم العين

ولم يتغير لثالث لقلته والموجب في مفتوح العين وانما كسر الجميع
ولم يفتح منه لا يظن ان وزنه فوعل يفتح الفاء والعين اذ
لو فتح لظن ان وزنه فوعل مثل جوب لا لانه ليس من اسم المكان
ولا زمان ولا يظن في الكسر ان وزنه فوعل بالكسر لان فوعلا
بالكسر لا يوجد في كلامهم وقيل انما كسر في الجميع ولم يفتح لان الكسر
مع الواو اخف من الفتح معاذ موعدا بالكسر اخف من موعدا بالفتح
بالواو وسره ان المسافة بين الفتحة والواو منفردة بعيدة
بخلاف الواو والكسرة فانها قريبة بينهما ولم يفتح ايضا لانه لا يكون
عديم النظير في كلامهم لان مفعلا لم يوجد في كلامهم كما في صيغة
من باب يفعل كير العين من الافام كلاما مفعلا كير العين
للموافقة الا من الناقص اليائي اذ لا واولى من يفعل بالكسر
فان اى اسم المكان يفتح العين منه فيه اى في الناقص اليائي
من يفعل بالكسر وان كان الاصل ان يكون مكسورا للموافقة
نحو المرمى فرار عن توالي الكسرات كما يجئ في باب الناقص
ان شاء الله بعد احدها تحقيقه وهو كسر العين والاصح ان
تقدير بيان اعني الياء كما انه يفتح العين منه فيه واويا كان
او باء يامن يفعل بالفتح للموافقة كما هو الاصل نحو المرض
والمخشي من يفعل بضم العين ايضا لا تنفعا مفعلا بضم
نحو المغري وفي الفتح اطراذ وخفة او للفرار عن توالي الكسرات
فيما ايضا اذ لو كسر العين في المفتوح العين والمضمومة
يلزم توالي الكسرات لانقلاب الواو ياء في نظرهما ونكسا
ما قبلها فنقول فرار عن توالي الكسرات ليس تعبلا لثقلته
وان كان صالحا كما ذكرنا بل هو مختص بكسور العين لان

لان قوله الا من الناقص مستثنى من يفعل مكسور العين ولذلك
اختصر على ايهما والمثال منه وانما لم يتغير لبيان اسم المكان من
الناقص من يفعل بالفتح ويفعل بضم الياء لما بين ان العدول
عن الاصل في يفعل بالكسر من الناقص لما علم ان ما لا مانع فيه
باق على الاصل فان الاصل في يفعل مفعلا بالفتح فيها وكذلك
في يفعل بضم الياء لما استثنى في كلامهم مفعلا بضم الياء كما في
يفعل بالفتح لثقلته فتلا جادة الى التعرقل ولا ينبغي من يفعل
بضم العين مفعلا بضم الياء وان كان هو الاصل للموافقة لثقل الفتحة
ورفضهم مفعلا في كلامهم ولم يذكر هذا الريب لسبق ذكره وجوانه
ان يكون هذا باب رفضهم مفعلا فقصم موهبة الموهبة
يفعل بضم الياء من مفعلا ~~بالكسر~~ لان ما اعطى له
محصور ومضبوط بخلاف ما اعطى للمفعلا بالفتح فانه غير محصور
وهذا كما يقدم الاسباب التقديرية على اللفظ لانه مفعلا
الفتح واعطى للمفعلا بالكسر احد عشر اسما نحو المنك
وانما اقم لفظه نحو مع ان الظاهر ان يقول في المنك المنك
على البدل التلايتون قبل ذكر المعطوفات ان ما اعطى للمفعلا
وهو المنك فقط ويتوهم بذلك مخالفة المعدود والعدد
وليكون المختار على صدق رجاء بذكر المعدودات الجمع
والجزء والمنبت والمطلع والشرق والمغرب والمفرق
والمسقط والمسكن والمرفق والمسجد وتخصيص هذا العدد
وهذا المعدودات انما هو بحكم السماع واعطى الباقي من
احد عشر اسما للمفعلا بالفتح لثقلته فتقاوم خفة الفتحة
ثقل الكسرة واسم الزمان مثل اسم المكان في جميع احكام

امكان المذكورة لاسم المكان نحو مقتل الحسين زمان قتلته
وهو يوم عاشوراء كما يقال مقتل الحسين مكان قتلته كقولنا
فصل في اسم الالة وهو اسم الالة اسم مشتق يخرج به
نحو القدوم من يفعل شيئا للفاعل يخرج به اسم المفعول زيدت
اليه موضع حرف المضارعة بعد حذف ما قرئ في اسم المفعول وانما حكم
بكونه مشتقا من المضارع دون غيره لمثل ما ذكرنا في اسم الفاعل
وانما قلنا بنسب الفاعل لان الالة وان كانت واسطة بين
الفاعل والمفعول متعلقة بهما الا ان تعلقها بالفاعل اقدم
واقوى ولهذا جعلوا الادوات من تنتمي الفاعل ليصح انحصار
العلة الناقصة الخارجة عن المعلول في الفاعل والعاية فلا
جرم ان يكون مشتقا من اليه للفاعل وقول الالة وهي
ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول اثره اليه يخرج ما عدا المفعول
فما عرف هو الاسم المضاف لاسم حيث انه مشتق من نحو
محب واضافة الى الالة لتعين ذلك الاسم وهذا مثل قولك
في تعريف زباج غلام زيد اي زباج هو غلام مملوك لزيد
فزيد ليس من المعروف في شيء فالحاصل ان الاضافة والمضاف
اليه فاركان عن المعروف فلا دور ومن سئل فقول الالة
في المحذور لا يمكن له ان يدفع الدور بان يقول المراد بما في
المحذور الاصطلاحية وبما في الحية اللغوية لان المراد من كلامهم
للموضوعين بالالة معنى واحد وهو اللغوي اذ ليس الاصطلاح
لالاة بمعنى اخر يتغايير بالاصطلاح واللفظ انما هو في اسم الالة
فاذا لفظهم ~~في الالة~~ يتناول نحو القدوم والاية
والعلم ولا يتناولها اصطلاحا **واعلم** ان اسم الالة يخص

مختص بالالة في الجرد اذ لا يمكن في فظة جميع حروف غيره في مفعول
وان اسم الالة لا يبين الامن الافعال المتعدية لان الالة
لا يكون الا لافعال متعدية ولا تكون لافعال لازمة كحادل
عليه تعريفها اذ لا مفعول للافعال لازمة واذا لم يكن الالة
الا لافعال متعدية لم يكن اسمها الا من الافعال المتعدية وفي قوله
وصيغته مفعول كالميم وفتح العين اشارة الى كثرة استعمال
هذه الصيغة وانما الاصل وما عدا ما تنفرع منها زيادة كما هو المضموم
من كلام القوم ولذلك لم يذكر له مثالا وقال صاحب المضاج
وعندي ان مفعلا هو الاصل وما سواه منقوض منه بعض
لكسني او غير عوض كقرب لكن كثرة الاستعمال وكثرة التفرع
بالزيادة تشهد ان الاول مثال نحو محلب وهذه الحقيقة
اسم لا محلب فيه لكن لما كان يستعمل في محلب جاز اطلاق
اسم الالة عليه ومن ثم اي من اجل ان صيغته مفعول قال العلماء
الضربون المفعول بفتح الميم وفتح العين للموضع اي المكان و
المفعول كالميم وفتح العين للالة والفعلة بفتح الفاء وسكون
العين للمرة اي للواحدة من مرات الفعل والفعلة بكسر الفاء
وسكون العين للحالة التي يكون عليها الفاعل عند صدور الفعل
منه وهذه القول يتان مرتبان من اجزاء الاجزاء والاشياء
في قوله والمفعول للالة الالة اور البيت الثاني لبيان بناء
المرء وبناء النسخ على سبيل الاستطارة تبيين بيان بناء اسم الالة
وله ذلك لم تعرض لتفاصيلها فاقفينا اثره وكسرت الميم في اسم
الالة ولم تنب على الاصل الذي هو الفتح لقياسه مقام الحرف
المفتوح للفرق بينه وبين الموضوع من يفعل ويفعل بفتح وضم

ولما لم يكن الحكمة متوجهة آلا في العدم ولا من الاصل لم يكن طلبها
في عدم فهم الميم الذي لا وجه لاصالته عنها وجهها ولو خرج احد من
الوجه وطلبها في عدم الفهم فلما لا لا يتيسر بمفعول باب الافعال
ويجوز اسم الالة على وزن مفعول بكم الميم وسكون الفاء والالف
بيان في موضع واضح ومفاد ويجوز اسم الالة عند تسمية ما لا يكون
مضموم العين ومضموم الميم ث ذواو في الفا للقياس اذ قياسا
ان يكون عين في الحركة مثل عين ما اشتق هو منه اخذ المضارع
الي في الفا على المنصوب بكم العين والمعلم بفتح والمضارع بضم
ويفتح الميم في الكل لقياسه مقام الحرف المفتوح الا ان الميم لما كسرت
للحرف بينه وبين الموضع في مفتوح العين ومكسورة ولا تنفقا
مفعول مضموم وفتح العين ايضا في مكسورة ومضموم المنقل
فيما يكثر استعماله كان القياس ان يكون مكسور الميم ومفتوح
العين في الكل فصار ضم الميم والعين والمعين فلهذا في القياس
هو المسقط لكل ما يجعل في السقوط بفتح السين وهو الاء الذي
يصب في الانف والتخيل لكل ما يتخيل به المدقق قال سيبويه هذا ان
من عداد الاسماء الغير المشتقة بفتح المسقط والتخيل كل واحد منها
اسم لهذه الاء على الخصوص الذي يجعل في السقوط لان حيث انه
يجعل في السقوط فلا يجوز الملاقاة المسقط لكل الاء يجعل في السقوط
وكذلك التخيل وليس بانه اي باسم الاء مصطلح وكذلك اي حكم
التخيل والمسقط اخواته اي حكم اخوات هذا المذكور من المسقط
والفخر في انهما من عداد الاسماء عند سيبويه ومن اسما الالة
عند غيره على غير القياس وتلك الاخوات هي كوا المدق و
المدح والكليلة والمحرفة **الباب الثاني في المضاعف**

عف والمضاعف من ضاعف الشيء اذا دبر عليه في اثنين
او اكثر سمى نحو مد به تضاعف حرفين فيه وانما قدم المضاعف
على المهور لقرب من الصحيح بسبب التغير اذا بدل الياء من احد
حرفي الضعيف في مواضع مخصوصة بخلاف تليين الهزلة فانه
يجوز في مواضع كثيرة وله ذلك جعل بعضهم الهزلة من حروف العلة
وترك تعريفه اعتمادا على انقضاء من تعريف الصحيح او من اسم
اللغوي وفقد بالجملة مضاعف الثلاثة اذ لا يثبت ولا احكام
لمضاعف الرابع لعدم تجاوز الحرفين المتجانسين فيه وهو
ما يكون فاقوه ولامه الاولى من جنس واحد وكذلك عني ولامه
الثانية من جنس واحد كوزلزل ويقال له اي لمضاعف الثلاثة
اصح وهو في اللغة من لا يسمع الصوت الخفى لشدة الى الحق
الشدة فيه بواسطة الادغام فيحتاج الى الجهد والكره كاحتياج
من لا يسمع الصوت الخفى اليها يقال جراسم اي صلب ولا يقال
له الصحيح مع ان شبيهة حروفه ليس كحرف علة ولا حمزة لصيرورة
احد حروفه حرفة في بعض المواضع نحو تقضي البازي اصله
تقفض البازي قلب القضا والافيرة ياء ويجوز تمامه في كسرة
الابدال ان شاء الله فهو هو اي المضاعف يعني من ثلثة
ابواب سماعي عا ثم الابواب من فعل يفعل بفتح
العين في المائتين وضمها في الغابر نحو سر يسر اصلها سر يسر
للمرابيع الترتيب في ذكر امثلة الابواب الثلاثة هنا حيث
قدم ما عيون مضارع في مفهوم نظر الى التقوية بباب اخر في ذكره
في الظاهر من المضاعف وان قل بخلاف اخوية من فعل يفعل
بفتح العين في المائتين وكسر هاء الغابر نحو سر يسر من فعل يفعل

بكر العين في الما في وفقا في المضارع نحو عطف بعض ولا يجي
المضارع من باب فعمل بفعل يضم العين فيها مجازا لا مجازا
قليل لا نحو حب وهو جيب وليت وهو ليب ولم يذكر المضارع
في الموزون لعدم وفقه في التميز عن فعل بفعل يفتح عين
الما في وضم عين الغابر وانما ذكره في الوزن تبعاً لساير
الابواب وقوله جيب وليب لا يثبت الا في حب
وليت من فعل بالضم وان حب اصله جيب وليت ليب يضم العين
فيها لان مجي فعل من غيره فغيره علم من سكونه من فعل
يفعل يفتح العين فيها ومن فعل بفعل كبيرها فيها ان الما
لا يجي منها اسلا واذا اجتمع حرفان من جنس واحد في الالف
او في الصفة كالجهد والنهم كما يدل عليه قوله فيما سياتي
فيكون من جنس واحد نظرا الى المهموسية وقوله او اجتمع
حرفان متقاربان في الخرج عطف على قوله من جنس واحد سلا
الى المعنى اذا المراد من كون الحرفين من جنس واحد كونهما متماثلين
وتقدير الكلام واذا اجتمع حرفان متماثلان في الفات
او في الصفة او حرفان متقاربان الا انه اقام الحدة مقام
المحدود وقصر اللفظة بدفع الاول من المتماثلين والمتقاربين
في المثل الثاني والمتقاربين بعد جعل الاول المتقاربين
مثلا للثاني لتقليل المكرر المعلوم بالوجدان وفي المثل اكثره
من التكرار مثال المتماثلين في الذات كحمة الى اخره
اصل مدد ومثال المتماثلين في الصفة كيجي ان شأني
في بحث ادغام تاء الافتعال ولم يورد هنا لاعتباره في تفصيل
في بيان كونه مثلاً وهذا ليس موضع التفسير ومثال المتقاربين

بين المتقربين نحو اخرج شطاءه بادغام الجيم في الشين لتقارب
مخرجيهما وقد قرأ به ابو عمرو ومثال المتقاربين الساكن اولهما
نحو قات طائفة بادغام التاء في الطاء بالاتفاق لتقارب
مخرجيهما وسكون الاول الادغام افعالا من عبارات الكوفيين
والادغام افعالا من عبارات البصريين الباء الحرف
الواحد في مخارج مقدار الباء الحرفين في مخارجهما الى قربا
من مقدار الباء كما نقل عن جارا الله العلامة وهو محمود
الرجحشري صاحب الكشاف لقبه بكثرة مجاورته بيت الله
وزرقت الله الكريم زيارة وقريب من هذا قول صاحب
الادغام هو رفعك الساكن بالحرفين دفعة واحدة وقيل
الادغام اسكان الحرف الاول بنقل حركته ان كان متحركا الى ما قبله
ان كان ساكنا او بسلبها ان كان متحركا او ساكنا هو حرف
لين وعلم منه انه اذا كان ساكنا بقى على حاله بالطريق الاول
وانما وجب سكون الاول ليصل بالثاني ويحصل التحفيف
المطلوب اذ لو كان متحركا كالت الحركة بينهما فلم يصل بالثاني
انصافا لا يحصل التحفيف ولا بد ان يكون الثاني متحركا
لانه مبين للاول والحرف الساكن كالميت لا يبين نفسه
فكيف يبين غيره وادراج اى ادخال في الثاني بحيث يصح
الحرف الساكن كالمستعملك لاعتبار حقيقة الدخول على ان
يصار حرفا مغايرة لها مبنية وهو الحرف المشدود زمانه الطول
من زمان الحرف الواحد واقصر من زمان الحرفين ولهذا
الماحة اخر هذا التعريف وقيل لا انه ناسب معناه
المفعول لان معناه في اللفظ ادخال الشيء في الشيء والالباء

والحرف المذكور ان لازمان له المدغم اي الحرف الذي ادغم والمدغم
فيه اي الذي وقع الادغام فيه حرفان في اللفظ وحرف
واحد في الكتابة اي ينقص حرف في الكتابة اذا كانا في كلمة واحدة
كبر وكر ومدوشة على ما هو مذكور في علم الخط وذلك لتخفيف
والاستغناء بشئ عن شئ اذ مع الادغام يرتفع اللسان
ارتقايا واحدة كالرحمن ونقص حرف من الحروف المملوكة
في الكتابة ثابت في عرفهم واحرفان في اللفظ والكتابة
كالرحمن فان الالف بعد الميم ثابت لفظا في الرحمن وليس ثابتا
خطا لكثرة استعمال اجتماع الحرفين المتماثلين في الذات
في كلمة واحدة على ثلث احزاب الاول منها ان يكون اي حرفان
الاجتماع متمكين كيب فيه اي في الضرب الاول في جميع الصور
الادغام الا في الصور الالحاقية كقود فان الادغام فيه
غير واجب بل لا يجوز حتى لا يبطل الالحاق فانه على تقدير الادغام
يخرج عن كونه على زنة جعفر لانه لم يراع المقتضى بين الملحق
والمحقق به حركة وسكونا والا في الاوزان التي يلزم الالتباس
فيها على تقدير الادغام فان الادغام فيها غير واجب ايضا
بل لا يجوز ليلزام الالتباس وكجو قول داخل في لزوم الالتباس
واما كونه تعدل فقد ذكر فيما سبق ان الادغام فيه غير
ممكن حيث قال وتختلف التاليفية في مثل ثقله وتبا عجم
وتتجمل لا اجتماع الحرفين من جنس واحد وعدم امكان الادغام
واما كونه اقتسلا فينبه على خلاف فيه في بحث يختم فلم يبق شئ
غير مذكور وحمل مثل صلك بفتحين وهو عيب في رجل العرس
وسر بفتحين جمع سرير وجد بضم الفاء وفتح العين جمع فدة

حدة بالضم وهي الخط التي في ظهر الحاء والفتحين وهو ما بقي من
انزال الهمزة وما في الزيادة حتى لا يلتبس العنك على تقدير الادغام
بفتح بفتح الصاد وهو كتاب القافية والسر بلفظ سر
بالضم وهو ما تقطع القابلة من سره الصبي والجد بلفظ
جدة بالضم وهو البئر في الطريق وظل بلفظ ظل بفتح الطاء وشبه
اللام وهو مظهر ضعيف القطر ومد بلفظ مد من مد الثوب
ولا يلتبس اي لا يقع الالتباس في مثل ر وبانه من ر وب بفتح
او من ر وب بالضم وفي مثل فر بانه من فر بفتح او من فر بالسر
وفي مثل عض بانه من عضض بالسر او من عضض بفتح لان
ر و يعلم من ر و بضم العين ان اصله ر وب بفتح لان المضاف
لا يجيء من فعل يفعل بضم العين فهما الانادرا والسر وان جعل
يفعل بالسر في الاول والضم في الثاني مثل فصل بفتح ف
لا اعتد اذ به وقر ايضا اي كره يعلم من بفر ان اصله فر بفتح
لان المضاف لا يجيء اصلا من فعل يفعل بالسر فهما وعض
ايضا يعلم من يعقل ان اصله يعضض بفتح لان المضاف
لا يجيء اصلا من فعل يفعل بفتح فهما وان فعل يفعل بالضم
في المائتين والفتح في المضارع ككذبت تكادشاذ لا يعتبر به
ولا يدغم جيب في بعض اللغات مع اجتماع التماثلين
الممكن ان فيه وان لم يكن صور الاستثارة لا يقع الضمة
على الياء في جيب اي في مضارعي فان قياس ما يدغم في المائتين
ان يدغم في المضارع ولو ادغم المضارع بما يقع الضمة على الياء
الضعيف وهو مرفوض ويدغم في بعضها نظرا الى اجتماع
المثلين فان اليسور لا يسقط بالمعصور والرائق ذلك

القياس انما يكون اذا تحقق موجب الادغام وفي كيمي السابق
 الاعمال لم يتحقق موجب الادغام فيقال في كلتا اللغتين كيمي
 بل الادغام وقبل وجه عدم اعلان كيمي الياء الاخرة فيه غير
 لازمة لانه بسقط تارة كخوصيو اصله ميوا وتقلب تارة
 كوكيمي بضم الياء الاخرة فلما لم تكن لازمة كان وجودها كعدمها
 فكان لم يمنع المشكلان فكيف يدغم والضرب الثاني منها ان
 يكون الحرف الاول من الحرفين المجتمعين في الكلمة المتماثلين
 في الهاءات ساكنات في باقية اصل حركته يجب في الادغام
 ضرورة اي من جهة الضرورة والاضطرار وانما قال ضرورة
 لان الادغام في هذا الضرب ضروري اي لا مجال لعدم الادغام
 فيه بسبب من الاسباب ولو في كلمتين نحو الم اقل لك ولم يرفع
 حاتم بخلاف الضرب الاول فانه قد لا يجب فيه في بعض الصور
 بل يمنع لما منع كالحاق والالباس ويكوز في بعضها بلا وجوب
 لو فوه في كلمتين نحو ضرب بك وللزوم ضم الياء في المصراع
 كما في يبي في بعض اللغات كخمس اصله من يكون الال
 الاول من مد الثوب وانما قال على وزن فعل بسكون العين
 لئلا ينوح ان اصله مد وبجزة الاولى بمعنى الزيادة فلا يكون
 من الضرب الثاني اذا العبرة في الامتياز باللفظ دون الخط
 والافلا مجال للتخلص من الالتباس والاشتباه في القسمة
 في الاكثر ولذلك لا يبالون بالاشتباه في اللفظ فيكون الالجاب
 كثير الضرب الثالث منها ان يكون حرف الثاني منها
 ساكنا سكونا لازما واول باقية حركته والادغام فيه
 يمنع لعدم شرط الادغام وهو كوكب حرف الثاني مسن

من المتماثلين لما عرفت لعدم شرط الادغام ان يحرك الثاني
 لانه منه في الادغام لانه منظر وقيل في وجه امتناع الادغام في
 ضرب الثالث لانه من تسكين الحرف الاول فيجتمع ساكنان
 اذا الثاني كان ساكنا قبل هذا فتعذر من ورطة حتى في الاصل
 طين يقع فيه النعم ويقوم والمراد هنا المحذور وهو نقل المكسر
 وتقع في ورطة اخرى هو اجتماع الساكنين وقبل انما امتنع الادغام
 في الضرب الثالث لوجود الحفظة التي هي الغرض من الادغام
 بالكن اي بسكون الذي هو الحرف الثاني مع عدم شرط
 الادغام وهو تحرك الثاني وقول ولكن يجوز والحذف
 اي حذف احد المتماثلين في الضرب الثالث في بعض المواضع
 سماعا نظرا الى اجتماع المتماثلين استدر كمن نور متع بعين
 ان اجتماع المتماثلين ثقيل والتخفيف مطلوب والتخفيف بالادغام
 متعذر فحذفوا احدهما لان الحذف ايضا سبب للتخفيف بالاول
 كما خرج به في الصحاح حيث قال في احسست كيدفون من السين
 الاول واختاره المم حيث قال في اقرن في فقت الراء الاول
 لانها الياء كانهما غنونا في غير ان يكون من المحذوف واما الثانية
 لان الثقل انما ثامنهما ثم اذا حذف الاول مع حركتها بقى الفا
 مفتوحا على اصله واذا نقلت حركة العين الى الفا بعدد
 حركة الفاء وحذفت احدهما صار الفا مكسورا وعلم من هذا
 ان حذف الاول ارجح لما في حذف الثانية من لزوم العمل الكثير
 الا ان يكون الثانية لام الفعل الذي هو محل التغيير بغير فتحة
 وحيث قلب الثانية في مثل تقض نحو ظلت اصله ظلت
 ففعل به ما علمته من العمل كما جئت والقلب اي قلب ثانيا المتماثلين

في نحو تقضي الباء في اصله تقضي قلبت الضاء والافيرة ياء
وعليها اي على الحذف قراءة من قرأ وهو غير نافع وعاصم وقرن
في بيوتكم بكسر القاف ما هو ذا من القرار وهو مضاعف
اصله اقرن بكسر الهمزة واللام الاول مثل اخر من فعل يفعل
بفتح العين في الما في وكسر تاء في غير فذت الراء الاول
نظرا الى اجتماع المتجانسين فنقل حركتها الى القاف بعد حذف
الراء الذي هو الغرض الاصل ابقاء الاخر باو وفعلا لا اجتماع
الساكنين ولا خروج في النقل وهو تطبيق قوله في الباب الثالث
في تخفيف الهمزة بالحذف ثم حذف لا اجتماع الساكنين ثم اعطي
حركتها لما قبلها ثم حذف الهمزة لعدم الاحتياج اليها بسبب
حركة القاف فصارت فن بكسر القاف ولما كان كلامه في قرن
منه ان يتوهم ان قرن في قراءة الكسر مثل الحذف في احد
المتأخرين البتة وهو يقول وقيل ان قرن بكسر القاف
من وقر يقر قارا وهو مثال باب ضرب احد او قرن
كلا وحدث حذف الواو طردا للباب واستغنى عن الهمزة
لعدم الاحتياج اليها فصارت فن ولا يكونا مما نحن فيه
واما اذا قرئ فن بفتح القاف كما هو قراءة نافع وعاصم فهو
يكون من اقربا لمكان بفتح القاف على صيغة المضارع المعلوم
المستكمل من باب علم وهو لغة في اقربا القاف مضارع متكلم
من باب ضرب يعني ان القرار مضاعف مستعمل من باب
ضرب ومستعمل ايضا من باب علم واذا كان قراءة الكسر
من القرار فهي من باب ضرب كما انها اذا كانت من القرار
وهو مثال يكون منه ايضا واما قراءة الفتح فهو من القرار لا

لا غير فيكون اصله اي اصل قرن بفتح اقرن بفتح الراء الاول
فنقل حركتها تلك الراء الى القاف بعد حذفها واستغنى عن الهمزة
ولم يذكرها الكفاية كحذف قراءة الكسر فصارت فن بفتح هاء
اي امتناع الادغام عند سكون الحذف الثاني من المتأخرين اذا
كان سكونه اي سكون الحذف الثاني لازما غير عارض واذا كان عارضا
غير العارض الذي للوقوف فانه غير مانع من وجوب الادغام سكونه
يجوز الادغام نظر الى ان السكون عارض لا اعتداه فيحرك
الساكن فيدغم فم في الاول وهذا لغة بني تميم ويجوز عدم ادغام
الادغام نظر الى ان شرط الادغام تحريك الثاني وهو ساكن
بهناج وجوب الحذف فلا بد ثم وهو لغة الجازيين وهو الاقرب
الى القياس وفي التبريل ولا تمنن خواصه وبك الادغام
امر اللحن طيب ومدة بالادغام امره بعد نقل حركة الراء الى الاول
والثاني والاستغناء عن الهمزة والاضحية الى تركيب الثانية
لالتقاء الساكنين بفتح الراء الثانية للحقة ومدة بالكسر
لان الكسر اصل في تركيب الساكن كما هو مدة بالضم للاتباع
اي للاتباع حركة الراء حركة العين وهي الضمة والجمع مضموم
في الثالث لان الحركة المتقولة اليه في الثالث هي الضمة ومنه
اي من اجل ان الضمة في مدة للاتباع لا يجوز قرنا بضم اي بضم الراء
ويجوز غير من الفك والكسر والفتح والجمع لوجود العلل المذكورة فيها
لعدم مصحح الاتباع في الضمة بها وهو ضم العين على الموجود بها
هو مصحح الاتباع في الكسر لانه من باب بغير ولا يجوز الادغام
بالالتقاء في خواصه ومن ويمدون وممدون وممدون
ونحو ليمدون ولم يمدون اي فيما اتصل به الضمة المرفوعة لان

سكون الشاء فيها لازم لانه بسبب لازم وهو الضم الزرع
المضال الذي هو كالجذر من الكلمة بخلاف امدد وليحدو ولم يحد
فان سكونها عارض لانه بسبب عارض وهو الجازم لان
اسلامه ولتحد كحماز في حذف امدد و يحدون ولم
يحدون اجزى اللازم لكونه اقوى دون العارض وتظهر
سكونه امدد و امددون حركات امدد ولام قولاً
تقول في الامر من المضافات بالنون الثقيلة مدح
بفتح الهمزة ان مدح بعضها وكجذ الواد الكفا بالضم
مدح بكسر حاء وكجذ في الياء الكفا بالكسر متواتر امدد وان
وتقول بالتحقيق مدح بفتح الهمزة ان بعضها وكجذ الواد
مدح بكسر حاء وكجذ في الياء اسم الفاعل منه ما قد اصد
ما واد غلقت الاولى بعد سبب حركاتها في الثانية واسم
المفعول منه واد لم يدغم لوجود الفاعل واسم الزمان واسم
المكان مدح بفتح الهمزة اصد مدح واد غلقت الاولى بعد
نقل حركاتها الى الهمزة في الثانية واسم الالة مدح بكسر الهمزة
اصد مدح والجهول من المضاف مدح اصد مدح واد غلقت
الاولى في الثانية بعد سبب حركاتها ومن المضارع مدح اصد
مدح ونقلت حركة الاولى واد غلقت في الثانية وكجوز الادغام
جواز الاعم من الوجوب اذا وقع قبله الالف فاعل ما يقابلها
من حروف تشبه ذر مستقيم صط طوي وانما قبلت
مع هذه الحروف لما بينها وبين ما قبلت هي الياء من مقارنته
في الخرج ومباعدة في الصفات فقلبوها الى مقارنتها
موافق الصفات واد ود على ترتيب الالف امثلها فقال نحو

نحو اتحد وهو اي ادغام التحدف اذا كان من الالف لاق اصلي
او تحذف قلبت الهمزة بالكونها وانك رما قبلها ثم قلبت الياء
ثم فاء غلقت التاء في التاء على غير القياس لان الياء المبدلة
لا تقبل تاء بل الياء التي يجوز ان تقبل تاء قياساً انما هي الياء
الاصلية ومنها ليست الياء اصلياً واما اذا كان من اتحد
من باب علم بمعنى الاخذ فلا شذوذ فيه ونحو الجذر اصد اتحد لانه
من تجز من باب نصر اي عمل التجارة فاد غلقت التاء في التاء ونحوها
ونحو اتحد بالشاء المثلثة اصد اتحد لانه من تاء من باب
فتح اي قول الفاعل وجب فيه الادغام على التعاكس وهو معنى
قوله يجوز فيه اتحد لان التاء والشاء من الهموسية
وهي لا تخضع ولا تجتمع في النفس مع حركة وحروفها يستحق
حذفه وما عداها مجبور وهو ما تخضع في النفس مع حركة وحذف
اسم امرة والشح الحاح في المسئلة ومعناه سئل عليك هذه المرأة
فتكونان اي التاء والشاء من جنس واحد نظر الى الهموسية
مع تقارب مخارجها بخلاف سجع فانه وان كان السين والشاء
من الهموسية وتقارب مخارجها الا ان تقاربهما في المخرج ليس
بمرتبة تقارب التاء والشاء في المخرج فان بين مخارجي التاء
والشاء حرفين هما الهمزة والطاء وبين مخارجي السين والشاء
مخارج ثلثة احرف هي الهمزة والطاء والتاء ولذا لك
نقل الجمع بين التاء والشاء في اللفظ ولذا لك وجوب الادغام
بين ما اجتمعتا والاولى ساكنة بخلاف الجمع بين السين
والشاء وان غلقت صدق ما سمعت فراجع الى وجه انك
في اتحد واستمع قلبين بين السين والشاء اتحد في الصورة

فلم يكونا كالمتحد بن في الذات فلم يجب فيه الادغام فيجوز لك
الادغام كجعل التاء بنقطتين تاء بنث والتاء تاء بعد
العكس والآخر اوضح لان الاول هو الذي يدغم في الثاني
فتبين ان يبقى الثاني على لفظه لانه قد تم الاول نظرا الى انه
مثال ظاهر لما هو عليه وهو العلم ان الزحشرى ذهب الى
وجوب الادغام في هذه الصورة نظرا الى ان في الصورة
والاخرى المهموس وتقلب الخرج وتبعه المهموس ابن الجبلي
وقد نقض سبويه على جواز البيان نظرا الى عدم اتحادهما في
الذات وتبعه شرح السامري وكجو اذا كان اصلا دنان
لانه من دأن من باب ضرب اي اخذ الدين لا يجوز فيه
غير الادغام وتخصيص الدال في الدال لتعيين طريق الادغام
للاخر اذ عن ادغام التاء في التاء بقلب الدال تاء فلا يكون
التعويل للقبيل المطلق وجوب الادغام وعدم جواز البيان
كما يدل عليه سوق كلامه وما قال الشيخ عبد القاهر في الاصل
الاعجاز ان محط الفائدة في كلامه القيد فانما هو في ما لم يكن
للقيد فائدة غير مفهوم الخي لغة ومنها فائدة غيره وهو تعيين
طريق الادغام كما ذكرنا وانما وجب الادغام في اذ ان
لا اذا جعلت التاء دالا اي اذا لم يترك التاء على حالها
بعده من الدال في المهموسية لان التاء مهموس والدال
مجهور فبينما بعد في الصفة اي المهموسية والبعدين الحرفين
في الصفة يوجب غير التلطف فيجوز رفع هذا البعد
بقلب احد هما ليسهل التلطف وقلبو التاء حرفا يوافق
ما قبله في الصفة اعني الدال قصدا لتفريق البعد والتأخر

ولقرب الدال من التاء في المخرج بحيث لا واسطة بين مخارجهما
ولذلك في رب المثليين حتى لا يكون الاظهار اذ اجمعتا ووجه
شرائط الادغام من تحرك الثاني وعدم الالتباس بخلافه ان
لكون الثاني تقدير او بخلاف وتبدل التاء سر النظام ان
يقول القرب التاء من الدال لان الدال هو الاصل المقلوب
واعتبر القرب في الفوع المقلوب اعني التاء او لم يكن لما
كان القرب باعتبار المخرج وكان مخرج التاء مبدء المخرج النوع
الذي للتاء والدال والطاء جعل اصلا ولم يجعل بان قلبوا
الدال تاء نزهيا للاصل على الزايد يلزم ح حرفان من جنس واحد
فيه علم اي يدغم احداهما في الآخر ويقع الادغام بينهما وجوبا
واضح ان قوس جعلت التاء والابدل على معنيين احدهما
لم يبقيا على حالهما والاخر قلب احدهما الى الآخر فقوس بعده
من الدال في المهموسية علة للمعنى الاول وقوس لقرب
الدال من التاء في المخرج علة للمعنى الثاني كما نرى في كلامه
ونحو اذكر بالدال المعجمة والادغام اصلا اذكر لانه من باب
يجوز فيه اذكر بالدال الغير المعجمة والادغام واذا ذكر بانك
لان الدال المعجمة والدال من الحروف المجهورة والتاء من المهموسة
فيهما بعد في الصفة فجعل التاء دالا ازالة له لك البعد
القرب بينهما في المخرج ولم يقلب التاء الدال من اول الامر
لعدم قرب المخرج بينهما كما جعلت التاء دالا في اذ ان للعلة
المذكورة فيجوز لك الادغام بعد جعل المذكور نظرا الى ان
اي الدال والدال في المجهورية وقوس جعل الدال دالا والدال
والاخرى التاكيد متعلق بالادغام ويجوز لك البيان اي عدم

تظهر الى عدم اتحادها في الذات اذ الدال ذات وكذا وان
اصلها اذ ان لانه من ذات من الذين مثل ذكر في جواز
الادغام بعد قلب التاء واللا بعد بين التاء والتاء في صفة
المهموسية وصفه الصغير في جواز عدم الادغام ايضا فتقول
ان دان كما تقول اذكر الالان الادغام فما ذكر قولي فصيح
بجواز الادغام في اذ ان فهو ضعيف غير فصيح لعدم قرب
الخروج بين الدال والدال الا انها متحدة في صفة الجهر بخلاف
التاء فانها مهموسية فلذلك لم يقلب التاء ذاء ابتداء
ولكن لا يجوز الادغام بجعل الزا والابل بجعل الدال ذاء لانهما
في الجهورية لان الزاء اعظم من الدال في امتداد الصوت
فيصير ج اي حين جعل التاء والالادغام الدال في الدال
كوضع الفصوة الكبيرة في الصغيرة في عدم رعاية التساوي
بين الظرف والمظروف لانه اي اثنان على تقدير ادغام الزاء
في الدال يوازى ويلتص بان من الذين وكذا استمع اصله
استمع لانه من سماع يجوز فيه الادغام بقلب التاء سين
لان التاء والسين من المهموسية مع تقاربهما في الخروج
ولكن لا يجوز الادغام بجعل السين تاء وان يقال اتع
لعظم السين في امتداد الصوت فتعين ان يكون الادغام
في جعل التاء سينا ويجوز البيان بان يقال استمع لعدم
الجنسية في الذات وكذا شبه اصله شبه لانه من شبه
مثل استمع في الاحكام المذكورة وكذا جهر اصله لانه من جهر
من باب ضرب يجوز فيه اصطر بطاء وقلب التاء اليه دون
اصطر بقاء التاء على ما لها لان الصاد من المستعلية المطبقة

وجوزها اي حروف المستعلية اي حروف التي هي المستعلية في الالف
بيانها لا حروف المستعلية المطبقة اذ الثلثة الالفية ليست
صحفظا خفقا لاربعه الاولى وهي الصاد والطاء والمضاد
والظا مستعلية مطبقة اما استعلاء وافتلار ترفع اللسان
بها الى الحنك واما الطباق فلا تطابق اللسان معها الا الحنك الاعلى
فقط ما ذكرنا ان الاسمين المذكورين مجازا ان كان المستعلية
والمطبقة في الحقيقة انما هو اللسان فمما جعل عنده اللسان
ومطبق عنده اللسان ومثل هذا الاختصار كثير في اللغة كما قيل
للمشرك في مشركه والثلثة الالفية اي الخاء والغين والفاء
مستعلية فقط اي بدون الاطباق فلا يزم من الاستعلاء الاطباق
ويزم من الاطباق الاستعلاء فالمستعلية عام والمطبقة
خاص والتاء عطف على الصاد من المحافظة وهي ما لا يستعمل بها
اللسان الحنك عند النطق بها وهذه الاسماء مجاز ايضا وحروفها
ما عدا حروف المستعلية قوسه فجعل التاء طاء فاعلم المعنيين
احدهما لم يبق التاء على ما لها وانما قلب التاء طاء كما ان قوله
يجوز فيه اصطر فاعلم كما ان قوله كما انما استرنا اليه وقوسه لمباغة
بينهما اي بين الصاد والتاء في صفة الاستعلاء والافتلار
وفي صفة الشدة والرفادة لان التاء حرف شدة والصاد رخوة
فيعتبر الجمع بينهما في التلفظ علة للمعنى الاول وقوسه وقرب
التاء من الطاء في الخروج عنه للمعنى الثاني وقد عرفت ان البعد
بين الحرفين في صفة توجب تغير النطق بهما فقلبوا التاء حرفا
يوافق ما قبله في الصفة وهو الطاء قصد الازالة تغير النطق
فصارا صطر وانما لم يبعد اللام في المعطوفين كما عاده في

في بحث اذان لقرب المعطوف عليها كما في مست اصل سدس
بدليل سدس واسداس فجعل السين والوال تاء لقرب
السين من التاء في الممكينة ولقرب التاء من الال في المخرج
والشدة هذا التثنية في قلب حرفي لمباعدة بين المقلوب
وما يفار بينهما وبين المقاربة بينه وبين المقلوب اليه من وجه
اخر فان بين السين والوال مباعدة في صفة الجذر في صفة
الشدة فلا زالت هذه المباعدة لم يترك السين على حالها
وقلت تاء لمقاربة بينهما في الهمس ولم يترك الال ايضا في
لمباعدة بينه وبين التاء في الممكينة ولم يترك المباعدة في ال
اسداس اعتمادا على فهم المتعلم مع ان المباعدة بين الال
والتاء قد ذكرت في بحث اذان وقلت تاء لمقاربة بينهما
في المخرج ثم ادر علم التاء في التاء فصار است ثم يجوز لك
الادغام في اصطر بجعل الطاء صاد وانظرا الى اتحادهما في
الاستعوية اي في النسبة الى الاستعلاء نحو قصير ولا يجوز
لك الادغام فيه بجعل الصاد طاء لعظم الصاد من الطاء
في امته او الصوت اعني لا يقال طير ويجوز لك البيان نحو
اصطر وهو الاكثر لعدم الجسدية في الواو بين الطاء والصاد
وان اتحد في الاستعلاء والاطباق ونحو ضرب احد
اضرب لازم من ضرب الجرح ضربا ناء وهو مثل اصر في الاحكام
وعلمها اعني يجوز اضرب بادغام الطاء المقلوب من التاء
في الصاد واخطرب بعدم الادغام ولا يجوز اخطرب
بادغام الصاد في الطاء ونحو اطلب اصلا طش لان
من طلب من باب نصر لا يجوز فيه غير الادغام لاجتماع الحرفين

فبين من جنس واحد بعد قلب تاء الانتقال طاء بعد التاء من الطاء
في الصفة الهمس والاختصاص لقرب التاء من الطاء في المخرج
ونحو اظلم اصلا ظلم لان من ظلم من باب ضرب يجوز فيه الادغام
بعد جعل التاء طاء لمباعدة بين الطاء والطاء في الصفة ومقاربة
بين التاء والطاء في المخرج بجعل الطاء طاء والطاء طاء لمباعدة
بينهما في العظم العصورى ويجوز البيان بعد قلب التاء طاء
لعدم الجسدية بين الطاء والطاء في الذات مثل اظلم بالمعنى و
اظلم بغيره او اظلم بالبيان ونحو اتعد اصلا او تعد لان من
تعد من باب ضرب فجعل الواو تاء لمباعدة الجوار لكونه واقعا
في كلامهم كغير الخواتم وادغم التاء في التاء وجوبا لانه اي
الثن ان لم يجعل الواو تاء بان لم يراع تلك المناسبة
تصيرا للكسرة ما قبلها فيلزم ج اي حين صارت ياء كون الفعل
مرة يائيا في الما في نحو اتعد ومرة اخرى داويا في المضارع
نحو يتعد وهو غير جائز وانت غير بان الاختلاف الذي لا يجوز
انما هو الاختلاف الاصلي واما الاختلاف بسبب القلب
اذا وجد سبب فغير مظهر كقبيل ويقول وغوي وميزني الا انهم
لما امكن لهم قلب الواو بشرط لا يستلزم هذا الاختلاف
لم يرضوا باختلاف العارض فوضع قوسه او يلزم تحويل الكسرات
كسرت الهمزة داويا، المركبة من الكسرتين عطف على قوسه فيلزم ج
والظاهر ان يقول ويلزم بالواو اذا لاتعاند بين العلتين
الا ان اثار الاستقلال كل منهما في التعليل ونحو اتسر اصلا
ابتسر لان من يتر من باب حسن ان كان من اليسر ومن باب
ضرب ان كان من اليسر فجعل الياء تاء لمباعدة الجوار ووثوق

في كلامهم كما يحكي ان شأنيته فوارا عن توالي الكسرات
 خصوصاً في المصدر اي اليتار ولم يدغم اي لم يقع الازغام
 في مثل ايستقل بقلب الياء كما في ايستر لان الياء في ايستقل
ليست بلازمة يعني لعدم وجود شرط الازغام وهو لزوم المدغم
 يعني يصير تلك الياء همزة اذا جعلته اي استقل ثلثاً لان
 اصلاً، نكلاً لان من اكل من باب نحر قلبت الهمزة الثانية
 ياء كونهما وانكرا ما قبلها ومن ثم اي من اجل ان اوزم
 الحوق المدغم شرط في الازغام لا يدغم جسي في بعض اللغات
 لان الثانية ليست بلازمة فيه حيث بسقط تارة نحو حيوا
 وقلب تارة نحو يحيى كما في قوله وادغام اتخذت از
 عطف على قوله لا يدغم من حيث المعنى اي من اجل ان اللزوم
 شرط في الازغام يشترط الازغام اذا كان اسماً اتخذت
 قلبت الهمزة ياء ثم قلبت الياء واو القياس ان لا تقبل
 اذ الياء غير لازمة لانها تصير همزة اذا جعلته ثلثاً كما اخذ
 او هو جواب عن سؤال مقدر وليس من تنية ومن ثم توجيهه
 انتم قلتم ان الياء اليه ليست بلازمة لانه غم والياء في اخذ
 غير لازمة مع انها قد اذ غمت فاجاب بانه شاذ فلا تكرار
 ونحو الازغام اذا وقع بعد تاء الافتعال ما يفار بها من حروف
 تاء فتسقط بقلب تاء الافتعال الى هذه الحروف
 لمقاربتها في المخرج ومباعدتها في الصفات فتقبلوا الى مقاربتها
 لا موافق لصفاتها واد على ترتيب ذكر الحروف امتثلها
 فان لا نحو يقتل اصله يقتل من القتال اذ غمت اولى التامين
 بعد نقل حركاتها الى ما قبلها في الاخرى وانما لم يجب الازغام فيه

المخارج

فيه مع اجتماع الحرفين المتماثلين المتكررين لان التاء الاولى في حكم
 المنفصل من الثانية لان تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها
 نحو اقسم واحترم فهو نظير انعت تلك في عدم لزوم التاء
 بعده واذ لم يكن في اقتل نفس غيره اولى ويبدل اصله يتبدل
 من البدل قلبت التاء والاولاد غم الدال في الدال ويعذر
 اصله يعتذر من العذر قلبت التاء واللام الدال في اللام اذ غم
 والدال في الدال فصار يعتذر وينتزع اصله ينتزع من التزاع
 قلبت التاء واللام الدال في اللام اذ غم الزاء في الزاء فصار ينتزع
 ويتنم اصله يتنم من البسم قلبت التاء سيناً ثم ادغم السين
 فصار لينتزم ويخضم اصله يخضم من الخصومة قلبت التاء طاء
 ثم الطاء صاداً ثم ادغم الصاد في الصاد فصار يخضم ويفضل
 اصله يفضل من الفضل وهو الر من قلبت التاء طاء ثم الطاء
 ضاداً ثم ادغم الضاد في الضاد فصار يفضل ويلطم اصله
 يلطم من اللطم قلبت التاء طاء ثم ادغم الطاء في الطاء ونظم
 اصله ينظم فينظم قلبت التاء طاء ثم ادغم الطاء في الطاء
 في الطاء ولكن لا يجوز في الازغام من اي الائمة المذكورة
الا الازغام يجعل التاء مثل العين وقوله لضعف
 اسدعاء المؤخر مطلقاً من اضافة المصدر الى المفعول وترك
 الفاعل اي لضعف اسدعاء المقدم الرايد الذي هو
 تاء الافتعال واستباحه المؤخر للاصل الذي هو العين
 مع ان قياس الازغام ان تقبل الاول حرفاً من قبل الثاني
 لان الاول هو الذي يدغم في الثاني فيبغى ان يقول الثاني
 على لفظه وان الاول ساكن والساكن اولى بالتغير الا اذا

ويرطيم
 اهل يسطم

عوض عارض منع عن هذا القياس مثل ما في تاء الافتعال اذا فتح
بعد حروف التثنية و ز ش ض ط ظ و ي من كونها اصلية
او زائدة في الصفة وعند بعض الصرفيين لا يجوز هذا
الا دغام في الما في اي في مواضع هذه الامثلة حتى لا يلتبس
بما في التثنية لان التثنية عند اي عند ي و لا، البعض
الصرفيين لو قصدوا الادغام بتقليل حركة التاء الى ما قبلها
ويحذف الهمزة المجتنب فيصير في اختصم مثلاً فاختصم فلا يعرف
ان من الافتعال او من التثنية ومن عند بعضهم كجاء الادغام
في الما في اي فيقال قبل بفتح القاف اكفاء في الفرق بالمضارع
واشار الى هذا بقوله فيما بعد ويجوز في مستقبل كسر الفاء
وتحتها كما في الما في وعند بعضهم كجاء كسر الفاء نحو فخصم اصله
اختصم لان التثنية عند هم كسر الفاء لا اتفاق الساكنين
بعد حركة التامة غير نقلها الى ما قبلها وحذف المجتنب
ولا التباس ج وعند بعضهم كجاء الما في الما في الما في المجتنب نحو
افخصم كسر الخاء، فطر الى سكون اصله اي اصل الخاء في اختصم
والى ان الحركة العارضة في حكم المعلوم فيحتاج الى المجتنب
لا مكان الا ابتداء ولا التباس ايضاً واما في فخصم بفتح الخاء
فلم كجاء فخصم المجتنب لان حركة الخاء اعني الفتحة وان كانت
عارضة الا انها حركة احدى حروف الكلمة فكانت عارضة
قطعا وكذلك باز اختصاصا بفتح الخاء مع المجتنب لانها حركة
اتباع في عارضة ويجوز في مستقبل كجاء فخصم مدغما
كسر الفاء وتحتها كما جاز في الما في نحو فخصم فان من قال في
الما في فخصم بفتح الخاء يقول في مستقبل فخصم بفتحها اي ومن

في الما في فخصم بفتح الخاء
في الما في فخصم بفتح الخاء
في الما في فخصم بفتح الخاء
في الما في فخصم بفتح الخاء
في الما في فخصم بفتح الخاء
في الما في فخصم بفتح الخاء
في الما في فخصم بفتح الخاء
في الما في فخصم بفتح الخاء
في الما في فخصم بفتح الخاء
في الما في فخصم بفتح الخاء

من قال فخصم فخصم كسر الخاء بالمجتنب او بغيره في مستقبل فخصم
كسر الخاء ايضاً ويجوز في اسم فاعل ضم الفاء لا اتباع اي لا اتباع
الى اليم في الضم مع فتحها عند من فتح في الما في و مع كسر حاء عند
من كسر حاء في نحو فخصم كجاء كات الخاء ويجي مصدره اي
مصدر فخصم هو غما فخصما بكسر الخاء اصله اختصاصا بالاتفاق
الساكن على سبب حركة التاء او لنقل كسرة التاء الى الخاء
ويجي مصدره فخصما بفتح الخاء ان اعزت انت حركة
الفاء المدغم فيها واتبعت حركة الخاء حركتها وانا قال ان
اعزت انت اشارة الى ان الاتباع هنا ضعيف لوجود
الفاعل نحو فخصمون ويجي مصدره اختصاصا بالمجتنب
وبكسر الخاء وتحتها اعتبارا لسكون الاصل كما ذكرنا في اختصم
هذا على تقدير فتحها للحقة لا لاتباع وعلى تقدير كسر حاء
الاتفاق الساكنين لان الحركة عارضة فكانت في حكم
الساكن فيحتاج الى المجتنب واما تقدير ان كسر حاء فتقول
عن التا فلا احتياج الى المجتنب كما ذكرنا في فخصما ويدغم
تاء تفعل وتفاعل فيما بعد كما جاز ابا جندب
الهمزة اذا كان ما بعدها ما يقاربها من حروف تذو
سبب ضبط وانما لم يذكر هذه الفيد اعني ما يقاربها
لظهور ان تعلم وتقاتل لا يفتح ادغام كما مر في باب
الافتعال من ادغام تاء فيما بعد من حروف تذو
سبب ضبط لمقاربتها في الخارج ومباعدتها عنها في
الصفاء اظهر يشبه الطاء والهاء اصله نظراً لثبوت
التاء وادغم الطاء في الطاء ثم اجبت الهمزة للابتداء

وانما قل تشبهه ان شاء الله تعالى فقلت ان شاء الله تعالى وادغم الثاني
الثاني ثم اقبلت الهزة وادغم واظهار وادغم واقتل وادغم
وازين واستمع واضرع وفي غير الضاد ثقل التاء
اما ما جاورها انما لا تاتي بالخروج او لقرية واما في الضاد فثقل
التاء طاء اذ لا لا اتحاد ولا اقرب كما سبق ولا يدغم تاء
استعمل في ما بعد ما في نحو استعلم لكون الطاء تحقيقا من
شريطة الادغام تحرك التاء ويدغم التاء انما فيما بعدها في نحو
استدان اصلا سدين بسكون الهمزة تقدير اول لكن يجوز
حذف تاء اي تاء استعمل للتخفيف في بعض المواضع نحو
استطاع بكسر الهزة اصلا استطاع بسطية اصلا بسطية كما
في تلك من ان احد اللامين حذف للتخفيف واذ اقلت
استطاع بفتح الهزة بسطية بالضم الياء يكون السين زائدا
على القياس اذ زيادة السين انما اظهرت في استعمل في
ابو البقاء انهم انما زادوا السين في استطاع بسطية لكون
جاء باء دخل الكلمة من التغير لان اصلا اطوع بطوع هذا اقل
سبويه واما قول القراء فالتاء ففتح الهزة وجعلها هزة قطع
اذ اصلا عنده استطاع حذف التاء استقلالا فصار
بسطية بالفتح وانما كان السين زائدا على قول سبويه
لان اصلا اطاع زيدت السين على غير القياس كالا
اي زيادة الهاء في اوراق اذا صدارا في زيدت الهاء على
غير القياس **الباب الثالث** في المموز لم يعرفه
انما لا نفرها من تعريف الصالح لان اسم اللغوي يفتح عنه وقدره
على المعتلات لان الهزة حرك صحيح لانها لم يجر فيها ما جرى في

في حرف العلة في الحروف واللام في كثير من الابواب ولا يقال
صحيح مع ان الهزة حرف صحيح كما لم يجرورة الهزة في الهزة
حرف علة في التليين اي في ازالة شدتها كما من واو من واما
وهو كحرف على ثلثة اهزب مهور الفاء كخافه ويسمى المنقطع ايضا
لانقطع الهزة عما قبلها بشدتها ومهور العين نحو سال و
بسمي الزايف لان التاء في اللغة جعلت الكلمة ذات هزة ومهور
اللام نحو قراء ويسمى الهزة ايضا وذلك ظاهر وعلم الهزة حكم
الحرف الصحيح في جميع الاحكام الا في حكم انها تخفف اذ لم يكن
منها ما لا يسمى ان شاء الله تعالى بالقلب وجعلها بين بين
اي بين مخفها وبين مخرج الحرف الذي منه حركتها والحذف
كما تقول سئل بين الهزة والياء وهذا هو بين بين المشهور
فيما بينهم لان العبرة بحركة الهزة نفسها ولهذا يكتب اذا كانت
متحركة على وقف حركتها كما يكتب ان شاء الله تعالى وفتره
حتى يظن ان المراد منه غير المشهور وهو جعلها بينا وبين حرف
حركة ما قبلها كما تقول سئل بين الهزة والواو ثم ان الهزة بين
بين ساكنة عند الكوفيين وعند البصريين متحركة بحركة خفيفة
ينبغي بها نحو الساكن ولذلك لا يقع الا في كجوز وقوع
الساكن فيه ولا يقع في اول الكلمة واما وجه تخفيف الهزة
فلانها حرف شديدا فيستعمل مخرج من اقصى خلق فياز فيها تخفيف
لنوع من الاسترخاء وهو لغة قريش واكثر اهل الحجاز
والتحقيق لغة نهم وقبل قياسا على سائر الحروف والاضل
في التخفيف بين بين لانه كفيف مع بقاء الهزة بوجه
الاضل لانه اذ باب الهزة بعوضه الحذف لانه باب

بما يغرض الا ان المثلث يكون القلب بين بين الاول
من طرق التحقيق اعني القلب يكون ويتحقق اذا كانت
الهمزة ساكنة ومتحركاً ما قبلها ما تقيين القلب في هذه
الصورة اذا اراد تحفيفها اذ لا يمكن جعلها بين بين المشهور
لكونها ولا غير المشهور لانه لا يجوز حيث لا يجوز المشهور
ولا يمكن الحذف لانه لا يبقى ما يدل عليها وقول تقبل بشئ
يوافق حركة ما قبلها بيان لكيفية القلب عند وجود شرطه
يعني ان كان حركة ما قبلها فتقبل الف لان الالف
يوافق الفتحة وان كان ضم تقبل واو وان كانت كسرة
تقبل يا لانها توافقانها للبين عكس السكون اي طبيعة
الضعف واستدعاء ما قبلها اي لللب ما قبل الهمزة وهو حركة
ما قبلها اي بالجانس ويوافقها اذ لا شك ان كل حركة
يستدعي ان يكون الحرف الذي بعدها الحرف الذي لو استقبلت
تلك لتولد منها ذلك الحرف نحو راس بالالف اصله راس
وكوم بالواو اصله لوم وبير بالياء اصله بر والثاني من
تلك الطرق اعني بين بين يكون اذا كانت الهمزة متحركة
باني حركة كانت ومتحركاً ما قبلها باني حركة كانت وانما تقيين
فيه بين بين اذ لا مجال للقلب لان الهمزة ليست ساكنة
منه تليين طبيعتها ونطاق استدعاء حركة ما قبلها ولا تحذف
اذ لا يبقى من انما رها وعوضها ما يدل عليها لان ما قبلها متحرك
ولا تقبل نقل حركتها اليه فتقيين بين بين ثم تثبت اي بعد
حركتها وتحرك ما قبلها تثبت الهمزة على تحفيفها بين وبين
في كل الاحوال لان نطاق الحذف والقلب لقوة عكسها اي

اي الهمزة المتحركة بسبب حركتها مع حصول التحفيف فاحوال الهمزة
مع احوال ما قبلها تسعة فاصلة من ضرب الثلثة في الثلثة
نحو سأل ولو لم وسليم وزوس وجون وسئل ومنزئ و
مشرو مشزؤن ففي هذه الاحوال كلها تثبت الهمزة بحركتها
بين بين الا اذا كانت مفتوحة وما قبلها مكسوراً او مضموماً
فانما تثبت ح بل تجعل واو ان كان ما قبلها مضموماً او تجعل
يا ان كان ما قبلها مكسوراً نحو مير وجون فيما كان ما قبلها مضموماً
اصله جون لان الفتحة كما سكون في الين والضعف
تقبل الهمزة المفتوحة كما تقبل في حال السكون فان قيل لم
لانقلب الهمزة في سأل الفاء و همزة اي همزة سأل مفتوحة
ضعيفة لينة قلنا فتحة اي فتحة همزة سأل بحذف المضاف
صارت قوية بفتحة ما قبلها لان الشئ يتقوى بكنه ونحو لا هناك
المرتج في لا هناك بقلب الهمزة الفاعل كونها وكون ما قبلها
مفتوحين شاذ وهو بعض من بيت صدره راحت بحسنة
البغال عشية فارغ فرازة لا هناك المرتج وهو للفردق
بما جوعم الفزازي حين ولي على العراق بدل عبد الملك وسنة
ابن عبد الملك راحت ذهبت الباء في بحسنة للتحديد
والبغال فاعل راحت عشية بعو الظرف راحت فارغ
امر الرعي الجماع المتخاطبين فرازة منادى حذف حرف
النداء اسم قبيلة المرتج فاعل لا هناك وهو رعاء عليهم يردد
ان ابن السلطان فر و ترك الملك لك فاغتم به لابورك
لك فيه ولا تستم به والثالث من تلك الطرق وهو
الحذف يكون اذا كانت الهمزة متحركة وسكنت ما قبلها ولكن

لا يفتح كحذف ابتداء بل تليق الهزة بسبب حركتها في أي
فيما إذا كانت الهزة متحركة وساكنة ما قبلها أو لا قبل
الكذب ليكون التحفيف على التدرج للبين عكسها بجاورة
السكن في جملته قبل ذلك التليق فإن الصيغة مؤنثة
فتقاء للتليق والنصف فيهما ثم تحذف الهزة لاجتماع الساكنين
أحداهما الهزة والأخرى الساكن الذي قبلها وإنما تعين حذف
ح لانه لا مجال للقلب لعدم حركة ما قبلها ح تقلب
موافقاً للبين بين لان هزة بين بن قرية بين الساكنين
فيلزم اجتماع الساكنين فتعين حذف مع انه بلغ في التحفيف
وقد بقي عن عوارضها ما يدل عليها ثم اعطى حركتها لما قبلها
ابقاء لآثارها وانما لم تحذفوا الهزة مع حركتها لانه يودي ذلك
الى الاختلاف باسقاط حرف مع حركة مجازاً من غير حاجة تقطع
الى ذلك ووجدت في كلام بعض الأدباء التصريح بتقديم
حرف الهزة على نقل حركتها كما فعل المصنف في كلام بعضهم
التصريح بتقديم النقل على الحذف وفيه تعسف لا يخفى فالجواب
ما ذكره المصنف اذا كان ما قبلها حرفاً صحيحاً او واو او ياء
اصلتين في كلمة الهزة نحو شئى اصله شئى وسوا اصله سوا
ولم يورد مثالاً لهما الكفاً بمسألة لان الواو والياء اذا ساكن
وانفتح ما قبلها فما في حكم الحذف الصحيح او الكفاً بكسر
جوبة من حيث ان الواو والياء لما زيدا للمعنى فكانا
اصلين او الكفاً بابو يوب والتغوية فانه لما حقت
في كلمتين ففي كلمة او لم وأما الحذف فلما كان فيه طريقان بعد
التحفيف فقد بالذكرة ولم يكف بمسألة او مزيجين بمعنى

بمعنى الى الاحاق فان تطرأ لمكان الى اللفظ كان المعنى المتعلق
باللفظ هو المعنى عندهم وهو المتبادر عند الاطلاق واما تعلقي
بمعنى غير اللفظ كالياء في خطبة فانها اللفظية والواو في مقولة
فانها للمفعولية والياء في اقيس فانها للتصغير فليس معناه
عندهم ولايت ولا لفظ المعنى عند الاطلاق ولهذا يقولون
انها زائدة ولم يقيسوا ويكونها بمعنى مع انها زائدة للمعنى نحو
مسألة أصله ليست الهزة بسبب حركتها أو لا ثم حذفت
ثم اعطى حركتها للبين الذي هو حرف صحيح في كلمة الهزة وذلك
أصله ملاك مشتق من اللوكة وهو الركنة فاما قال من
اللوكة انشادة المان الاصل ملاك مالك فقمت
اللام فصار ملاك فحذفت الهزة كما في مسألة وقيل ملك
ويقال في الجمع ملاك وملاكة والتاكتا كيد الجمع ولم يكف
في التيسير في الحرف الصحيح فيما اذا كان في كلمة الهزة بمسألة
اعلاماً بان حركة الهزة وسكون الحرف الصحيح فيكونان عارضين
كما في ملك والاحمر اذا حقت هزة على طريق تحفيها فتحت
لام التعريف التي لهم في الف اللام طريقان احدهما انه يجوز
فيه الحذف بحركة الهزة وحذفها واعطاء حركتها لما قبلها
الذي هو حرف صحيح في غير كلمة الهزة وهذا هو القياس
لان الالف اي هزة الوصل كانت لا اجل سكون اللام وقد
انعدم سكونه بنقل حركة الهزة اليه فانعدم الاقياس اليها
وثانيهما انه يجوز فيه الحذف ببقاء الهزة لطرف حركة اللام مكان
اللام ساكن اذ لا اعتبار بالعارض كما في الحذف وقيل أصل
جاء فزيدت الياء للاحقاق بجعفر فصار فيل فحقت الهزة

على طريقة تخفيفها وجوبه اصلها بزيادة الواو والحاء
 بجمع فصار جواباً ثم خففت الهمزة على طريق تخفيفها و
 ابوب اصلها ابوا بوب فيما كان الواو والاصح في غير كلمة
 الهمزة وابتغى مره اصلها ابتغى امره فيما كان الياء الاصل
 في غير كلمة الهمزة فان ياء الفم كاحد حروف الكلمة لما عرفت
 ولذا يقال ابتغى كلمة واحدة فحققت الهمزة على طريق تحقيقها
 ويجوز تحريك الحركات على حروف الهمزة في هذه الاشياء اي في الهمزة
 الاربعة الاخيرة وهذا هو الظاهر او في الواو والياء الاصلين
 او من بينهما لمعنى وهذا هو الاول في الشمول مثل نشئ وسو
 لقوتها اي حروف العلة بان كانت اصلية او في حكمها وطرو
 الحركة لانا نقل الياء من الهمزة في كالمعدوم واذا
 كان ما قبلها اي الهمزة المتحركة حرف لين اي حرف علة ساكن
 حال كونه من غير الالف الحاق نظر الى ذلك حرف فان كان ياء
 او واو احدى ايتين او ما يشبه الهمزة كياء التصغير فان ياء التصغير
 تشبه الهمزة لانه في مقابلة الف الكسرة نحو رجال جعلت
 الهمزة مثل ما قبلها جوار فان كان ما قبلها ياء قلبت ياء
 وان كان ما قبلها واو اقبلت واو وان لم او عم الاول الذي
 هو ما قبلها في اخره اي ثالثة ذلك الاول والمتاخر من الذي
 هو مقلوب من حروف اللين اجتماع المتين تسعين وانا
 تعين القلب ولم ينقل حركاتها الى ما قبلها كما نقلت
 فيما كان ما قبلها حرفاً صحيحاً او واو او ياء اصلين او من بينهما
 لمعنى لان نقل الحركة من الهمزة الى هذه الاشياء التي هي
 الواو والياء المتدان او ما يشبه الهمزة يفضي الى تحريك

تحريك الضعيف اي ايقاع الحمل الذي هو الحركة وان كانت
 عارضة على الضعيف الذي هو حرف اللين المنزلة الحاق
 فلم يكن الخفيف بالخرف ولم يكن ايضاً بجعلها بين يمين لان
 همزة بين يمين قرينة من الساكنين كما في قوله تعالى
 الساكنين لان ما قبل الهمزة ساكن فتعين القلب في
 على القاعدة جزئياً فقال فتدغم نحو فطيمة اصله فطيمة
 لان الياء فيه مدة زائدة ومقرونة لان الواو فيه مدة زائدة
 واقتبس اصلاً فليس تصغير فوس جمع فاس لان الياء
 فيه شبه المدة وكل ما ينداشت في قلب فتدغم حكم القاعدة
 المذكورة فلهذه قلب فتدغم فان قلت يلزم تحريك
 الضعيف اي كناية النقل في الادغام وهو ان ذلك
 الضعيف في الادغام الياء الثانية وكذا الواو الثانية
 ولم يذكرهما الكفاً بذكر الياء الذي هو من المتأخرين وفي النقل
 الياء الاولى والواو الاولى قلنا الياء الثانية وكذا الواو
 اصلية اي مبدلة من حرف اصل فلا يكون ضعيفاً كياء جيل
 اي كما يكون ياء جيل ضعيفاً بسبب زيادتها لمعنى وكذا واو
 جوبه بهذا اذا كان ما قبل الهمزة حرفاً صحيحاً او واو او ياء
 وان كان ما قبلها الفاجعل الالف الذي هو الهمزة
 بين يمين المشهور اذ لا مجال لغير المشهور بسبب
 سكون ما قبل الهمزة وانما تعين بين يمين في هذه الصورة
 لان الالف لا تحرك حركة حتى تحت في الهمزة بنقل حركاتها اليه
 ما قبلها ولا تقبل الادغام ايضاً في قلب الفاء ويدغم
 الالف في الالف فتعين بين يمين نحو سئل في الهمزة الاصلية

وقابل في المبداء هذه اذا كانت الهززة واحدة في كلمة واذا
اجتمع الهمتان في كلمة وكانت الاولى مفتوحة والثانية
ساكنة تقلب الثانية الفاعل على سبيل الوجوب للمجاسة
 كواخذ للتفصيل اصلا خذ كانه وا دم للصفة
 المشبهة اصلا ادم كاسم فالزيادة وهي الاولى بدليل
 التكرار وعدم الانصراف ثم استثنى من الحكم السابق
 الذي هو قلب الهززة الثانية الفاء وجوبا وبقاء الالف
 لفظا ايضا بقوله الا في اية فان اصلها ادم جمع
 امام كائنه جمع انما اجتمع الاعلال والادغام فقدم
الاعلال ان جعلت بمزاها الثانية الفاعل تقتضي القياس
فصار ا في جعلت في اخذ وبعد ما تم امر الاعلال فصد
الى الادغام فخذت حركة الياء الاولى لعدم الحذف لنقلها
او الالف لا تقبل بها فاو عنت في الثانية فاجتمع ساكنان
الالف والياء المذمومة ولم يحذف للا سبب بانه يضم الهززة
والشديد واما بفتحها والتحفيف ثم جعلت الالف باء
 متحركة بحركة من جنسها وفعال اجتماع ساكنين ولم يجعل
واو النقل فصار اية بالياء وبعضهم قدموا الادغام فقلوا
حركة الياء الاولى الهززة ثم قلبوها الهززة حرفا موافقا لحركتها
هي الياء لنقلها ولم يجعلوها ها بين بين الياء وحرفها
واما لان في ذلك ملاحظة للهمزة فيلزم منها جميع بين الهززة
وهذا هو المشهور عند البحر بين الا ان ما ذكره المؤلف
الى القياس وعند الكوفيين لا تقلب بمزاها بالالف
منه لا يلزم اجتماع ساكنين بعد الادغام ولا يحتاج الى

70
 الى ما قبلها وفعال وقرئ عندهم ايضا الكفر بالهمزتين المختفين
والادغام فان قبل اجتماع ساكنين في هذه جائز لما
يجوز في ايضا بعد القلب والادغام عند البحر بين من اجابوا
الى قلب الالف بالياء قلنا الالف في ايضا بعد القلب ليس
بمذمومة لان المدة من الالف الغير المقلوبة من سبب او المقلوبة
من واو او ياء والالف في ايضا ليس كذلك كيف يكون
اجتماع ساكنين في هذه لا استفهام للا نكار اي يوجد
اجتماع ساكنين واذا كانت اولى الهززة بين الجمعيين
في كلمة مكسورة تقلب الثانية الى ساكنة باء لتناسب
حركة ما قبلها كخو ايضا من الاسر واذا كانت اولى ها
مضمومة تقلب الثانية الى ساكنة واو للمناسبة كخو او شر
اصلا من الاسر وهو الاختيار واما كل وقد مر
فت لان اصلا كل اذا مر والقياس المذكور
يقتضي ان تقلب الهززة الثانية واو ايقال او كل اذا قد
او مر الا انهم قد قد الهززة الاصلية فيها لكثرة الاستعمال
تحفيفا على غير القياس واستغنوا عن همزة الوصل لعدم
الاقبال اليها لذوال الابتداء بالساكن ثم الحذف
في الاولتين واجب بخلاف الثالث لعدم بلوغه ببلغ
الاولين في كثرة الاستعمال قال المدح وامر ايضا
بالصلوة الا انه تطهر في سلك واحد نظر الى الاتحاد ها
في الحذف الغير القياس عند حذف الهززة من مرو هنا
ان تحفيف الهززة الثانية الى ساكنة من الهززة بين الجمعيين
بقليها بجنس حركة الاولى فيها اذا كانت اي الهمتان في كلمة

بوزن ضرب يعرب هذا
 بوزن ضرب يعرب هذا
 بوزن ضرب يعرب هذا

واحدة كما ذكر في الاشارة واذا كانت في كلمتين والالف
اشي عشر اذ لا مجال للسكون الثانية لوقوعها في اول الكلمة
والالف الالف هم العقلية ستة عشر الاربعة من اشي
عشر يكون اذا كانت الثانية مفتوحة وقبلها اربعة احوال
وذلك يتحقق بذكر لفظ احد بعد جاء ويدر، ومن تلقاء ولم
يدراء والاربعة الاخرى منها يكون اذا كانت مكسورة قبلها
الاربعة ويتحقق ذلك بذكر لفظ ابل بعد الالف الاربعة
المذكورة والاربعة الاخرى منها يكون اذا كانت
مضمومة وما قبلها الاربعة ويتحقق ذلك بذكر اولئك
بعد تلك الالف الاربعة والفضل في التحفيف انه
تحفف الثانية عند التحليل لان النقل انما يحصل عند الثانية
وعند ابدع وتحفف الاولى لان الاستئصال انما حصل
من اجتماعها فعلا يتبعها وقع التحفيف باز لكن قد اشرنا
عم ابدع لو ايسر اول المتلبي حرف اللين في نحو دينا رويون
اصلها دنا رويون وان كان ذلك للتحفيف فكذلك في
الهمزتين ويجوز تحفيفها لان كون اجتماعهما عارضا
يكون امر النقل نحو وقد جاء اشرانها تحفف الثانية
بجعلها بين بين وعند اهل الحجاز تحفف كلاما ذكر كلا
باعتبار الالف لان النقل لازم من اجتماعهما وتخصيص
احدهما بالتحفيف حكم وفي تحفيفها جميعا وجهان ان احدهما
تحفف الاولى على ما يقتضيه قياس لو انفردت ثم
تحفف الثانية على ما يقتضيه قياس تحفيفها للاجتماع
في كلمة فقي نحو جاء احمد يجعل الاولى بين بين والثانية

نية تغلب واو الا ان الهمزتين اذا اجتمعت في كلمة ولم يكن الثانية
او ما قبلها تثبت واو نحو آدم اصله ادم جمع ادم واو يدم ثم
نصغير ادم اصله يدم والثانية ان تحفف معا على حسب
ما يقتضيه تحفيف كل واحدة منهما لو انفردت فقي مثل جاء احمد
تجعلان بين بين لان الهمزة المنفردة اذا كانت ما قبلها
الفا نحو سأل او كان ما قبلها مفتوحة نحو سأل تجعل بين بين
وان لم يكن متفقيين في الحركة فحقت ايتها شئت على حسب
ما يقتضيه التحفيف في كل واحدة منهما لو انفردت فقي جاء
او برس يجعلان بين بين ومثل يدر، احد يجعل الاولى
بين بين وتغلب الثانية واو نحو ان وعلى هذا القياس
وعند بعض العرب تقي بينهما الف للفصل فانهم على
اشياء الهمزتين وتقيها من اجتماعهما ولا يجوز اثبات
تلك الالف في خط كرامتنا جميع الفات ثلث ودلائل
اتحاد الالف بينهما اذا كانت الاولى لاخر كلمة جاء احمد بل
انما يعرف اذا كانت الاولى همزة استفهام نحو قول الرقعة
فيا طيبة الوعاء بين جلاجل وبين النقا انت طيبة ام ام
سالم اصله انت الوعاء الارض اللينة وجلاجل اسم موضع
وكذا القوم والخوف اذا ما القوم ابدوا فكاهة
تفكر ايا يغنون ام قرواهم الخرق الغليظ القصير الذي يفار
الخطوة ابدوا اظهروا الفكاهة الخراج يعني هو قصير غليظ
يشبه القود كيث لو تمارح القوم بذكر القود لظن ان القوم
يغنون بفتح ثم منهم تحقق بعد اتحاد الالف
ومشمن تحقق ولا تحفف الهمزة في اول الكلمة اذا لم ينصل

بها كلمة اخرى وذلك لان المبتدأ بها لو حذفت لجعلت
بين بين اذا هو الاصل فيه كما هو ولكن همزة بين بين قريبة
من التكن فيفتح الابداء به واذا امتنع ما هو الاصل
حملها الباء عليه وايضا ليس بها حرف فتح يتصور الحذف
او القلب بشئ مع ان الهمزة المبتدأ بها لا يكون مشغول
لقوة المتكلم في الابتداء وحذف همزة قبل للاستغناء ولا
للتخفيف وتخفيفها بالحذف في ناس بالهمزة في الاول
شبهه ان في وانا س وانا ستي وانست وعن
القياس المذكور ولكن اي كناس في تخفيف الهمزة في الاول
على غير القياس الـ منكر كما اختاره القاض في فوا الهمزة
منه حذف غير قياس فصار **ك** ثم ادخل الالف واللام
عوضا عن الهمزة المحذوف وتولد لك قبل فانه يا الله
وانما اختص القطع بالهاء اذ هناك تنحصر الحروف للتعويض
ولا يلاحظ مع ما شئت تعريف اصلا حذر من اجتماع
اثنين للتعريف واتاه غير الالف فيجوز الحذف على اصل
ثم ادغم فصار الله وقيل اصل الـ معوقا كما اختاره
صاحب الكشاف وابو البقاء فحذفت الهمزة الثانية
وعوض عنها لزوم حرف التعريف فنقل حركة الهمزة بعد حذف
الهمزة الى اللام الاولى فصار الله ثم ادغم فصار الله
وهذا صريح في ان الحذف على قياس التخفيف بنقل حركة الهمزة
الى اللام كما اختاره ابو البقاء والحذف الغير القياس
ان كان في الـ حركتها ولم تنقل الى شئ فيكون ذكر هذا
القياس على سبيل الاستطراد اذ الكلام هنا في الهمزة المبتدأ بها

بها من غير ان ينصل بها كلمة اخرى وبعد ذلك في الحذف على غير
القياس وليس الامر كذلك على هذا القول فلزوم الحذف
ولزوم التعويض بحرف التعريف وجوب الادغام ونقل
الحركة في كلمتين في حرفين غير متجابين على سبيل اللزوم ولا ينقل
ونقل الحركة الى مثل ما بعد هذا ذلك كوجوب اجتماع المتجاينين
متحركين وتبكين المنقول اليه الموجب لكون النقل عملا كل
ما عملا وادغم المنقول اليه فيما بعد الهمزة وذلك بمغزل
عن القياس لان الهمزة في تقدير اليوت كل ذلك
من خواص هذا الاسم يتناوب بها عن نظائره امتيازهما
عن سائر الموجودات بما لا يوجد الا فيه كما ان التفخيم
من خواص قطاهر عبارة صاحب الكشاف يدل على ان
الحذف ابتداء من غير قياس حيث اكتفى على قور حذفت
الهمزة ولم تعوض لنقل الحركة وصرح به ابو علي حيث قال الهمزة
ان حذفت حذفت من غير القفا، نظرا الى وجوب الادغام
والتعويض فان المحذوف قياسه حكم الثابت وما كان
في حكم الثابت يمنع الادغام فعدم اجتماع المتجاينين
يمنع التعويض ايضا للزوم اجتماع العوض والمقوض عنه
والحاصل انه ان كان حذف الهمزة على القياس يكون
لزوم المحذوف والتعويض وجوب الادغام على خلاف
القياس وان كان الاول على غير القياس يكون الثاني
على القياس فهذا الاسم لا يخرج من خلاف قياس فغير متوافق
بين الاسم والمسمى حيث كان الحق تعالى فارجا عن دائرة
الفعل وطرأ القياس كما حذفت الهمزة في يرى تشبيهه

وقيل من يرى لم يعلم انه منتهى حذف نونه بالناسب او واحد
من غير سقوط حرف وانما قيد الالتباس بكونه في اللفظ اذ لا
التباس في الخط لان الف التثنية يكتب بالالف بخلاف
الف المفرد المقلدة من الياء فانه يكتب بالياء واصل ترين
للوامدة الخالصة ترين على وزن تفعولين في حذف الهمزة
كما حذف في يري فقلت حركاتها الى الراء فصار ترين ثم
جعلت الياء الاولى الف لتحركها ولتكون ما قبلها فصار ترين
ثم حذف الف لاجتماع الساكنين فصار ترين وذلك
نقول حذف كسرة الياء ثم الياء لاجتماع الساكنين
لكن ما ذكره المم او لانه تدرج في التخفيف وسوي منه
اي بين ترين للواحدة الخالصة في اللفظ وبين جموع الكفاء
بالفوق التقدير في وزن الواحدة تعين حذف العين واللام
فوزن الجمع ثقلن حذف العين فقط كما اكتفى في ترين
بالفوق التقدير بين الواحدة وجمعها وسيجي ان شاء الله
في باب الناقص ان ترين مشتركة في اللقط مع جماع
الاناث وسند الفوق التقدير بينهما هناك ان شاء الله
وانما دخلت النون الثقيلة على ترين في حال دخول النون
عليه كانه قوله تعالى فانما ترين من البشر احد حذف
النون التي للاعراب علامة للجزم وكسرت ياء التانيث
يعني انما الحق النون الثقيلة بالآخر ترين بعد دخول حرف
النون عليه اعني اما وسقط النون بها وصار اما ترين
اجتمع ساكنان احدهما ياء الضمة والثاني اولي نون
الثقلية فحركات ياء الضمة دفعا لاجتماع الساكنين او لم يكن

يمكن حذف احدهما ياء الضمة لعدم ما يدل عليه واما النون
المدة فلا بد من حذفها ابطال الغرض وخص الكسر حتى يطرد
بجميع نونات التأكيد فان نونات التأكيد يكون ما قبلها
مكسورا في الواحدة الخالصة لاجل ياء الضمة فابق على الكسر
بعد حذف الياء واللام عليها نحو اخرين وفيما لم يذف الياء كسر
الياء ايضا طرد الباب لان الياء نصير ما قبل نون التأكيد
نحو اما ترين كما كسرت ياء التانيث في فتيقن اصله فتيقن
فلا محذور نون التأكيد واجتمع ساكنان كسر الياء يطرد
ويجي تمام في باب اللينف الامر للماض من ترين ورياروا
ري ريارين ولا يجعل الياء الفاعل رياروا ان لم يلبس اذا
جعلت الفاء وحذف لاجتماع الساكنين تبعا لزيان
وكجزا اي يك فان الجواز يستعمل فيما يقع الوجوب في رياروا
الوقف عند الوقف كخوره اصله اراي في حذف همزة
اي العين كما حذف في يري ثم حذف الياء لاجل السكون
اي لعلامة الوقف ثم استغنى عن همزة الوصل ثم الحق
باء السكت ليلزم الابداء الساكن ثم ان سكن
الراء للوقف او الوقف على المتحرك ان لم يسكن فصار
وتقول في رواه احوالة بالنون الثقيلة بين ريارين روت
رين ريارين ريارين فيحي بالياء في رين اي اعيدت
لللام المحذوفة لانعدام السكون الوقفي بسبب اتصال
نون التأكيد اذ السكون الوقفي انما يكون في يكون
السكون الخزقي ولا جزم في وسط الكلمة اذ لا اعاب
في الوسط فلا وقف فيه ايضا فان نون التأكيد لا انفق

بالفعل صار جزء منه وبجزءه الداخلي واما ما جازعها كانها
 كلمة واحدة فاعيد ما حذف لاجل السكون او نقول الياء في
 النقص بمنزلة الحركة في الصحيح فاذا الحق نون التاكيد
 باخر الصحيح جنى بالحركة دفعا لا لتقاء الساكنين فيقدم
 السكون فلا يكون الاخر محلا للسكون فلذا الحق باخر
 النقص جنى بما هو بمنزلة الحركة اعني اللام لانعدام السكون
 وكون الاخر محلا كما عيدت الياء في ارمين لذلك
 ولم يحذف واو الجميع في روت لعدم ضمة ما قبلها ولو حذف
 ولم يبق هو وليس له ما يدل عليه ايضا فذلك لا يجوز ولا
 يعاد اللام فيه لان حذفه كان لا لتقاء السكون اذا اصل
 ربوا فاسكت الياء ثم حذف لتقاء الساكنين فبقى
 روا فلما الحق به النون التقى ساكنان ولا مجال لحذف
 شيء منها لما ذكرناه اما قرين فحركة الواو بحركة تناسبه
 بحركة عارضة فلما عيدت اللام وقيل ربوت اضمح
 ساكنان حقيقة فيلزم الوقوع فيما فر منه وكذا رين كذا
 اعز فان واو الجميع حذف فيه لان ضمة الزايد يدل على الواو
 المحذوفة ولم يعد اللام هنا ايضا لانه لو اعيد وقبل اغزل
 كذا انصرف لزم اسكان الواو ونقل الضمة عليه فيجتمع
 ساكنان وهو وان كان على هذه الا ان الكلمة ثقلت
 واستطالت بسبب نون التاكيد فيلزم حذفه فيكون
 الاعادة كلا اعادة وكذا اغزل وكذا رين وارين
 نقول في رواضاته بالنون الخفيفة رين روت رين
 واحكامها كاحكام الثقيلة الفاعل من يرى راء الجمل

على وزن فاعل اصله روى اعزل كاعلال راء ولا يحذف منه
 اي همزة راء كما اي للوجه الذي يجرى في اسم المفعول منه وقيل
 لا يحذف منه لان ما قبلها الف والالف لا تقبل الحركة وطريق
 تخفيف الهمزة بالحركة الساكن ما قبلها بالحذف ان يتقل
 حركتها الى ما قبلها كما روت ولكن يجوز لك ان تجعل همزة رين بين
 المشهور كما جعلتها بين من في سأل وقائل كما مر وقيل
 على هذا اي على رين في تخفيف الهمزة باب الافعال من الرؤية
 لكون ما استعمل من الرؤية في هذا الباب كبر الاستعمال
 ما نسا كان نحو اري اصله اري او مضارع نحو اري اصله
 يري او امر نحو اري اصله اري او فاعل او مفعول لا نحو روى
 اصله امر يري او مصدره نحو اري اصله اري اياها وزن
 افعا لا قبل الياء همزة لو وقعها طرفا بعد الف زائدة
 نصار اري لان الواو والياء اذا وقعت طرفا بعد الف
 زائدة ثقت الف اما لعدم اعتدادهم بالالف نصار
 حرف العلة كانه في الفتحة فقلت الف لانه كما هو اتفاق
 ما قبلها اذ لتسليم الالف منسلة الفتحة لزيادتها عليها وانها
 جوهرا فقلبوها حرف العلة الفا كما يقلبونها بعد الفتحة
 فالتقى الفان فكر بها فظهرها هو تحريك الاولى لتلا يعبر
 الممدود مقصورا مخروجا لاخرة لا لتقاء الساكنين فيها
 همزة واما اذا لم يكونا بعد الف زائدة بان كانت الالف
 منقلبة عن حرف اصلي فلا يتقلبان لئلا يتوالي في الكلمة
 اعلا لان اعلا العين واعلا اللام وذلك كخوارى
 وناف من رويت ونوبت الا ان عيشها اعلت او

جحد الهمزة بين
 الف
 في جحد وخرج فلا

Handwritten Persian text, likely a manuscript page, featuring dense cursive script.

باب الأفعال مع ان وجوب الكذف في غير قياس بل لكثرة الاستعمال
لكثرة مستوفى مؤمرى بخلاف مؤمرى فان مستوفى قليل
وهو المضارع فقط وهو أي ذلك المستبعد الكثير أرى يرى
واضحا وهما أن الأمر والنهي والموضع من الثلاثة مؤمرى و
الالة مؤمرى فاذا حذفت الهمزة في هذه الالة الاستيفاء للفعل
والموضع والالة دون الفاعل للوجه الثاني يجوز الكذف
بالقياس في نظائره من المضارع والأمر والنهي الالة حذف
الهمزة في هذه الالة المذكورة غير مستعمل أي غير واقع
في كلامهم المحمول روى على الأصل يرى على الكذف أصديري
أي آخرها المأمور الفاء بجي من ثلثة ابواب من باب نصر
كأنه يأخذون باب ضرب نحو ادب يا د ب من المادونة
بمعنى الضيافة لامن الادب فانه من باب حسن ومن باب ح
نحو ادب يا ب من باب علم نحو ارج يا ر ج ومن باب
حسن نحو اسل يا سل ولا يجي من باب فعل يفعل بكسر العين فيما
والمأمور العين بجي من ثلثة ابواب من باب فتح نحو أرى
يرى من باب علم نحو يمس يمس ومن باب حسن لوم يلوم
ولا يجي من غيرهما والمأمور اللام بجي من اربعة ابواب
من باب ضرب كنهنا ويهني ومن باب فتح كسبا ويسب ومن
باب علم كوصد يصد ومن باب حسن نحو جزو يجزو ولا يجي
من غيرهما تقدم مثال باب فتح على مثال باب علم في المواضع
الثلثة انما هو لفتي عين ماضية واما تقدم مثال باب نصر
على باب ضرب فللكثرة استعمال المأمور الفاء من باب نصر
بالنسبة الى استعمال من باب ضرب ولكثرة استعمال حصول المثال اعني اخذ

ولا يجزئ في المضعف الامموز الفاء نحو ان يان اننا كل ذلك
بالاستقرار والسماح ولا يقع الهزة موضع الحرف العلة
والغرض من هذا الكلام وما تنوع عليه دفع توهم ان المموز
قسم من اقسام السبعة فلا يجتمع مع قسم اخر منها ليلزم
تداخل الاقسام والآفة الحكم وما تنوع عليه ضرورة لا حاجة
الى تعليمه ومن ثم لا يجرى اجلا ان عدم وقوع الهزة موضع
حرف العلة لا يجزئ في المثال الامموز العين واللام نحو اذ
يؤد من ضرب ووجاء من باب فتح ويسمى باسمه فيقال
الثال المموز العين والمثال المموز اللام ولا يجزئ في الاجوف
الامموز الفاء واللام نحو ان من باب نصر ووجاء ويقال
الاجوف المموز الفاء والاجوف المموز اللام ولا يجزئ في
الناقص الامموز الفاء والعين نحو اري وراي ولا يجزئ
في اللقيف المفروق الامموز العين نحو اى من باب
ضرب ولا يجزئ في اللقيف المقرون الامموز الفاء نحو ادى
من ضرب وتكتب الهزة في الاول الى حال كونها في
اول الكلمة على سورة الالف في كل الاحوال اى سواء
كانت مفتوحة نحو اخ او مضمومة نحو اثم او مكسورة نحو ابل
وسواء كانت اصلية او منقلبة نحو احد احد واحد وسواء
كانت همزة موزنة قطع نحو اكرم او همزة وصل نحو اضرب
وانصر لطف الالف فان الالف تشترك الهزة في
المخرج وهي اخف حروف اللين فابدلوا الهزة الفاء
الخط للتخفيف لان التخفيف كما هو مظهر في اللفظ
مطلوب في الكتابة ايضاً وهذه الهزة وان لم يكن تخفيفاً

باب

تخفيفها لفظاً لما من ان الهزة لا تخفف في الاول لكن يمكن
تخفيفها خطاً فتخففوها لان ما يترك كل لا يترك كل
وقوة الكاتب عند الابتداء على وضع الحركات
وان كان على الالف فلا يرد ان الالف لا تقبل الحركة فكيف
تكتب الهزة على صورتها في الاول الذي هو محل الحركات
وتكتب الهزة في الوسط اذا كانت ساكنة على وفق حركة
ما قبلها نحو لوم وراس وذيب للمث كذا لتوافق صورة
الهزة حركة ما قبلها وتوافق طريق تخفيفها واذا كانت
الهزة المتوسطة متحركة سواء كانت ما قبلها ساكنة او متحركة
تكتب على وفق حركة نفسها فيعلم حركتها نحو يسأل ويلوم
وسئم نحو يسأل ولوم وسئم وانما لم يوردوا مثلاً للمتحركة الياء كانه
ما قبلها مكان الاختلاف فيها فمنهم من يخذلها ان كان تخفيفها
بالنقل نحو يسأل ويلوم ويسئم والادغام كسأل ومنهم من يخذل
المفتوحة بعد النقل فقط نحو يسأل والاكثرة على حذف المفتوحة
بعد الالف نحو يسأل ومنهم من يخذلها في الجميع واما شار
بالمثال الى ان هذه الحكم اذا كان حركة ما قبلها فتحة فيعلم منه
كتابة نحو جئون ومير على طريق تخفيفها اذا الاصل ان يكون
الكتابة على طرز اللفظ ولو قال على طريق تخفيف الهزة
بدل قوله على وفق حركة نفسها كما قال غيره ليشمل نحو جئون
ومير الا انه عدل عنه الى ما في الكتابة ليشمل اسكن ما قبلها
وهكم نحو مير وجئون قد علم بطريق اخر كما ذكرنا على انها كانت
مستثنى من تخفيف الهزة من حكم اقواتها واذا كانت
الهزة متحركة حال كونها في اخر الكلمة تكتب على وفق حركة ما

قبلها اذا كان ما قبلها متحركا لا على وفق حركة نفسها لان
الحركة الطرفية عارضة والعارض كالمعدوم فصار كأنها
لا حركة لها فقرأ وطرف وقتي ويعلم من هذا ان الهمزة المنطوقة
اذا كانت ساكنة ومتحركة ما قبلها لم يقرأ ولم يقرأ ولم يقرأ
فالاول ان يكتب على وفق حركة ما قبلها واذا كان ما قبلها
اي ما قبل الهمزة المتطرفة ساكنة لا يكتب تلك الهمزة على
صورة شئ لا على حركة نفسها لظهور حركتها ولا على حركة ما قبلها
لغرض عدم حركة ما قبلها خوفا من ورف وبرد اليك
من الخط فان شكل الهمزة وصورتها الخطية هو شكل احد
الحروف اللين واما المكتوب في قب ورف وبرد فانما
هو علامة للهمزة وادارة لها يعلم ان هناك تمزق
في اللفظ فتلفظ واما كتابة نحو البطون والوطن والجنة
بالواو والباء فليس على قانون علم الخط بل من جهل الكاتب
بصورة الخط **الباب الرابع في المثال** قدّم ما يكون
حق العلة فيه غير متعده ولكنة اكانه استعماله وان
الواحد قبل المتعده وقدم معتل الفاء منه على معتل العين
لتقدم الفاء على العين ويقال للمعتل الفاء باضافة المعتل
الى الفاء اضافة لقطعة مثل حسن الوجه اي الذي اعتز فاه
معتل بدون الاضافة الى الفاء لان حرف العلة لما كانت
في اوله كان كانه هو المعتل لظهور كونه معتلا من اول
الامر ولانه لا يجب الاطراف في التسمية ويقال
مثال ايضا لان ما فيه مثل الصحيح في الصحة وعدم الاعلال
عطف تفسير لصي رفع لتوهم كون المراد منها كون حرف

فحرفا صحيحا ليس فيها حرف علة ويلزم كونه متعده في تحمل الحركات
كوعده وعد وقيل انما سمي مثالا لان امره للمخاض مثل امر الابطون
في الوزن كوعده من تعد وزن من تعد وزن من تعد وزن كجده
موازناله في الوزن وهو اي المثال كج من تحت ابواب
باب ضرب وعلم وفتح وسن وصب نحو وعد بعد ووجل
يوجل ووجب بهب ووجه بوجه وومق يلمق ولايجي المثال
من فعل يصعل اي من باب نحر بالاستقرار الا وحيث كانا
في لغة بني عامر في لغة غيرهم من باب ضرب في لغة الواو
في كيد اصدي بوجه في قياس لغتهم لنقل الواو مع ضم ما بعدها
وقيل هذه الهمزة بالضم لغة ضعيفة لخروجها عن القياس
واستعمال الغضبي فاتباع بعد في كذف يعني الا كذف
في كيد على طريق الاتباع لا على طريق القياس وحكم الواو والياء
اذا وقعت في اول الكلمة حكم الصحيح في الصحة وعدم الاعلال
سواء كانت مفتوحة او مضمومة او معدومة وعد ووقر
ووقر من الوقور وهو ثقيل لا وزن وهو متعده لامن الوقور
بمعنى القعود في البيت ولا من الوقار وهو الرزاق لانها
لا زمان وقوس وقربول على انه متعده وينح وينح ولم يورد
من الياء الا مثلا لا واحد اتبها على قلته ونظائرهما كذا في
وومق ويسر ويسر فلا تعلل في اول الكلمة لقوة المنكسر
عند الابتداء فان الاعلال انما هو للتخفيف وتسهيل التكلم
على المنكسر وعند الابتداء بقوى المنكسر على التكلم اذا لم يوفق
له فتور وكه في التكلم بعد فلا يحتاج الى التخفيف وتسهيل
وقيل انما لا تعلل في الاول اذا الاعلال مصدر مجهول اي

هذا هو الأصل
في التسمية
في الاستدلال

كون الحرف محلاً قد يكون بالكسرة أو بالتسكين أو بالفتحة
الحرف العلة أو بالحرف أي يكون كذا وفاء وثلاثتها لا يمكن أن
بالكون فلتعذر الاستدلال بالابتداء بالسكن وكذلك
أي كالكسرة القلب متعذر لأن المقلوب به غالباً
أضرب عن بعض جوف الأبدال يكون بحرف العلة يعني الألف
الباء زائدة في المنصوب للتأكيد والمقام يقتضيه وحرف العلة
أي الألف لا يكون إلا ساكنة فيلزم الابتداء بالسكن
وأما أنه لا يمكن الحذف فلتقصانه أي فلتزوم نقصانه من القدر
الصالح في الثلاثة ولا تنبأ الثلاثة في الروايات وإن لم يلزم
ذلك نقصان فيها المصدر مضاف إلى المفعول ولا
يعوض أي لا يقع التعويض بالناء في الأول ولا في الآخر مع
أنه لو عوض فيه لا يلزم ذلك نقصان حتى لا يتسبب المستقبل
بالعوض في الأول نحو تعدد المصدر بالتعويض في الآخر كقوله
في نفس الحروف وإن اندفع التباس بحركات ومن ثم
أي من أجل أن عدم التعويض بالناء في الأول لا يتسبب
بالمستقبل لا يجوز إدخال الناء في الأول عوضاً عن الواو المحذوف
في مثل العدة بواضلت في الآخر لأن أصل العدة وعدة
بكر الواو نقلت كسرة الواو إلى العين فقلها على
مع اعتلال فعلها وحذفت الواو ثم زيدت الناء عوضاً
عنها وقبل أصلها عدة حذفت الواو مثل ما ذكره في رقمنا الثاني
كالعوض عن المحذوف فإن زاد إلى إحدى العوضين لا تحذف
ولما لم تحذف من الوعد لعدم الكسرة ولا من نحو الوصال
لعدم الاعتلال فعلة نحو يواصل للتباس أي لتلازم

يلزم التباساً بالمستقبل ويجوز إدخال الناء في الأول عطف
على قوله لا يجوز في الشك أن مصدر الكل وهو تفويض الأمر
إلى الغير أصله الوكلان كالغفران لعدم التباساً بالمستقبل
لأن المستقبل لا يجيء على صورة الشك لأن وعد سيويبه يجوز
حذف الناء التي هي عوض عن الواو في العدة مطلقاً كما في قول
الشاعر وأخلفوك عداً الأمر الذي وعدوا بحذف الناء
من عداً الأمر إذا صلح عدة الأمر يقولون أنهم الذين أخلفوك ما وعدوا
لأن التعويض من الأمور الجائزة عنده أي عند سيويبه لأن
الأمور الواجبة فلا يلزم من حذف العوض محذور وعنه الغرض
لا يجوز حذف أي حذف الناء في حال من الأحوال لأنها عوض
من المحذوف وهو الواو في العدة فلو حذف العوض أيضاً
لم يبق ما يدل على المحذوف فيلزم الاحتجاف بالآخر حال الإضافة
فإنه يجوز فيها لأن الإضافة تقوم بسبب استدامتها المنقضية
مقامها أي مقام الناء فيجوز حذفها وحاصل هذه الأشياء هو
عن استدلال سيويبه بقول الشاعر على جواز حذف مطلقاً
بجانه أن حذف الناء في الشعر إنما هو حال الإضافة ودعواك
مطلقاً لم يثبت به فلم يتم التقريب وكذلك أي مثل حكم العدة
حكم الأقامة أصلها اقوام نقلت حركة الواو إلى ما قبلها فقلت
الفاو فحذفت أحد الألفين على اختلاف المنهيين لا لبقاء
الساكنين وعوضت عن الناء في الآخر كما في العدة وكذلك
حكم الاستقامة ونحوها كالأجوبة والاستجابة ومن ثم أي ومن
أجل أن حكمها حكم العدة حذفت الناء في قوله يواصل وأقام
الصلوة أصلها أقامة الصلوة حذفت للإضافة كما حذفت في عداً الأمر

وهي الثانية الزائدة عند الحذف
وسميها بالزائدة على عين العين
عند الحذف

وتقول في الحاق الضمائر وعدو اة ويجوز ان يجب في وقت
ادغام الاله في الناء لقرب مخزجها فكانت من جنس واحد فتقل
فيجب الادغام المستقبل بعد اة اصله بعد بدل ان
حروف ما فيه حروف المضارعة والفاء في الما في واو
فيجب ان يقدر الواو في المضارعة بعد حروف المضارعة فتوجب
ان يكون الاصل بعد حذف الواو لانه يلزم الخروج
من الكسرة التقديرية اعني الاء الى الضمة التقديرية الى
الواو ومن ضمة التقديرية الى الكسرة الحقيقية التي هي كسرة
العين ومثل هذا الخروج مستقل وليس كذلك يوعده سبولة
النطق به لانضمام ما قبلها فذلك ثبت في احد ما سقطت
في الاخر وهذا الثقل وان لم يزم من اجتماع هذه الامور الثلاثة
الا انه لما لم يكن حذف غير الواو تعين الواو للحذف
وان لم يزم منه ايضا تنو الى الكسرات الا انه يكون من ف
نذف الاخر من من ثم اي من اجل ثقل هذا الخروج لا يجزى لوقته
على وزن فعل بكسر الفاء وضم العين اذ فيه خروج من الكسرة الى الضمة
وفعل بالعكس اذ فيه خروج من الضمة الى الكسرة ولهذا جعلوا
هذه الصيغة في الفعل بمعنى غير معقول كما امر الاحبك بكسر الفاء
وضم العين ودل على العكس فلما استقل احد ما وحده
فكيف اذا اجتماعا وحذفت الواو في تعد ما خواتها ايضا
اي كعبه وان لم يوجد العلة المذكورة في بعده في المشاكلة
واطر الباب وحذفت الواو في مثل يفتح ويقع ويصح
ويبرع وبطأ لان اصل يوضع بكسر العين وكذا اصل امثال
حذفت الواو للعدة المذكورة في بعده ثم جعل يفتح مفتوح

80 مفتوح العين نظر الى حرف الخلق فان حرف الخلق ثقيل فيكون
فتحة العين مقابلة لثقل الاله بره عليه انه لم تعد الواو بعد
زوال المانع اعني كسرة ما بعده ويشكل ايضا بفتح بعد وفتح
يسع فان ما فيه ويسع مكسور العين فلم حكم بانه في الاصل
يفعل مكسور العين وهو ثا ذو الجواب انه وقعت
هذه الافعال محذوفة الواو مفتوحة العين فذكر في ذلك
التدويل لانه يلزم منه حزم قاعدتهم والاثني ثم بذلك
وكذلك جميع العمل المذكورة في هذه الفن فانما مناسبا
تذكر بعد الوقوع والاصل هو السماع فاحفظ هذا فانه ينبغي
في مواضع كثيرة ولا تحذف الواو في يوعده لان اصله يوعده
فلم يوجد العلة الموجبة للحذف وانما كانت الهزة المقيدة
مانعة عن سقوط الواو مع انها مانعة عن قلب الياء واذا
في يوسر لانه على تقدير سقوط الواو في يوعده بقى الثقل بالخروج
من الضمة الى الكسرة فلم يترك الاصل لان الواو تقوت
بضمة ما قبلها فتقوت على اليات الامر عد الى وانما لم
يذكر حذف الواو في الامر لانه فرع المضارعة فيعلم حكمه من حكم
اولانه ما هو من تعد بلا واو واسم الفاعل واعد بسلامة
الواو والمفعول موعود بسلامتها والموضع موقوف بسلامة
الواو على مفعول بفتح اليم وكسر العين والاسم مبعدا اصل
موعود على وزن مفعول بكسر اليم وفتح العين فقلت الواو يا
سكونها وكسرة ما قبلها وهم اي الصريون يقلبون بها اي
الواو يا بالحاجز المانع في كونه في اصل فتوة مصدر من باب
نصر بمعنى الحفظ وذلك كالحاجز بها والنون السكونية

وغير الحاجز اي في موعده يكونون اي الصرفيون اقل منهم مع
الحاجز اي بالطريق الاول واعلم ان ابن الحارث اعتبر
الحرف الساكن ما خرجت حكمه بان قلبه واوتنوة يا
لعدم كسر ما قبلها ويعضد عدم كتابة نبرة تحت بالالف
ونبرة بالواو ودون بالياء ونقل السيد كن الدين رحمه الله
انه من اعني ابن القطاع ان باء قينية اصلية لانها من قنت
لان قنوة فان مصدر قنوت قنوة فعلى هذين القوتين
لا استشهدا في قنية الا ان الظاهر من كلام الرخشي لما
كان باء قينية مقلوبة من الواو وان هذه القلية على القياس
تبوء المص في ذلك ولعل ما ذهب اليه الرخشي والمص
اظهر اذير دعي ابن الحارث جواز الالة في شمال وعدم
جواز ما في عينا ويرد على المنقول من ابن القطاع ان محي
قنت قنية لا يمنع من استعمال قنوت قنية بالقلب ايضا
الباب الخامس في الاجوف اي معتل العين قد
على الناقص لنقدم العين على اللام ولانه يصير في اجزاء
على ثلثة احرف وان قص يصير فيه على اربعة احرف
والثلاثة متقدمة على اربعة ولانه بعض الاجوف لا يقتل
بخلاف الناقص ويقال له اي نحو قال المستر اسم الاجوف
اجوف نحو جوف اي ما هو كالجوف من عن احرف الصمغ او لوقوع
حرف العلة في جوفه ويقال له ذو الثلثة لصيرورته على ثلثة
احرف في المنكلم في الثلاث الجرد ويسمى غيره في الثلثة تبعاً
له ولما كان المنكلم مقدماً على غيره كما مر اجتزاه المعوق في جرد
الاجوف على ثلثة احرف وان كان المختار ب ايضاً

ايضاً كذلك نحو قلت فانه وان كان جملة الا ان الصرفين تيمونه
الفعل الماضى للمنكلم لث ان اتصال التغير المرفوع بالفعل خصوصاً
للمتصل فكانه حرف من حروف وهواي الا جوف من ثلثة ابواب
بالاستقراء من باب نحو قال يقول ومن باب ضرب نحو يا
بيح ومن باب علم نحو خاف يخاف واما باب حسن فلم يكن منه
الا طال بطول وله لك لم يعجزه قال بعض الصرفين اصلاً
ضابطاً لما قول في باب الاعلال اما متعلق بقول
شاملاً فيكون شاملاً في قوة قولنا شاملاً لا انواع الاعلال
واما متعلق بقول فيكون التقدير قال بعض الصرفين فوفق باب
الاعلال اصلاً متاد ولا يجمع انواع الاعلال في حذف صلة
الشمول له لانه صلة قال عليها واما صفة بعد صفة لا صلة
يخرج اي يحصل جميع المثلل الاحكام المتعلقة بالاعلال منه
اي من ذلك الاصل وهو اي ذلك الاصل قولهم ان الاعلال
في حروف العلة حال كونه في غير الفاء الذي وقع الابداء
فانه ليس قبله شيء حتى يدخل في ستة عشر وجهاً واما الفاء
الذي لم يقع في الابداء فهو داخل فيها نحو موسر وميزان
يتصور فيه ستة عشر وجهاً لانه اي الثاني يتصور في
حروف العلة التي هي غير الفاء الابداء اي اربعة ادوية
الحركات الثلثة والسكون ويتصور فيا قبلها ايضاً
اي كما يتصور في حروف العلة كذلك اي مثل ما يتصور
في حروف العلة من الحركات الثلثة والسكون
فاضرب الاربعة الاولى التي هي احوال حروف العلة
من الحركات الثلثة والسكون في الاربعة الثانية

اصلاً

الى هي احوال ما قبل حرف العلة من الحركات الثلاث والسكون
 حتى يحصل كسنة عشر وجهان من حروف العلة الساكنة
 التي فوقها اي قبلها فكان ما قبل الحرف فوقها ساكن لتعذر
 اجتماع الساكنين فيبقى لك خمسة عشر وجهها الاربعون
 منها حاصل اذا كان ما قبلها اي ما قبل حرف العلة مفتوحا
 وحروف العلة مع احد احوال الاربعون نحو قول مصدر ما وبيع و
 خوف وطول ولا يصل صورة الاولى وهي ما كان حرف العلة
 فيه ساكنا وما قبلها مفتوحا نحو قول لان حرف العلة اذا سكنت
 اي وجدت على صيغة السكون جعلت من جنس حركة ما قبلها
 في جميع الاوقات للين عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها
 اعني الحركة فان الحركة بعد الحرف لما ذكر في علم الكلام ولان
 الالبته ابا الساكن اذا كان مفتوحا اعني حرف متفتح
 بالاتفاق واما الالبته ابا الساكن الصامت اعني حرف
 المد فقد جوزه قوم ولا شك ان الحركات ابعاض
 المسنونات لما ذكر في ذلك العلم فكما لا يمكن الالبته ابا المفتوح
 لا يمكن الالبته ابا بعضها ويمكن الالبته ابا الصامت
 الساكن فيجوز ان يقدم الصامت الساكن على الحركة
 ولا يجوز ان يقدم الحركة على الحروف ولا يلزم الالبته ابا الساكن
 المتمتع اتفقا كما ميز ان اصله هو ان قلبت الواو باء
 ويوسر اصله يسم قلبت الباء واوا الا اذا انفتح ما قبلها
 الى الاوقات انفتاح ما قبلها فانها لا تجعل من جنس حركة ما قبلها
 لحقة الفتحة والسكون يعني ان القلب انما هو تخفيف
 واذا كان حرف العلة ساكنا وما قبلها مفتوحا فالتخفيف

حاصلة فلا يحتاج الى القلب وعند بعضهم يجوز القلب
 نحو قال نظر الى العلة المتفتحة وقصد الى زيادة التخفيف
 وقد جاء ثبت اليك فتقبلنا بنى صمت اليك فتقبل صامت
 اي توبيت وصوت في ذكر الواحد في تفسير قولهم ان هذا
 لسان خزان قال ابن عسكس رد على لغة الكارث وحس قبيحة
 من اليمن ويعمل نحو اغريت اصله اي الباء واو ساكن اذا اهل
 اغريت اغريت قلبت الواو باء ولكن كانت ساكنة وما قبلها
 مفتوحا يتبع اليقوي كما يجب ان شاء الله تعالى وطرد الباب
 ليكرم وتكرم تبعا لاكرم وكيفام تبعا لقام واطراد الباب
 لا يفتحه اصالة المتبوع وفرعية التابع كما مر في اول الكتاب
 ويعمل كوكب كيونونة اذا اصله كيونونة بالواو لانه ما هو من الكون
 مصدر كان يكون مع سكون الواو وانفتاح ما قبلها وانتم
 قلتم اذا كان كذلك لا تعمل لان اصله اي اصل لفظ كيونونة كيونونة
 عند الخليل يوزن فيعلولة اجتمعت الواو والياء وسقط
 احد هما بالكون وقلبت الواو باء فادغم الباء في الباء
 فصار كيونونة كما اذغم في ميت ثم خففت الثانية
 المتحركة التي هي عين الفعل لانها لما تغيرت بالقلب من الواو
 انهم هذه التغيرين التغير الثاني بالحذف لان التغير يوسم
 بالتغير فصار كيونونة كما خففت تلك الباء في ميت
 الا انهم التزموا هذه التخفيف في كيونونة لكثرة حروف الكلمة
 مع ثانياً الثاني ولم يلزموا في ميت لعدم هذه العلة فيه
 والحاصل ان كيونونة مغيرة عن اصلها صلات اذ ليس كلامهم
 فعولن الماناد كعوصوف وقال البحر يولي من الخليل انه

وسقط ميت على وزن فيعير قلبت الواو باء
 كما مر في اول الكتاب

مؤخر كينونة كذا العين بليل عوده اليه في قوله حتى يعود
الوصل كينونة وجود فيقول كينونة وهو كل شئ لا بدوم على
حالة واحدة ويقتضي كسب قال الشافعي في كتابه ان يدرك
منهاية الحب فيها فيستعور وقيل في الكون فيكون اصلها في اصل
كينونة كينونة بضم الكاف على وزن سر جوبة وهي الطبيعة
ثم فتح الكاف في غيرت بابه الى ضمة اول فتى ثم بابه الى الواو
ياء كما عند العرب من لا يصير الياء واو ان نحو الصيرة مصدر
صار يصير والغيوبة مصدر غاب يغيب والقيولة
مصدر قال يقبل اذ لو بقى على صيرة مثلا بضم الزم قلب
الياء واو السكون في وانضمام ما قبلها فيقلب الياء او يثبت
ثم جعلت الواو في الوايات ياء تبعا للبيانات ولم يعكس
لكنها الى البيانيات بالنسبة الى الواويات على ان تحذف
اول من الثقل وقوله في لا يصير آه وقوله تبعا للبيانيات
اشارة الى ان ما يميز من ان الامر في هذا لو كان كما
قال الكوفيون لم يكن لا بد الى الواو ياء والضم فتى وقوله
وسمى ثالثة في تسمية قوله لكثرة نها الى الياء لا اجل
قلة الواويات لا يكتفي من الواويات غير الكينونة واليكونة
مصدر دام يدوم والسيدة مصدر سا ويسود
الربيعي مصدر راع يراعي بمعنى تاء قال الامام ابن جني
في التلخيص الالفية اي فيما كان ما قبل حرف العلة مفتوحا
مع الحركات الثلاث في حرف العلة كوينع وخوف وطول
تسكن حرف العلة او لا تخفف اي لا تحصل الخفة ثم تقلب
الفاء وقوله لا سنداء الفتى الالف اشارة الى

الى اشتغال المانع المقتضى وقوله ولين عكبة السكون اشارة
الى انتفاء المانع وهذا الاسكان والقلب انما يتحقق بشرط
سبعة اشارة الى الاول بقوله اذا كن اي حروف العلة
في فعل ثقلته او في اسم على وزن فعل ثقلته بالفتحة والى الثاني
بقوله اذا كان وهو ظرف لقوله اذا كن حركته غير عارضة
اذ العارض كالمعدوم فيحصل الخفة فلا يحتاج الى الاعلال
والى الثالث بقوله ولا يكون فتى ما قبلها في حكم السكون
او لا يبقى في الفتحة في قوة الاسنداء الواو للعطف
والجملية الحالية عطف على اذا كان لان الحال في معنى المنظر
فيجوز عطف عليه فيكون تقدمه اذا كن في فعل وقعت
كون حركته غير عارضة وحال عدم كون فتى ما قبلها في حكم السكون
وحال عدم وجود الاضطراب في معنى الكلمة في حرف العلة
وحال عدم اجتماع الاعلال على الاعلال وحال عدم
الزوم ضم حرف العلة في مضارع فعل اي ماضي فيه حرف العلة
وحال عدم ترك الاعلال حروف العلة للدلالة على الاصل
واشارة الى الرابع بقوله ولا يكون اي لا يوجد في معنى الكلمة
اضطراب وتترك اذ لا يبقى فيها على تقدير الاعلال ما
يحل على اضطراب معناه والى الخامس بقوله ولا يجمع
فيها على تقدير الاعلال لان اذ هو مخجل بالكلمة هو الى
الاسم بقوله ولا يلزم ضم حروف العلة في مضارعه
اي مضارع الفعل الذي هو المانع اذ هو مرفوض والى السادس
بقوله ولا يترك الاعلال لانه على الاصل اذ يفتى
العرض على تقدير الاعلال ولما كان الاصل في هذه الشروط

هو الشرط الاول اذا هو متعلق بنفس الكلمة وزاتها وباقيها
اما متعلق بحركة نفس حروف العلة او حركة ما قبلها او اعلاها
من حيث ترتيب مفردة او فوت مقلدة واما متعلق
بمعنى الكلمة فانه وجعل بواقي الشروط فيود الى طرفها او حالها
ثم قدم الشرط الثاني على الثالث لان الثاني حال حركة
نفس حروف العلة الى معنى العلة للاعلا والى الثالث
حال حركة ما قبلها وحال نفسها مقدم على حال غيرها وايضا
مفهوم الثاني وجودي لان قوله غير عارضة وان كان
العدول يجب الظاهر الا ان المراد منه التخصيل على ما يشير اليه
ان شاء الله تعالى وقدم الثالث على الرابع لان الثالث
حال الكلية بالنظر الى نفسها والرابع حالها بالنظر الى معنائها
ولا شك ان الاول مقدم على الثاني وانما قدم الشرط الرابع
الاول على الثلثة الاخيرة لان الاربعية الاولى متعلقة
بقابلية المحل وامكان الاعمال والثلثة الاخيرة متعلقة
بترتيب الف واول ترتيب فوت المصلحة على الاعمال
بعد امكنه في ذاته والاول مقدم على الثاني وقدم
الخامس على السادس لان الخامس نفس وفي نفس
الكلمة والسادس في وفي غيرها وقدم السادس على
السابع لان دفع الضرر مقدم على جلب المنفعة فانهم
وذكر الشرط الثاني بلفظ الما في حيث قال اذا كان لكونه
من سبب يكون الحركة لازمة غير عارضة وتضمن بالعدول
الى المضاع والى غير الشرطين الاولين تنبها على تفاوت
احال بينهما وبين غيرهما بالوجودية والعدمية وبالمتعلق

بالمتعلق بنفس الكلمة ونحو ذلك في فرض وزود الاعمال عليها
والمتعلق بغيرها ومن ثم ان من اجل ان الثلثة الاخيرة تعتبر اذا
تحقق جملة الشروط السبعة المذكورة يعبر عن قول اصله قول
وكذا دار اصله دور اسكت الواو فيها ثم قبلت الف
او هو الشرط المذكور فيها اذا الاول فعل والثاني اسم
على وزن فعل ووجودها في الشرط المذكور فيهما ظاهر والاسم
الذي هو قول ويعمل مثل ديار مع ساقته الى قول للثابتة
غير جميع ما لا يعمل فيه حروف العلة لا تنفعا الشرط ليدان يقع
الفصل بين ما يعمل لاجتماع الشرط وبين ما لا يعمل لا تنفعا
شرط الا انه قد اتم ما يدفع السؤال المقدور وعنايته لنا نسبة
لما تقدم في تحقق الاعمال واصل ديار دورا اعلى تبعا لواصله
يعني دار وهو قد اعلى كما هو يعمل مثل قيام اصله قوام تبعا
لفعله اعنى قام وهو قد اعلى كما نرى ويعمل مثل سباط اصله
سوط تبعا لواء واحد كما قال في ديار لان واحده لم يعمل
بل كان في حكم ما اعلى ب و او ه و هي اي و او سوط وان
لم يعمل الا انها مشابهة بالف دار في كونها مبنية الى ساكنة
والدار قد اعلى فكان سوطا قد اعلى لثابتة بما اعلى اعنى
يعمل بهذه الاشياء التي هي ديار وقيام وسباط وان لم يكن
افعالا على وزن افعال وان جده الوزن نظر الى المعنى
او معنى قول ولا على افعال ولا على وزن فعل للمبنى بوعت
للك الاشياء التي هي دار وقام وسوط واعلم ان هذه
الاشياء التي اعلى بالتبعية وان لم تكن من الثلثة الاخيرة
التي اشترط ابن جني في اعلاها الشرط المذكور الا انها

لأننا سنبينها فيكون حرف العلة ما قبلها متحركين وذكرنا قول
ولا يعمل غطف على قوله يعمل في قوله ومن ثم جعل نحو قال
أي من أجل أن التثنية الأخيرة إنما تعمل إذا وجدت الشرط
المذكورة اجمع لا يعمل نحو كحوت جمع كالحك والحوت
جمع الحائين وحيد كدهو الحمار الذي يميل عن طله
لثنت له وصورة كاسم ما يقرب المدينة لا تشاء الشرط
الاول فيها وهو واحد الامر من اما انتفاء الامر الاول اعني
كون حرف العلة في افعال قطاهم ولذا لم يغير في
واما انتفاء الامر الثاني اعني كونهن في اسم على وزن
فتوضي له بقوله كحوت وحقق عن وزن الفعل بعلامته
التانيث وهي التاء في الاولين والالف في الآخرين
وقيل انما لم يعمل حرف العلة في هذه الاشياء فتيه لکن
هذه الاشياء وحروف العلة في هذه الاشياء على الاصل
أي على ان اصل حيد كياء واصل غيره واو ولو اعلل لم يعمل
ايتها واو كى وايتها يائ ومن ثم لا يعمل نحو دعوا القوم لمرور
حركته بسبب التفاء الساكنين فلم يوجب الشرط الثاني في
اعني عدم عروض حركه حرف العلة ومن ثم لا يعمل نحو عور
واجتنور لان حركة العين في عور وحركة التاء في اجتنور
في حكم السكون لان العين والعين والتاء في حكم الساكن أي
العين في عور في حكم عين اعور لانه بمعناه والتاء
في اجتنور في حكم الف تجاوز لانه بمعناه فانتفى الشرط
الثالث وهو عدم كون فتيه ما قبلها في حكم السكون وانما
حمل التثنية هنا على المزيدية لانهم يقولون الاصل في الالوان

ن والعيوب افعال وافعال بدليل اقتضاها بها والبواقي
مخفوفات منها فلا يعمل الاصل وهذا عكس اثر الابواب
فان في سائر الابواب يتبع المزيد الجود ومنها يتبع الجود
المزيد ومنهم من لم يلجح الى عدم اعلال الاصل الذي هو افعال
وافعال فاعل الجود فقال عارب عاربهم وسأله نظير الغيب
عنه اعارت عنه ام تعار افعالهم في اعمار للاستفهام
والالف في تعار امهلة من نون التاكيد المتحققة اصل
تعارن قال في الاقليل لقول اعارت وعينه عندي وهو
انه اسند الفعل الى العين بخلاف قولهم عور الرجل فاعمل
مسند الى الرجل لا الى جزء منه ولا شك ان الغيب
المضاف الى الكل على رتبة من العيب المضاف الى
الجزء فلما انتقلت رتبة الغيب سارع ان لا ينتفت
اليه في كونه عيبا فتيه كان عارب ليس من الافعال الغيوب
فلذا لم اعل وانما لم يعمل اعور لعدم موجب الاعلال
سكون ما قبل الواو وشرط قبلها الف ان تكون متحركة
وما قبلها مفتوحا او مكولا على ما كان ما قبلها مفتوحا مخرج
ابن الحاجب ومنها ليس كذلك اذ لا شيء يحمل عليه اذ
هو اصل عور كما ذكرنا فلا مجال للحمل عليه مع انه لم يعمل
عور الا ان ابن الحاجب ناقض نفه حيث قال ولم يعمل
باب اعوار واسود للبس فالواجب عليه ان
يقول لعدم موجب الاعلال وهذه الذي ذكرناه يوافق
ما في الصحاح حيث قال فيه انما صح اعور ليسكون ما قبلها اللهم
الا ان يقال انه نظر الى ان عور مثل في واعوار سدا

فان شئت اصل السداسه ولم ينظر الى استعمال الالوان والعجم
والحاصل انه نظر الى جانب اللفظ دون جانب المعنى كما نظر
من اعترض الى انه كلمة من باب فاف فوجب الاعمال
فاعمل في يكون ما قبل الواو في اعتراف حكم المفتوح فوجب
ان يعمل بفعل القلب والاستقاء الا انه لم يعمل للثاني
بمضارع في عمل لم يعمل تجاوز لعدم موجب الاعمال السكون
ما قبل الواو ولم يستعمل ما قبل هو عليه اذ لم يكن جازم الجوار
مع ان الالف لا يقبل نقل الحركة اليه ولو اخرجت في الجيم في
تجاوزنا ان الالف ليس كما جزو قلب الواو والفاء
لزم حذف احدي الالفين لتجاوز السكتين فيلتبس
بمضارع باب علم في الوقف وسمى انه لا يعمل نحو الجوان
منه يدل حركته على اضطراب معناه لان في معناه اضطرابا
وحركة فلم يوجد الشرط الرابع وهو عدم وجود الشرط الاضطراب
في معنى الكلمة ونحوه عن وزن الفعل بزيادة الالف
والنون فلم يوجد الشرط الاول ايضا ولم يذكره المصنف لان
مقصوده بيان انتفاء الاعمال لانتفاء شرط واحد
من تلك الشروط السبع والموتان محمول عليه اي على الجوان
في عدم الاعمال وان لم يوجد في معناه اضطراب لانه
نقيضه والنقيض يحمل على النقيض ولو ذكر في انتفاء الشرط
الاول لكان له وجه الا انه اراد التنبه على انه كما ان الاعمال
يكون بالبعية والحمل على ما يناسب كانه في ديار وغيره يكون
عدم الاعمال ايضا بالبعية والحمل على ما يناسب وراعى
صفة الطباق ومنه لا يعمل نحو طوى في لا يجتمع في

فيه اعمال لان اذ قد اعطى طوى مرة اذا صله طوى قبلت الياء
الف فلم تغيب الواو الف لانتفاء الشرط الثاني وهو عدم
اجتماع الاعمالين بتقدير الاعمال ولم يعكس لان الاعمال
بالاخر اوله ولم يعمل طويا لانه محمول عليه اي على طوى في عدم
اعمال الواو وان لم يجتمع فيه اعمال لان ولا يعمل نحو حين
بقلب الياء الاولى الف في لا يلزم ضم الياء في المضارع
اي في مضارعه يعني لانتفاء الشرط الثالث وهو عدم
لزم ضم حرف السكون في مضارعه يعني اذا قلبت العين من حبي
الفاد قلت حائي كجئ مستقبل في حائي يعني وجب
القلب في مضارعه ايضا تنعالا في كحائي فاف في
ومن ثم لا يعمل نحو القود والصيد من يدل على الاصل يعني
لانتفاء الشرط الرابع وهو عدم الزك لانه على الاصل
يعني لو قلبت واو القود الفاد قبل الفاد لم يعلم انه واو اي
اوي اي والصيد الاربعه الاخرى من تلك الحروف عشر وجها
كائنه اذا كان ما قبلها اي ما قبل حرف العلة مضموم مع الاووال
الاربعه لحرف العلة نحو ميسر وسبع ويغزو ولن يدعوك جعر
حرف العلة في الصورة الاولى اعني ميسر واو الضمة ما قبلها
ولين عيكه اليه كن فصار ميسر وحرف العلة في الصورة
الثانية اعني سبع سكن للتحفة لنقل الحركة على الياء خصوصا
بعد الضمة ثم يجعل واو الضمة ما قبلها وولين عيكه اليه كن
فصار بوع وهذه لغة واذا جعلت حركة ما قبل حرف
العلة ان الياء في الصورة الثانية من جنس وهو الكسر
بعد تشكيل حرف العلة كما هو الاصل في اعمال الياء ولهذا

كذا

كان بيج افصح فصار بيج وهذه افصح وحرف العلّة تسكن
الصورة الثالثة اعني يغزو للخفة لتقل الفتحة على الواو
فصار يغزو سكن الواو ولا تقل حرف العلّة في الصورة
الرابعة لخفة الفتحة على الواو والمقصود من الاعلال الغفيف
وهو ما صل بدونه من شيء اي من اجل ان الفتحة خفيفة
لا يعمل غيبه بضم العين المعجمة وفتح الياء مبالغة غايب
ولا ثورة بضم النون وفتح الواو مبالغة تأني كضعف مبالغة
ضامك كلم الرابعة الاخرى من تلك الوجوه ثابتة
اذا كان ما قبلها اي ما قبل حرف العلّة مكسور مع الاعلال
الرابعة حرف العلّة كخو موزان وداعوة ورضوا
ترمين وفي الصورة الاولى اعني موزان تجعل حرف العلّة
وهي الواو يا لما من ان حرف العلّة اذا سكنت جعلت
من جنس حرف ما قبلها وفي الصورة الثانية وهي داعوة
تجعل حرف العلّة وهي الواو يا لا سنة ع ما قبلها ولين
عريكة الفتحة لكنها اخت السكون فصار داعية ولا
يعمل مثل دول مع انه من الصورة الثانية لان الاسماء
التي ليست بمشتقة من الفعل لا تعمل بحال لخفها بعدها
من الفعل التقبل الا اذا كان اسم منها على وزن الفعل
في يعمل كخو دور وهو الدول ليس بمشتقة من الفعل
ولا على وزن الفعل وهو ظاهر وفي الصورة الثالثة
وهي رضوا تسكن حرف العلّة للخفة لتقل الفتحة على الياء
ثم خفف حرف العلّة لا يجمع السكنين ثم يضم ما قبل واو
الجمع لبيانها عن الغير فصار رضوا وفي الصورة الرابعة

الرابعة وهي خو ترمين مثلها اي مثل الصورة الثالثة في الاعلال
اي تسكن الياء من ترمين لتقل الكثرة عليها ثم خفف لا يجمع
السكنين الوجوه الثلاثة من خمس عشر وجها كاي نت
اذا كان ما قبلها اي ما قبل حرف العلّة حرفا صحيحا سكن
او ما هو حرف مع حركات حرف العلّة كخو يخوف ويقول
بعض حركات الحرركات حرف العلّة في هذه الثلاثة
اي ما قبلها من الضعف حرف العلّة لانه حرف تولد من
الحركات وقوة الحرف الصحيح ولكن يجعل حرف العلّة
في يخوف الفتحة ما قبلها سبب نقل فتحة الواو اليه ولكن
عريكة السكن العارض سكونه وانما قال العارض لان
الاعلال انما هو للتخفيف كلما فاذا كان سكونه عارض
لا يجعل الخفة اذا الحركة ثابتة في التقدير فيجب الاعلال
بخلاف ما كان اصليا كخو الكف فانه لا يحتاج الا الاعلال
لحصول الخفة بالبقية والسكون الاصلي فصر ن بخاف
وبيج ويقول ولا يعمل كخو اعين جمع عين واو دور
جمع دور وافوس واثوب واثيب مع انها من مهور
الوجوه الثلاثة من لا يلتبس بالافعال نحو اعين جمع
باعتبار المعنى فاذا قوبل بالافعال وهو جمع ايضا انقسم
الا فاذا الى الاحاد فيلتبس كل واحد من ذلك النحو بواحد
من الافعال مثلا اذا اعتل اعين تقل الحركة وكسر العين
صيانة للياء وقبل اعين التي سبب مضارع ع اي
يعين بمعنى اصابه العين وكذا الواو اعتل دور تقل الحركة
وقبل دور التي سبب مضارع د اي يدور ولا يعمل كخو

توجد مع انه تلك الصورة لا يجل الا كما في فانه ملحق
بجعله ولا يعمل كوقوم مع انه من الوجوه الثلاثة مع لا يلزم
الاعلال في الاعلال اذا اصله قووم فلو نقلت حركة
الواو الثانية الى الاولى لكونها في حكم الحرف الصحيح اذ الجنس
بالجنس يتقوى وقيل الفالزم ان يقب الواو
الاولى ايضا فالا لانتقاج ما قبلها وتحركها حركة لا
غير عارضة از معنى عروض الحركة ان لا تكون ثابتة مستقرة
وتكون في معرض الزوال بعد تحرك الحرف بها حركة الواو
في دعوا القوم اذ لو قلت دعوا زيدا او وقفت
على دعوا وا ابتدأت القوم لم ثبت بزل نزل بجلاف
حركة الواو الاولى بعد التحرك بها او نقول انها وان كانت
عارضة الا انها ليست في خارج بل في احدى حروف الكلمة
فكانها اصلية غير عارضة ولذلك جاز اخصم بالمجئبة مع
الحاء ولم يجز اخصم مع المجئبة وفصح الحاء كأمر وانما لم
نكتف بان يقول لكن لا يلزم اجتماع الاعلال بل قال
مع لا يلزم الاعلال في الاعلال لان الاعلال الثاني
يلزم في الاعلال الاول بجلاف كخو طوي ولا يعمل كخو
الرمي مع انه من الوجوه الثلاثة مع لا يلزم الحرف الكن
في اخر المعرب بالحركة من غير ضرورة اذ لو نقلت حركة
الباء الى الميم ثم قلبت الباء في النصب لفتحها
قبلها وتحركها في الاصول وكسر الميم في الحركة لان المنقول هو الكسر
ولا موجب لتغيره وابق الباء على حال لما وافقه حركة ما
قبلها يا وضم الميم في الرفع وقلب الباء واو او ابدل

لضمة كسرة لصيانة الباء يلزم في اخره حروف كمن في الاحوال
كلها لا ضرورة اذا اصل الحذف حاصل يسكون ما قبل
ولهذا احتمل الحركات الثلاث وقوى عليه كما حصل
اذا سكن هو نفسه بجلاف العصافان ما قبله فيه متحرك بجلاف
كخو كوف ان لم يلزم من الاعلال مختلور ولا يعمل كخو تقويم
وتبيان ومقوال وتجيب طمع انها من الوجوه الثلاث
مع لا يجتمع الكنان فيها بتقدير الاعلال بالنقل والقلب
فان اجتماع الساكنين مختلور في نفسه ومع ذلك سند مختلور
اخر وهو الاتباسر في كل واحد منها اما في تقويم فلانه
لو اعل وقد فاحد الساكنين وقيل تقوم ببشر بمضارع اقام
في الصورة وبمضارع بفعل الكسر في الوقف واما في تبيان
فلانه يلتس ببناء بالم يسم فا علم من مضارع بان يبين
في الصورة او ببناء ما سمى فا علم من مضارع بفعل بالفتح
في الصورة واما في مقوال وتجيب طمع انها من الوجوه
مفعال واما مقول وتجيب طمع انها من الوجوه
الثلاثة ولا يجتمع الكنان فيها بتقدير الاعلال لان
منقوض من المقوال ومن التجيب ط اذا اصلها مقوال و
مخاطبة فلا يعمل مقول تبع المقوال ولا تجيب تبع الحال
الى التجيب فان قيل لم يعمل الافان بالنقل والقلب واصل
اقوام مع حصول اجتماع الساكنين فيها اذا اعللت
كاعلال اخواتها من التقويم وغيره فلنا اعللت تبع القام
فانه ثلاثة اصل في الاعلال اي اباح خروجه التبعة مختلور
اجتماع الساكنين ومع عدم الاتباسر كخو احد الساكنين

بسبب تعويض الاء بخلاف اخواتها فان قيل لا يعمل التقويم
تبعاً لاقام وهو ثلثه اصلي في الاعمال قلنا لانه ابطر قوله
اي القائل وقوله قوم مقول القول استبعاد قيام
للتقويم اي ابطر قوم ان يطلب ويستدعي تبعية التقويم
في الاعمال وان كان قام ثلثه اصلياً في الاعمال
لقدوة قوم في الاضوة مع التقويم لانه فعله وهو مصور
وليس قام في الاضوة مع التقويم تلك المرتبة فلم يستبعد
في الاعمال ولا يصح اقام ان يكون مقولاً لاقام هذا جواباً
دخل مقدر وهو ان يقال لم لا يجوز ان يتقوى قام في استبعاد
التقويم باقام فانه قد اعترض قام واجواب ان اقام
وان اعترض قام الا انه اعترض تبعية قام ولم يعزل بالاحالة
والاستقلال فلما اعتبر باعمال فكان اعلال هو الاعمال
قام فلم يكن اعلال شيئاً اخر غير قام فلا يصح ان يكون
مقولاً لاقام وهذا معنى قوله لانه اي اقام ليس من ثلثه
اصلي ولا يعمل مثلاً لقوله فعل العجب واغلبت المرأة اي
سفت ولما الغلب وهو بالفتح اسم لمن المرأة الكامل والسيوف
اي غلبت مع انما الوجه التثنية حتى يدلل على الاصل
انه واوتي اوبائي وقول في الحاق الضام قال ثانياً لاقالوا
قالت قالت قلن قلت قلتما قلتما قلت قلتما قلتن قلت
قلنا اصل قال قول كنز فجعل الواو الفاء كما في كاجعل الذي ذكر
في التثنية الاخيرة من الاربعة الاول من ثلثه عشر وخمسا
وهو ان تسكن الواو ثم تقلب الفاء اصل قلن قولن كنزن
فقلبت الواو الفاء لما تم حذف الالف لاجتماع الساكنين

في الاعمال

كنين فصار قلن ثم ضم القاف حتى يدل على الواو المحذوف
ولا يضم الفاء وهو اني في خفض لتلك الالة لان الاصل
في النقل اي فيما يمكن نقل حركة الواو الى ما قبلها فنقل حركة الواو الى
ما قبلها اي ان يفعل ذلك اي نقل حركة الواو الى ما قبلها والالة
عليها لاخذ فيها والاثبات بحركة اخرى من خارج لتلك الالة
لسهولتها الى سهولة حركة الواو في النقل اذ لا شك ان
نقل موجود اسهل من تحصيل معدوم ولا يمكن هذا النقل
اي نقل حركة الواو في قلن لانه يلزم فتى المفتوحة لان حركة
الواو فتى وما قبلها مفتوحة ايضا وهو تحصيل الحاصل وسو كمال
وان لم يكن الاصل فيه انه بحركة من خارج لتلك الالة ولا
يفرق بينه اي بين قلن في جمع المونث من الماضى وبين
جمع المونث في الامر وهو قلن ايضا لانهم لا يعجزون الاشتراك
الضمي اي الاشتراك الغير المقصدي فان هذا الاشتراك
لزم من الاعمال بدون المقصود الى الاشتراك بينهما ويكتفون
بالفرق التقديري صاحب اذا اصل قلن ما ضيا قولن كلام واحد
ام اقولن كما انهم لم يعجزون الاشتراك الضم في معنى
وهو مشترك بين المعلوم والمجهول ايضا اي كاشرة اقلن
واكتفوا بالفرق التقديري بينهما فيه ايضا اذا اصل معلوما
يعني بفتح الباء والياء ويجوز لا يعين بضم الباء وكسر الباء
او وقع الاشتراك بين الماضى وبين الامر في مثل قلن من
غرة الواضع اي من غفلته عن الوضع الاول بان وضع لهذا
اولا قصداً اوله لك ثانياً قصداً غافلاً عن الوضع الاول
فيكون اللفظ مشتركاً بالوضع القصدي من غير الاشتراك

وهذا انما يكون على تقدير ان يكون الواضع غير المدعي كما هو
 مذهب المشيئة فيكون السبب في وقوع الاشتراك
 في اللفظ هو الغرة واما على تقدير ان يكون الواضع
 هو المدعي كما هو مذهب الاشوي فلا يستقيم على هذا
 في وقوع المشترك الالبتداء كما وقع الاشتراك
 بالوضع القصدي من غير قصد الاشتراك من تلك الغرة
 على ذلك المذهب في فعل الاثنين والجماعة في الامر والمآخذ
 في تفعل تقول تكسر تكسر واذا الامر وتكسر تكسر واذا
 في المآخذ وتفاعل كذا تباعد تباعد اتباعدوا امر او تباعد
 تباعد اتباعدوا ماضيا وتفاعل كذا تخرج تخرج تخرجوا
 امر او تخرج تخرجوا ماضيا ولا يفرق بعد الاعمال
 بين فعلين بضم العين وفعلين بفتحها في كذا طعن اصل
 طعن وفعلن اصل قولن لانه ان الشان يعلم من الطويل
 ولم يعمل لانه ليس وزن فعل ان اصل طعن طعن بضم العين
 لا طعن بفتحها لان الفعيل في الصفة المشبهة كمن فعل
 بضم العين فالباء من فعل بفتح العين نادر كالسجين
 من باب نعر ولا جاء الصفة المشبهة من طعن على طعن
 عدم دليل من طول بفتح من طول بضم ناء على الغالب
 كما يعلم الفرق من حقت وبعض من سقبلها اعني يعلم
 من يخاف ان اصل حقت خوفن بالكسر لان باب فعل يفعل
 بفتح العين فيها لا يجزئ الا من حروف الخلق عينا او لا ما و
 ليس في حقت حرقا منها عينا او لا ما فلا يثنى ان من فعل بفتح
 ولم يجز فعل بضم فعل بفتح فعلم ان اصله خوفن بالكسر

واعني يعلم من يبيع ان اصله يبعن يعني لان الالف
 لا يجزئ من فعل يفعل بالكسر فيها ولم يجز ايضا فعل بضم فعل
 بالكسر فتبين ان اصله يبعن بفتح الباء المستعمل قال
 يقول آة اي يقولان يقولون تقول تقولان تقولن
 تقول تقولان تقولون تقولين تقولان تقولن تقول
 تقول اصله يقول كنير واعدار مر وهو ان حركة حرف
 العلة اعطيت الى ما قبلها فحذفت الواو بعد نقل حركتها
 الى ما قبلها في يغلن اصله يقولن لاجتماع الساكنين الامر
 قوله اي قولوا قولوا قولوا قولوا قلن اصله قول كان
 فحذفت حركة الواو الى القاف لما في يقول ثم حذفت
 الواو لاجتماع الساكنين ثم حذفت الالف الى نبرة الواو
 لانعدام الاحتياج اليها بحركة ما قبلها قدم حذفت الواو على
 حذف الالف لان سبب حذف الواو اعني اجتماع الساكنين
 مقدم على سبب حذف الالف اعني عدم الاحتياج اليها
 لان سبب اجتماع الساكنين وهو حذفت حركة الواو مقدم على
 سبب عدم الاحتياج اليها اعني اعطاء الحركة الى القاف
 ضرورة ولو منع التقدم الزمان فلا مجال لمنع التقدم الزمان
 وايضا دفع بقاء الساكنين امر ضروري ولا ضرورة في
 حذف الالف وحذف الواو في قول الحق وان لم يجمع فيه
 الساكنان بحسب الظاهر على تقديم ثبوت الواو بان تقول
 قول الحق لان الحركة فيه جعلت بالجارح وهو لام التعريف
 في الحق فيكون حركة اللام في قول الحق في حكم السكون لان الواو
 كما لعدم فتحه اجتماع الساكنين فحذف الواو فحذف

بجذائ قولاً وقولاً لان الحركة فيها جعلت بالداخلين
 فلم يتحقق اجتماع الساكنين فلم يحذف الواو اي بمنزلة الساكنين
 ولذلك قال وهو بمنزلة الداخلين وانما قال بالداخلين للمبالغة
 في كونها بتلك المنزلة وبما الف الفاعل ونون التاكيد
 اما كون الف الفاعل بمنزلة الداخلين فلما مر من ان الفاعل
 كالج من الفعل فلذا لم يذكره واما كون نون التاكيد
 بمنزلة الداخلين فتعرض له بقوله وهو اي نون التاكيد
 بمنزلة الداخلية لانه يتحقق معنى الفعلية لان التاكيد في
 الحركات يكون ومن ثم ان من اجله بمنزلة الداخل
 جعلوا معه اخر المضارع نبي نحو هل يصعب مع وجوده
 الاعراب وهو حرف المضارعة اذ صار اخره وسطا ولا
 اعراب في الوسط ولم يقع الاعراب على النون لانه
 بالتسوية في كونه في اخر الكلمة والتسوية لا يقع محل الاعراب
 اذ ليس من الكلمة ولا بمنزلة جزء منها فكذلك لا يقع ما يشبه
 محل الاعراب ويحذف الالف في دعاء اصله دعوتها
 قلت الواو الف تحذف الالف لا اجتماع الساكنين
 وان حصلت الحركة في الدعاء وعما بالالف الفاعل الذي هو متحركة
 الداخل لان التاء ليست من نفس الكلمة لانها ليست
 ببيان تاء الفاعل فلم يعبر عنها فاجتمع ساكنان
 تقدير اوان لم يجتمع الحركات في الالف واللام في قولها
 من نفس الكلمة فاعبر عنها فلم يجتمع ساكنان تقدير اي
 ان الحركة والمتحرك كليهما عارضان في دعاء فكانت
 الحركة في حكم السكون والحركة وان كانت عارضة في قولها

فلا الا ان المتحرك ليس بعارض بل هو اصل فتقوى الحركة بمجردها
 فلم تكن في حكم السكون وتقول في الامر نون التاكيد المشددة
 قولن بالفتح قولان قولن بالضم قولن بالكسر قولان تليان
 وتقول بالتحقيق قولن بالفتح قولن بالضم قولن بالكسر قياسا
 الفاعل قائله قائلان قائلون قول وقول وقالة قائله قائلان
 قائلات وقول اصله قول كناصر فقلت الواو الف تحذف
 وانفتاح ما قبلها كما قبلت في ك اصله ك ومن الكسرة
 وجعلواوه الفاعل وقوله في الطرف وعدم اعتبارهم بالالف
 حاشا انصار كان الواو والفتحة فقلت الفاعل كها وانفتاح
 ما قبلها اوله كهم الالف بمنزلة الفتحة فالتحذف كان فكموا
 حذف احدهما والآخر يك الاول لئلا يعود الممدوم مقصورا
 والمقصود اسم معتل اللام يكون ما قبل اخره نظيره من الصحيح
 كعصا وهو نظير فرس والممدود اسم معتل اللام يكون ما قبل
 اخر نظيره من الصحيح الفاعل ك وهو نظير كتاب
 فاذا حذف احدي الالفين في ك او حرك الاول
 لم يعلم ان ما قبل اخره الف في الاصل ام لا وهذا معنى يعود
 الممدود مقصورا ثم لما لم يكن حذف احدي الالفين
 ولا تحريك الاول جعل الالف المقلوبة همزة دفعا لا لتقاء
 الساكنين واختصر الهمزة لقربها من الالف ولا اعتبار
 بالالف اسم الفاعل في قائل لانها ليست بجاذبة مانعة
 حصنة محكمة فلا يمنع من كون القواف ما قبل الواو
 والقواف مفتوحة فقلت الواو الفاعل كها وانفتاح ما قبلها
 فاجتمع الالفان وهو اتفاق الساكنين ولا يمكن استغناء

الالف الاولى له دفعه لانه اى اسم الفاعل في ينسب اليه
ولا يكتفى بالاعراب فارقا لانه يزول بالوقوف وكذا
اى كالف الاولى الالف الثانية في عدم امكان سقوطها
للتباس بالما قبل فحركت الاخرة فصارت حمزة ولم تحرك
الاولى لتلازم تغيير العلامة اذ هي علامة لاسم الفاعل او
حمله على كسبه ونقط هذه الهمزة كما نقطها في يد في
الرساله القطاء وهي التي احدى حروف كل كلمة منها منقوطة
والاخرى غير منقوطة فيكونا لحيث قابل به في خطا
ومكن ان ابا على الفارسي دخل على واحد من التسمين بالعلم
فاذا بين به به جزا فيه فاعل منقوطة بنقطتين من تحت
قال له ابو علي هذه اخط من قال خطي في لفت الى صاحبه
كالغضب وقال قد اضعف خطواتنا في زيادة مثله وخرج
من ساعته ويحيى اسم الفاعل في البعض من الالجوف
بالجذوف اى كذوف العين كجوع من النواع وعمل القى
ولاع من اللوع وهو الهم والمصيبة واحراق العشق القلب
والاصل هاجع ولا يج حذف الالف المقلوبة من العين
على غير القياس فصارت لاع و لاع بوزن قال ومن
فما كجنى كجذوف قوله تج وكنتم على شفا جوف هه اى ما
منهم في حذف العين لما ترو يحيى اسم الفاعل في بعض الالجوف
بالقلب المكاني وهو نقل حرف عاريا عن عارضة من الحركات
والسكون مكان حرف اخر وكل واحد منها معروض لعارض
اخر كجذوف ك اصل ساكن اى اذا لم تقلب بالمكان كان
حقا ان يقال ساكن واصل ساكن وكذا من الشوك وهو

وهو تمام السلاحي من باب علم فوضع العين موضع اللام
واللام موضع العين فقبلت كوه فوزنه فالح فاعل
اعلال غار فعمل هذا يقال جاد في شاك ورايت شاكيا
واما من قال جاد شاك بالرفع ورايت شاكيا بالانصب ومرت
بشاك بالجر فقه حذف حرف العلة التي من العين لميلها للتخفيف
وكثرة قلب الواو الهمزة على مقتضى القياس فيقال شاك
وما واصل واحد فنقل الواو الى موضع الال فتعدر الالباء
بالالف فقدم الحاء عليه فصارت حاد وفاعل اعلال غار فوزنه
عالف ولا يختلج في قلبك استبعاد القلب المكاني
اذ يجوز هذا القلب في كلامهم قوة القسي كبر القاف والسين
اصل قوس وفيها جميع قوس فقدم السين الى موضع الواو
الاولى واخرت هو الى موضع السين فيق القاف والواو
الثانية في موضعها فصارت قوس وبغير الاو غام اذا الاعلال
مقدم عليه فوزنه فلو ج مثل عصور وجمع عصار ثم جعل قسي
بضم القاف اى قلبت الواو الى اع وواو فعول والواو
الى ه لائم بايين لوقوف الواو بين المذكورين في الحرف
في تج والاولى مده زائدة فلم يعتد بها فاجزا فصارت
الواو الى ه لائم كانها وليست الفضة وكانه في التقديم
قوس بواو واحدة او نزلوا الواو الى ه مده منزلة الفضة
فقلب الواو الى ه لائم باء عاقل قلبها في اول فصارت
قوسى فاجتمع الواو والياء والسابقة كنه فقلب
الواو ياء واد غمت في الياء وكسبه واما قبل الياء صيانة لها ثم
كسر القاف اتبا عالمابعد هافصارت قسي كما فعلوا بهذا

الصنع في عصب ووزن النعل النعل قصار عصبتي وزنه فاعيل و
الاصح عدم الانيان فيها ومنه ان من القلب المكاني
ايثيق وزنه اعقل اصله انون جمع ناقه على وزن اعقل
ثم قدم الواو على النون ليسكن ويحصل الحفظة فصلا واثيق
ثم جعل الواو ياء على غير القياس للتخفيف فصلا ايثيق المفعول
مفعول آة اصله مفعول فاعل كما عمل في قول اي اعطى حركة
الواو الا ما قبلها فصلا مفعول فاجتمع الساكن في تحت
الواو والذات انة للمفعول عند سبويه لان الحذف بالراء
اولا لا بغيره وحذف الواو الاصل اي عين الفعل دون واو
المفعول عند سبويه الحذف لان الواو الراءية اي واو
المفعول علامة للمفعول والعلامة لا تحذف وقال سبويه
في جوابه اي في جواب الاخفش ان في جوابه وليد لانهم ان
الواو علامة للمفعول بل هي سباع الضمة لرفع ضمها
كما هو العلامة انما هي الميم فقط بدل على ذلك كونها علامة
المفعول في الميزانية من غير واو ولئن سلمنا ان الواو علامة
لكن لانهم ان العلامة لا تحذف بل انما لا تحذف العلامة
اذ لم يوجد هناك علامة اخرى غير الميم ووزنه وفيما في
في مفعول يوجد علامة اخرى للمفعول وهي الميم فيكون وزنه
اي وزن مفعول عنده اي عند سبويه مفعول بفتح الميم وضم
الفاء وسكون العين وعند الاخفش يكون وزنه مفعول
بفتح الميم وضم الفاء فان قبل اذا اجتمع الراء مع الاصل
فالحمزة هو الاصل كالباء في غارس التنوين واذا
التقيا الساكن والاول حرف مة كحذف الاول كحمار

مر في قول وبع وحذف قلت محذوف انما يكون اذا كان الثاني
من الساكنين حرفا صحيحا واما هنا فليس كذلك بل هما
حرفا علة وكذلك اي لمفعول بفتح اصله ميمو يعني اغل
كاعلال بفتح اي اعطى حركة الياء الياء قبلها فصلا ميمو
يسكون الياء والواو فاجتمع ساكنان الياء والواو في تحت
الواو له فعه عند سبويه على اصله فصلا ميمو بضم الياء
وسكون الياء ثم كسر الياء المنقوطة بنقطة واحدة حتى تسلم
الياء المنقوطة بنقطتين من قبلها واو الضمة ما قبلها وتسلم
البناء من الالتباس بالواو اي وعند الاخفش حذف
الياء اعني العين على اصله له فتح التقاء الساكنين
ولم تقلب واو اعلا ما هو مقتضى القياس لبقاء التقاء
الساكنين فصلا ميمو فاعطى الكسرة لما قبلها لتدل عليها
ولئلا يلتبس بالواو كحمار في تحت هكذا وقع النسخ
التي رايناها والصواب ان لفظة مرقعت سها من
الكاتب لان هذه حوالة توتي اي كما اعطيت الكسرة
لما قبل الياء في تحت اذا اصل بفتح قلبت الياء الفاء
فاجتمع ساكنان في تحت الالف ثم كسرت الياء لتدل
على الياء ولئلا يلتبس بالواو فصلا ميمو ثم جعل الواو
ياء لسكونها وانكسر ما قبلها كما جعل ياء في ميزان
لذلك فصلا ميمو فيكون وزنه مفعول عند سبويه
وعند الاخفش يكون وزنه مفعول الموضع مقال
اصله مفعول بفتح الميم والواو فاعل كما لا علال الذي
في كافي اي بنقل حركة الواو الى ما قبلها ثم قبلها الفاء وكذلك

اي كمال بيع اصلي بيع بفتح الميم وسكون الباء وكسر الهمزة فاعل
اي اوقع الاعمال فيه كما اوقع في بيع بلا ذوق والتقدير بالحق
التقدير في بيع بين الموضع اي اسم المكان ومن اسم
المفعول فان تقديره بيع ع واسم مكان بيع كحارو
كيف لا يكتفى به وهو اي الفرق التقديرى معبر عنه وذلك
كما اي كما عتبرهم اياه في الفلك بضم الفاء وسكون اللام
فانك اذا قدرت سكونه كما سكون عينه وهو اللام سكون
عين السم القيم والسكون جميع سند بفتح تحتين يكون ان الفلك
بمعناه قوله مع حقه اذا كنتم في الفلك وجرت بهم فان جرت
مسند الى ضمير الفلك ولو لم يكن الفلك جمعا لقييل جري
بالافراد والتذكير على الاصل كما في الفلك المشحون وفي
مشد ذلك قال الم اذا قدرت سكونه في الموضعين
بتذكير الضمير ارجع الى الفلك او جرت لكونه بفتح السين
كما في الفلك التي تجري في البحر ولا يبدل جرت على جرت
لثبوت الايام فعلم وانما وجبت ان يقال جري لان
ضمير الجمع لا يرجع الى المفرد واذا قدرت سكونه سكون
قرب بضم القاف وسكون الراء مصدر قرب وهو مفرد
يكون الفلك واحد الحق قوله في الفلك المشحون
فان الفلك هنا مفرد ولو كان جمعا لوجب ان يقال
المشحونة والمشحونات لوجوب التوافق بين الصفة
والموصوف في التذكير والتانيث والاسم مقال وقول
وقد تقدم انهم لا يجهلون ولذلك لم يذكر عمالم المجهول
من قال فيبلا اة اصله قول كثر فاسكن الواو للحققة لا

لان الكسرة نصبة على الواو خصوصاً مع ضم ما قبلها فصار قول
اي قلنا بالضم في الكل وهو لغة ضعيف لنقل اجتناب الضمة
مع الواو في لغة اخرى اعطى كسرة الواو في قول الى ما قبلها
بعد حذف حركة وانما لم يذكره لانه لازم اعطاء الحركة اليه فعمل
بالالتزام ولم يعكس لعدم الاستزاد في العكس فصار
قول بكسر القاف وسكون الواو ثم صار الواو يا لكسرة ما قبلها
وسكونها ولم يذكره اكتفاء بما علم التمام ما سبق اذا عطاء
حركة الواو الى ما قبلها مستند سكونها ولم يعكس اكتفاء بما
علم مطابقة بما سبق قصد الى موافقة ما ذكره حركي فصاح
قييل وهذه افصح اللغات اذ لا ثقله فيها وفي لغة اخرى
يستم كسرة ما قبل الباء ضمة او يوقع الاشياء بتذكير شتم
وهذه لغة نصية لوجود الحقة الا انها غير افصح لوجود الاشياء
حتى يعلم ان اصل حركة ما قبلها مضموم الى ضمة مثل المفتون
بمعنى الفتنة او يريد ان ما قبلها مضموم في الاصل ومقبقة
بهذا الاشياء ان تنحو بكسرة فاء الفصل نحو الضمة فتقبل
الباء الساكنة بعد ما نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة
ما قبلها وهذه امراد النخلة والقراء فيما وقع الاشياء
في غير هذه الكلمة لاضم الشفتين فقط بعد الساكن
كما في الوقف فان الاشياء في الوقف على اخر الكلمة
بعد اسكان الحرف المضموم الموقوف عليه هو ان تقيم الشفتين
فقط مثلاً اذا اردت ان تشم في وقف تستعين بكن
النون وتضم شفتك بعد اسكانها من غير حركة ما وكذلك
بيع مجهول بفتح واختار واختار لانه كذلك فلن وبعن

اي ما اتصل به ما يسكن لانه وقد ثبت العين للسكن من
كما قرنت وانفرد له فالكسرة فيما اتصل به ما يسكن لانه قد
على لغة قبل الكسرة الخالص والنظم فيه قد وقع على لغة قول وبيع
بالنظم الخالص يعني يجوز فيمن اي في بيع واختره وانفرد له
ونان وبعين ثلث لغات كسر ما قبل الباء في كل المطردة
وضمة في كل ما والاشباع في كل ما ولا يجوز الاستشمام في مثل
اقيم لانعدام ضمة ما قبل الباء اذ اصله اقوم واذا لامه فلا
اشباع ولا يجوز ان يقال اقوم بالواو الساكنة ايضا الى
كما لا يجوز الاشباع ولا ان يجوز الواو كان لانعدام ما قبل
حرف العلة في الاصل وهو ليس بوجه في اقيم لما عرفت
ان اصله اقوم بسكون القاف وسوى في مثل قلن و
بعين بين المعلوم والمجهول اذ في قلن فعل لغة قول في
المجهول اذ تقول في المعلوم قال قالوا قال قلت قالت
قلن بضم القاف وسكون اللام وفي المجهول على تلك
اللغة قول قول لا قولوا قولت قولت قلن بضم القاف
وسكون اللام ايضا فوقع التسوية بين المعلوم و
المجهول واما على لغة قبل في المجهول فلا تسوية بينها
اذ في المعلوم قلن بضم القاف وفي المجهول قلن
بكسر القاف واما في بعين على لغة بيع في المجهول تقول
في المعلوم باع باع باع باع باع باع بعين كسر الباء
ايضا فوقع التسوية بينهما واما على لغة بوع في المجهول
فلا تسوية اذ تقول على هذه اللغة في المعلوم بعين
بكسر الباء وفي المجهول بعين بالنظم الكسرة بالفتح التثنية

يرتجى فان اصل قلن في المعلوم قولن بفتح القاف وفي المجهول
قولن بضمها وكذلك اصل بعين معلوم ما بعين بفتح الباء
ومجهول ما بعين بضمها فالنظم والكسرة في المعلوم من عارضان
او في المجهولين اصليان واصل يقال في مجهول يقول يقول
بكسر فاعل كالعلال يخاف اي يتحرك الواو الى ما قبلها وقبلها الفاء
الباب السادس في النقط في الفصل اللام ويقال له
اي للمحتل اللام ناقص لنقصه في الاخر اذ من بعض الحركات
كما في حالة الرفع كخورمي او من الحروف كما في حالة الجزم كخورمي
ويقال له ايضا ذو الاربعه لانه يصير على اربعة احرف
في الاخبار عن نفسك كخورميت ولا يلزم تسمية الصحيح
بذو الاربعه اذ لا يجب الاطراد في التسمية ووجه اعتبار
الاخبار قد مضى في الجوف وهو ان الناقص لا يجوز
بالاستقراء من باب فعل يفعل كسر العين فيما وقع علم
من تخصيصه بالذكر ان كل من الابواب الباقية كخورمي
برمي وغرا يغزو ورضي برضي ورعي يرعي وذكوي يكو
وتقول في الحاق الضماير في آة ربي ربي ربي ربي
رئيس آة اصله ربي فقلت الباء الفاء تحركها وانفتح
ما قبلها كما قلت الواو الفاء في قال لذلك واصل ربي
ربي فقلت الباء الفاء تحركها وانفتح ما قبلها و
انما قلت الفاح ليل يلزم اربع حركات متواليات
موجبة لزيادة النقل لئلا يتحقق كسرها وحركة ما قبلها
واشتان تقدير بان بها الباء لانها مكتوبة من كسرين
ولم يعتبر واحد من بعدهما اذ الاعتبار بالحركة الطرفية

لكنها في محل التغيير ثلث حركات متواليات ليست
في تلك المرتبة من النقلة ولهذا يجوز الضرب ولم يجوز
ضربت وكذلك الواو ما قبلها فصار راءا فاجتمع ساكنان
في ذيف الالف فعلا اجتماع الساكنين وون الواو لانه
ضمير وهو لا يذيف فصار راءا بفتح الميم وكذلك الامثل
رموا في حذف لام الفعل بسبب الاعمال رضوا الا انه ظم الضاد
فيه اي في رضوا بعد الحذف اي حذف لام الفعل ففتح
واو الجمع او لا يلزم الخروج من الكسرة الى الواو وهو مشتق
فان اصله رضوا بديل الرضوان فلبت الواو والظرف
وانكسار ما قبلها فصار راءا فاشتقت الضمة على اليا
فصار راءا فاجتمع ساكنان في ذيف الباء لذفع وون
الواو لانه ضمير فصار راءا بفتح الضاد وسكون الواو فظم
الضاد لفتح الواو الجمع اذ لم يظم بقلب ياء بسكونها وانكسار
قبلها او لا يلزم الخروج من الكسرة الى الواو فصار راءا
واصل رمت رمت في ذيف الباء بعد قلبها الفاتحة كما هو
ما قبلها لا اجتماع الساكنين كما قلت وحذف راءا
وحذف الباء بعد القلب في رمتا اصله رمتا قلت الباء
الفاتحة كما هو انفتاح ما قبلها فصار راءا في ذيف الالف
وان لم يجتمع فيه الساكنان صورة لانه اي الشان
يجتمع فيه الساكنان تقديره انما مر في قولنا جاءت قال
هناك ونحو ذيف الالف في اعتوان حصلت الحركة بالفتح
الفا عل لان التاء ليست من نفس الكلمة بخلاف اللام في قولنا
ولا تعمل حرف العلة في زمين لام في القول من ان حرف

حرف العلة الساكنة انما تعمل اذا لم يكن ما قبلها مفتوحا اما اذا
كان ما قبلها مفتوحا فلا تعمل طفه الفتحة والسكون
المستقبل من اة اصله يرمي كيف ب فاسكن الياء
لنقل الضمة عليها فصار يرمي ولا يعمل الياء ساكنها في مثل
يرميان لان حركته فتحة وهي خفيفة واصل يرميول فاسكنت
الياء لنقل ضمها الى الميم بعد سلب حركته ثم حذف لاجتماع
الساكنين فصار يرميول او نقول لما اسكنت الياء اجتمع
ساكنان في حذف فصار يرميول بكسرة الميم وسكون الواو ثم
ابدت كسرة الميم الى الضمة صيانة لواء الجمع وكلام المص
هنا ظاهر في الاعمال الاول اذا لم يتعوض لابدال كسرة الميم
الى الضمة الا انه يحتمل الثاني ايضا بقرينة قوله في الاعمال
رامون ثم ضم الميم لاستعلاء الواو الضمة وسوتى لفظا
بين جمع الرجال وبين جمع النساء في مثل يعفون اي في الغيبة
من الناقص الواو اي تقول الرجال يعفون والنساء يعفون
الكتفاء بالفوق التقدير وذلك الواو في جمع النساء
اصلية اذا اصل يعفون بضم الفاء وسكون الواو على
وزن ينصرف والنون فيه علامة التانيث اي علامة جمع
المؤنث فوزن يفعلن وعلم من ذلك ان الواو في يفعلون
اذا كان جمع الرجال زائدة وعلامة الجمع المذكور ان النون
للاعراب ولذا سقطت الجزم والنصب خوفا من يقرأون
اصله يعفون مثل نبيرون اشتقت الضمة على الواو
فاسقطت فاجتمع ساكنان في ذيف لام الفعل فصار
يعفون فوزنه يفعلون ومن ثم من اجل ان النون في

في جمع النسا علامة لانسقط في قوله نوا الا ان يعفون
اي المطلقات ولو لم تكن علامة لسقطت حالة النصب
كما هو حال نون الاعراب واصل ترمين للواحدة المتخفية
ترمين مثل ترمين فاسكت الياء لتقل الكسرة عليها ثم
حذفت تلك الياء لاجتماع الساكنين دون الاخرى لكونها
علامة فصارت ترمين فوزنه تفعين وهو اى ترمين مشترك
في اللفظ مع جمع النسا الكسرة بالفتح التقديمى فان اصله
اذا كان جمع ترمين بكسر الميم وسكون الياء مثل ترمين فوزنه
تفعين واذا دخلت انت اجازم على غير من سقطت انت
الياء منه علامة للجزم فقوله لم يرم لان حرف العلة في الناقص
يتميز بالحركة في الصحيح من ثم اى من اجزاء الياء تسقط علامة
للجزم كالحركة في الصحيح تسقط الياء في حالة الرفع علامة للوقوف
في قوله وقع والليل اذا يسر اصله يرمى سقوط الحركات في الصحيح
كأنه يفرج وتنصب انت الياء اذا دخلت على غير من
النائب تقول لئن يرمى لحقة النصب استعمال القاب
الاعراب من الجزم والرفع والنصب لان المضارع مع
كامل ولم تنصب انت الياء بعد قلبها الف لتحركها وانقلبت
ما قبلها في مثل لئن يخشى لان الالف لا تجعل الحركة اى
لا تجعلها كقول ولو لا كسبون كالمعجزا لما عدم المسنون
احتمالى اى تحلى اذ لو حركت لحزبت عن اصل وضوعها
وهو السكون الامر منه ارم اه اصله ارمى بسكون الياء
في فت الياء علامة للجزم فبقى ارمى في هذا المثال كونه
قوله فاذا دخلت اجازم تسقط الياء علامة للجزم والا

الا فلو جاز ان تقول للوقوف او للسكون كما في بعض النسخ
واصله ارميوا ارميوا كما في جوا فاسكت الياء ثم حذفت
اجتماع الياء كين كما في يرمون بلا فرق واصل ارمى بالياء
للوادة المتخفية ارمى كما في فاسكت الياء الاصلية
لاستقبال الكسرة عليها لاجابة هذه القيد اذ يعلم من قوله
فاسكت ان المراد بالياء الاصلية وكذا لم يذكره في
اعمال ترمين الا انه ذكره تنبيهه ليلابته واداس مع في يادى
الامر من اطلاق لفظ الياء اى اليائين هو السكون والحذف
ثم حذفت تلك الياء لاجتماع الساكنين دون الزائدة لانها
ضمير تقول بنون التاكيد المشددة ارمى بفتح الياء ارميان
ارمى بضم الميم ارمى بكسر الميم ارميان ارميان وتقول الجفوة
ارمى بفتح الياء ارمى بضم الميم ارمى بكسر الميم ارميان
اه اصله رامن على وزن فارب فاسكت الياء في حالة الرفع
والجزم لاستقبال الفتحة والكسرة على الياء ثم حذفت الياء
لاجتماع الساكنين الياء والتنوين دون لانها نون ساكنة
تتبع حركة الاجزى تاتي بعد الحركة لا تكون حسن فاصحا
قبل الحركة فاذا صار الميم اخر اتبع حركته فاتي بعدها و
ليست بعارض لحرف كالحركة بر هو حرف مستعمل زيدت
علامة لتمكين والعلامة لا تحذف لا تسكن الياء
في حالة النصب بل تحرك بالفتحة على ما هو مقتضى حالة النصب
لحقة النصب اى الفتحة على الواو انا قال النصب للمثكلة
وهذه الكسرة في كلامه اصله ارمون راميون على وزن فاريون
فاسكت الياء بان حذفت حركتها كما في ثم حذفت الياء

لا اجتماع السين دون الواو لانه على الرفع ثم ضم للميم
لاستعانة صيانة الواو الضمة واذا اضيفت انت
التثنية الى تثنية راء الى نفسك الى الياء المنكلم سقطت
 جواب الخط اى فقد قلت رامياى في حالة الرفع اصله
 راميان فلما اضيفت الياء المنكلم سقطت نون
 التثنية لانها توزن بتمام الكلمة والاضافة توزن بعدم
 تمامها بدون الاضافة اليه فلو لم يسقط النون حالة
 الاضافة لاجتماع التقضيان فصارت رامياى وقلت
 راميتي في حالة النصب والجر سقطت باآت اصله
 راميتين فلما اضيفت الياء المنكلم سقطت النون فصارت
 راميتي ثم قلت راميتي بادغام علامة النصب والجر في الثانية
 ياء الاضافة وهي الياء الثانية واذا اضيفت اجمع الى
 جمع راء الى نفسك فقلت راميتين في جميع الاحوال
 اى حالة الرفع والنصب والجر واصله في حالة الرفع راموى
 اصله رامون سقطت النون بالاضافة فصارت راموى
 فاو غم اى وقع الادغام في راموى لان اى الشان
 اجتماع الحرفان بما الواو والياء من جنس واحد في العملية
 اى في كونها حرفي علة وسقطت احدهما الاخرى بالكون
 فقلت الواو والياء كما هو القاعدة فصارت راميتي فاو غم الياء
 الاولى في الثانية فصارت راميتي ثم كسر الميم لتصح الياء فصارت
 راميتي واما في حالة النصب والجر فاصله راميين فلما
 اضيفت الياء المنكلم سقطت النون فصارت راميتي ثم
 ادغمت الياء الاولى في الثانية فصارت راميتي المفعول من

مرقى آه اصله مرموى فاو غم كما في راء في حالة الرفع بلا فرق
 واذا اضيفت التثنية الى تثنية مرقى الياء الاضافة
 فقلت مرمياى في حالة الرفع اصله مرميان سقطت النون
 بالاضافة وقلت في حالة النصب والجر مرميتي باربع ياءات
 اولها منقلبة عن واو المفعول وثانيها لام الفعل وثالثها
 علامة النصب والجر ورابعها ياء الاضافة واذا اضيفت
 اجمع الى جمع مرقى للمذكور السالم الياء الاضافة فقلت
 مرميتي ايضا الى كالتثنية الا ان لام الكلمة مكتوبة بها و
 مقنونة في التثنية باربع ياءات في كل الاحوال اى في حالة
 الرفع والنصب والجر اما في حالة الرفع فاصله مرميون فلما
 اضيفت الياء المنكلم سقطت النون فصارت مرميتي فاعل
 كما في راموى فكسرت الياء الاصلية لصيانة الياء المنقلوبة
 واما في حالة النصب والجر فاصله مرميتي فصارت بعد الاضافة
 الياء المنكلم مرميتي فاو غم الياء الثانية في الرابعة فصارت
 مرميتي كسر الياء الثانية المدغم فيها الموضع مرمى بفتح
 الميمين اصله مرمى فقلت الياء الفارقة وفت لا تنفاد
 السين كنين الياء والتسوين الاصلية كما في مرمى ان ياء
 على وزن مفعول كسر العين لانه من يفعل بكسر الا انهم قد
 عن نوال الكسرات ففتحو العين كما في فصل اسم المكان
 الا ان مرمى كسر الميم الاول في وفتح الثانية اصله مرمى فاعل مثل
 مرمى المجهول مرمى مرمى مثل ضرب يضرب الى اخرها ولم يعمل
 مرمى بسبب حركة الياء الخفية الفتح عليها كما في مرميان
 واصل مرمى مرمى كسرت الياء فقلت الياء الفارقة كما في مرمى مرمى

وحكم النقص الواو التي نحو غزايغز وكلمة النقص البائي مثل
 رمي برمي في كل الاصول التي ذكرت في البائي الا في هذا الحكم
 انهم يبدلون الواو بياء في غزيت اصله غزوت
 بتعاليغز في اصله يغز وقلت الواو بياء لتطرقها اليك
 قبلها كما مر في الواو بياء لا خوف وانما اخر الواو التي من
 البائي مع ان الاصل تقدم الواو في لقوة الواو لان الواو
 لا يجيء من اول الالغام والبائي يجيء منه وليغز عليه
 بحث الابد الابد الابد الابد الابد الابد الابد الابد الابد
 من حروف الابد الابد الابد الابد الابد الابد الابد الابد
 لا الالغام فخرج بقوله كان حرف نحو يغز مخرجة ابن دهم
 ويقول غير رد واو اب واخ في التثنية ويقول
 لا الالغام جعل النظم مكانه فاعمل لاداة الالغام
 وحروفها اي حروف الابد الابد الابد الابد الابد الابد
 بقدرية اضاف حروف اليه اذا المصدر يتناول الكثير ويمكن
 ان يقرأ الابد الابد الابد الابد الابد الابد الابد الابد
 البرهانية اي الحروف التي هي المبدلات كما في قوله
 وحروفها عند الخشري والمصحة عشرة وعشرون
 قولك استجده يوم صال زط ومعنا استجده كاستعان
 به و زط اسم فيلة صال اي حمل من الحيلة وما قبل ان حروفها
 عند الخشري ثلث عشرة وعشرون استجده يوم صال
 خلافا لصرح به في المفصل حيث قال فيه وحروف حروف
 الزيادة والطاء والدال والجيم والصاد والزاء ويجعلها
 قولك استجده يوم صال زط اة بهذا عبارة تمشيها في

صلفظ صغق

في الكتب المحيطة الحائزة مع انه ذكر الصاد والزاء في التفصيل
 ايضا فم من الناس من يقول انها ثلثة عشر بجها قولك
 استجده يوم صال بل منهم من يقول انها احد عشر ثمانية
 من حروف الزيادة هي غير السين واللام وثلاثة من غيرها
 وهي الجيم والطاء والدال وعند ابن الكايب اربعة
 عشر بجها قولك انضت يوم جد طاه نزل انضت
 اي سكت ويوم طرف وجد مبتدأ مظاف الى طاه وهو
 اسم رجل نزل من الزلل غير المتبداء والطرف مضاف الى الجملة
 اي سكت في هذا اليوم واعترض على من عده السين
 من حروف الابد الابد الابد الخشري والمصحة قال ولو اورد
 استمع ورد اذكر واظلم يعني ان المراد ما لا يكون للالغام
 والالود اذكر واظلم كصلا اذكر واظلم فان الال
 والطاء ليست من حروف الابد الابد اتفاقا ولعل الخشري
 والمصحة نظر الى الوقوع في الجملة حيث كل المبرر عن بعض
 العرب انه يقول استجده فلان ارضاير بد اتخذ قبيل
 من احدى التامين سينا ولا شك ان هذا الابد ال
 ليس للالغام مع ان المصحة ظفر ببعض سيوريه كاستجده
 كما يجي ان شاء الله به ثم شرع في بيان اتي حروف من الحروف
 المذكورة من اتي حرف يبدل مراعيها في ذلك ترتيب
 الحروف المذكورة فقال الهمزة منها ابد ليست وجوبا اي
 ابد الا واجبا لا يجوز غيره مطردا غير موقوف على السماع في
 احاده اي قياسا من الالف في نحو صوا الي ثمانية
 الالف الممدودة لان همزتها الف في الاصل كالف سكر

لان الالف المدة ودية عند سوية في الاصل مقصورة
زيدت قبلها الف لزيادة المدة فذلك لانها لزوما صار
كلام الفعل في زيادة الالف قبلها كما في كتاب فاجتمع
الفتان فله فدت احد ما صار الاسم مقصورا كما
كان وصاح الفعل العجمي جعلت الف الثانية
همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة وفعلا لا يفتا، التكنين
دون الزائدة زيادة المدة لتبقى على مد ما ولا يبعد ما ولا يعود
المدة ومقصود او انما قبلت همزة ولو تغلب واو او ياء
مع ان مناسبة حروف العلة بعضها لبعض اكثر لانه لو قبلت
الي احد بها لا يفتح الي قبلها همزة كما في ك وورد اء يكون
ما قبلها الفاق فيها فيضج العن فقط لك في ف ومن ثم اني ومن
اصل ان همزة صواء الف في الاصل ليست باصلية لا يجوز
جعلها في همزة صواء همزة اي ابقاها بالهمزة في نحو صاري
بفتح الاء جمع كذا فاذا اردت ان يكون اء او قبلت
بين الخاء والراء الفاكست الراء كما تكسر ما بعد الف
اتجمع في مثل صايرج وساجد وجعفر فتقلب الالف
التي بعد الراء ياء للكسرة التي قبلها وتقلب الف الثانية
ايضاً ياء لاستدعاء الياء وتغم احد الياء في الاخرى
فصار صاري ياء مشددة ثم حذفوا الياء المدعمة
للتخفيف كما في سجد وابدوا من الياء الباقية الف الخفيف
في الجمع والتخفيف فلم يفتح الراء فصار صاري يعني لو كانت
همزة صواء في الاصل همزة كجاز صاري بالهمزة بعد الياء
في صورة كاي في صورة من الصورة في هذا النحو على مثال

100
مثال صاري مع انه لم يجر كما يجوز جعل الهمزة همزة في خطية
او يجوز خطية بالهمزة ايضا فظهر ان همزة صواء ليست
اصلية وليدت الهمزة ايضا من الواو التي هي الف
وجوباً مطردا في نحو واو اصل اي فيما اجتمع فيه واو ان تخرج كان
في اول الكلمة واو اصل جمع واصله اصل واو اصل الواو الاولى
عن الفاء والثانية منقلبة من الف اسم الفاعل اجتماع
التكنين بالالف التكنين كما في ضوارب ولم يحدف
احد مما لا تلبس ولم تقلب ياء لئلا يفتح علوي اي
الالف بين سفلين الياء والكسرة وانما وجب قلب
الواو فرار من اجتماع الواو ات عند العطف مع ان
الواو بين اذا تحركتا احسرت فيهما من الاستشغال ما يوجب
ازالة ومن الواو التي من عين مكسورة قبلت الف
في نحو فاك اي في اسم الفاعل من الاء وفي الواو اي اصل قاول
كما في باب الاء وفي كش اسم الفاعل من ان همزة
مبدلة وجوباً من الالف المبدلة من الواو العين لعدة
مرات هناك ومن الواو التي هي عين مضمومة في نحو اذور
اي في جمع العلة من الاسم الثلاثي الاء وفي الواو اي
الذي واحد على وزن الفعل والادور جمع قلة للدار
اصل ادور قبلت الواو همزة لنقل الضمة على الواو في
الجمع التثنية مع كون واحد على وزن الفعل الثقيل وانما لم
يزيلوا هذا الثقل بنقل حركة الواو اليه ما قبلها لئلا يلبس
بمثل المضارع كما في ادور جمع وور كما وانما قبلت
مع كون واحد على وزن الفعل احرار اعن نحو ادور

جمع دور فانه لم يخرج قلبها من الحركة لان الحقة الاسم قاروت
نقلة الحركة واما الذي واحد على وزن الفعل فهو ثقيل
بسبب كون واحد على وزن الثقيل الذي هو الفعل
فوجب ازالة ثقلة الحركة من الواو والهمزة في عدة دور
من الجايز ولعل نظر الى الحقة التي حصلت بسبب كون
ما قبله بسبب كون وسط واحد وان كان بعد
الاعلال ومن الواو التي من لام في نحو ك يا في اسم
معربا فوه واد قبل الف اصل ك وادنا فقلت الواو
منزلة في هذه النحوة نوع الحركات المختلفة على الواو
على تقدير عدم القلب ثم ان المصراع ترتيب حروف
الكلمة حيث قدم او اصل على قائل وقدم قائل على كاس
وعكس الخشري وابن كاجب نظر الى ان التعريف بالآخر
اولي وابدل الهمزة ايضا من الياء وجوبا مطردا نحو باع
اي في اسم الفاعل من الجوف الباني كاني كانه ال الذي
مرة قائل واعلم ان الهمزة في قائل وبائع وكاس
وان كانت مقلوبة من ال الجوف لف كاذره في الجوف
الا ان تلك الالف لما كانت مقلوبة من الواو والياء جعلها
مقلوبة منها تبينها فصرا للمساواة كما صرح به صاحب
المقرب هذا التعديل حيث قال لان الهمزة انما ابدلت
من الالف المبجلة من الواو والياء وانما ابدلت الى المذاهب
فان بعض النحويين يدغم ان الهمزة منقلبة من الالف
التي هي بدل عن الواو والياء في قائل وبائع وكاس
وبعضهم يدغم ان الهمزة منقلبة عن نفس الواو والياء

الياء او لا من غير واسطة فاشربنا الى الذهب الاخير اذا
التي ومن عبارة هنا ابد الهمزة من نفس الواو والياء وان
في الجوف الى الذهب الاول حيث قال فقلت الواو الفاء
ثم جعل الهمزة وابدلت الهمزة جواز اي ابدالها بجمع وان يقع
ويصح ان يترك بان يقع الهمزة على اصلها مطردا عن الواو
المضمومة نحو اجوه اصله وجوه جمع وجه لنقل الضمة على الواو
ولم يجب لعدم كون واحد على وزن الفعل وابدلت
جواز غير مطرد من الواو غير المضمومة مكسورة نحو اشاع
لنقل الكسرة على الواو اصله وشاع ومفتوحة نحو واحد
في حديث لنقل الحركة على الواو ولم يذكره اكتفاء بذكره في
الياء اصله وحده وقد روي ان سعد بن ابوقاص كان
يشير باصبعه فقال النبي صلى الله عليه وسلم اشد ما يصعب واحد
وابدلت من الياء جواز غير مطرد وكذا قطع السدادية اصله
لنقل الحركة على الياء وابدلت من الحاء جواز غير مطرد نحو ال
فعلت والافعلت اصلها همل فعلت وهمل افعلت
وان كانت في بعض الصورة لازما نحو ماء اصله ماء الا
انه غلب صور الجواز عليه فعدة من الجايز حيث سكت
عن التقييد ولم يفصل الى جائز ولازم او نقول المراد بالواجب
ماله سبب موجب وبالجائز ما ليس بسبب موجب فليس القلب
العامزة سبب موجب بل هو على خلاف الضمان فيكون
من الجائز فاللزم لا ينافي الجواز وهذا انما قلته
وتجدي من اجل ان اصله ما يجب مجموع مياها وتصفيره
نوعية فانما تراه ان الشيء الى اصله وانما تعرض لبيان اصل

وإثباته تبيها على أن الابدال هنا لازم واخرا جال عن حكم
سوابقه مما دخل في حكم الجواز ولذا لم يبق له ما على الأصل
وأبدلت من الالف جوازاً غير مطرد في كونه عجيبت شوق
المشتاق بكملة الهزة أصل المشتاق اسم فاعل قلنا زال المانع
من الحركة عاد إلى أصله وهي الكسرة وهذا الابدال لا يترتب
ثقباً صدره بأوراقه كاديك البرق صبراً وقد عجيبت
شوق المشتاق الكاديك جمع وكذا كوك وهو الرطل المتراكم
والبرق بضم الباء وفتح الراء جمع برقة وهي أرض غليظة فيها
ججارة وزل صبراً إلى أعطني صبراً عجيبت حركت وزادت
يزيد المشتاق نقه ونحوه من فراء وهو أيوب
السهم في ولا الضالين وقراءة عمرو بن عبس ولا جال
بفتح الهزة فيها لا مقيضة للعدول عن الفتح الخفيف
أصل الضالين بالالف لأنه اسم فاعل وإنما أخر الابدال
من الالف عن الابدال من الهاء مع أن المناسب
أن يقدم الابدال من الالف عليه ليدل على الفصل
بينها وبين أخيهما نظراً إلى الابدال من الهاء في ماء لازم
كما ذكرنا والابدال من الالف في المشتاق غير لازم ولازم
الابدال في باب مقدم على غيره فإن قيل فعلى هذا يلزم
أن يقدم الابدال من الهاء على الابدال من الواو والياء
إذا الابدال فيها غير لازم قلنا الابدال فيها والكان
غير لازم إلا أنه ليس في الحركة مطلقاً عليها ثقب
بخلاف الابدال من الهاء فإنه ثابت في الابدال من الالف
في نحو المشتاق إذا لا تخفيف فيعاب فيها ثقباً وإنما

أنما جعل الابدال الهزة من الالف من غير المطرد وان كان الحجاب
هذه الالف مطروحة هذا هو في الهزة المهرب عن التقاء
الساكنين وأن كونه في لغة ضعيفة لا ينافي كونه مطرداً
نظراً إلى عدم اطرواده في جميع اللغات وأبدلت
من العين جوازاً غير مطرد كوابب بحر ضاحك زهوق
أصل عباب وهذا الابدال أشد لكونه في غاية القلة
ولذا أخره والعباب ارتفاع الماء وضحك كركنا
عن استلانه وتموجه وزهوق أي عييق قول
لا تحي وخرجه من إلى الهزة والحاء والالف والعين
وهو الخلق تعليل الابدال الهزة من الهاء والالف والعين
السبب منها أبدلت جوازاً غير مطرد من التاء نحو استخذ
أصل الخذ عند سبويه على ما حكى المبرور عن بعض العرب
أبدلت التاء الأولى سيناً ومن أنكر كون السين من
حروف الابدال أنكر كون أصل استخذ الخذ بل يقول أنه
استفعل من خذت كخار كقربها في المأمورية
التاء منها أبدلت من الواو التي هي فاء جوازاً غير مطرد
كخوتج بضم التاء وفتح الخاء والياء والحاء يقولون خوتج
بتسكين الخاء وفتح التاء من الوخات بمعنى الثقل أبدلت
التاء من الواو فصارت خوتج من الواو التي هي لام كخوتج
أخت أصل خوتج بالتحريك كخوتج فان أصل الخوتج هو بالتحريك
فدلت اللام منها على غير القياس لكثرة استعمالها وهو
الواو لأنك تقول في التثنية اخوان ولم يعوض عنه
للمذكر وعوض للمؤنث فربما بينهما ولم يعكس لكثرة

لكنه استعمال المذكور لان التقويض فرع كالموت وخص
التاء للتقويض كجاء للتأنيث وضم الهز في اخواته
اخ لا جرات والتاء تثبت في الاصل والوقف كالاسم
التاء فكان الضم جعل وليلا على ان التاء عوض عن الواو
لا جرات التاء ثابتة في الوصل والوقف انها بمنزلة الحرف
الاصلي وان الاسم بها كالتاء قبله في تثنية افتان
بالتاء دون اخوان بالواو وان كان التثنية ترو على
الاصل واما الاخ فلما لم يعوض عن الواو فيه شيء فكانه
لم يكن فيه واو من الاصل وانه شأني فلم ينج فيه الى دليل
لقرب مخزجها وابدلت التاء من الياء جواز اغرطر وكو
شنتان اصله شنان في عدد الموشين لانه من تثبت
واستنوا بفتح الهز من باب الافعال اي اجذبوا اصله
استنوا بالياء واصلوا استنوا بالواو بدليل سنوا
ابدلت الياء من الواو فصار استنوا ثم ابدلت التاء من
الياء فصار استنوا وانما قلنا ان التاء ابدلت من الياء
دون الواو لان حكم الواو الرابعة قلبا ياء فتح لا يقع
الحركة مطلقا على الياء الضعيف وابدلت التاء من السين
جواز اغرطر وكو است اصله سدس كحمار في المضاعف
وتحويان فاعل ابدلت السجلات عمرو بن ربوع شرار
الناس غير اعفاء ولا اكبات الاصل الناس والاكبات
جمع كس و المندى كحروف الى يقوم السجلات
التاء الضخات الخيشات وعمرو بلام بنى وشرار التاء
صفه عمرو وعمرو هنا اسم قبيلة وشرار جمع شرار واعفاء

اعفاء جمع عفيف يريد يقوم فاعل الله هؤلاء الجماعة فانهم
شرار الناس وغير اعفاء وغير الكياس وذكر الضام من مكيا
العرب ان عمرو بن ربوع تزوج سحلا وهي التي اخبت
الحق فولدت له اولاد ثم ابقيت منه ثم تناسل الاولاد
فصار عمرو بن ربوع اسم قبيلة فعمل هذا السجلات
جمع سجلات بمعنى القول وابدلت التاء جواز اغرطر
من الصاد نحو است اصله قص بالثاء ليقرب من اي التاء
والسين والصاد في المموسية وابدلت التاء من الياء
جواز اغرطر وكو الدغالب لكثرة استعماله جمع زعلية
بكسر الدال وعن الناق السريعة واما الدغالب فجمع زعلوب
بضم الدال وعن قطعة الحرق النون منها ابدلت من الواو
جواز اغرطر وكو صنع في اصله صنعوا في مكانهم قالوا صنعوا في
كسر الواو ثم ابدلوا من الواو النون وقبل النون بلام من الهز
في صنعاء والاول هو الاصح اذ لا مقارنة بين الهز والنون
بجمل من الواو والنون وصنعاء كمدودة فيضه باليمن لقرب
النون من حروف العلة وابدلت النون من اللام على
الضعف لما خلت استعمال القصي نحو لعن اصله لعن
لكثرة استعماله فيسألانها لقله التصرف في الحروف
لقربها في الجهورية وفي الخرج ايضا ولذا لم تدغم فيه الجيم
ابدلت جواز اغرطر من الياء المشددة في الوقف
لاشبهه كالجيم والياء في الخرج لكونها من وسط اللسان
واشبهه كالحاء في صفه الجيم قال ابو عمرو وقت اجل من بني
منظلة ممن انت فقال فقيته اصله فقيته و فقيته اسم قبيلة

نقلت من ابيهم فقال مر ج بشدة الراء اصله مري وقد جرى
الوصل جرى الوقف نحو ابو علي اصله ابو علي في قول
خالي عوف وابو علي الطعان الشيمع وبالفداء
كنز البرنج بفتح الهمزة والصاد والسين والبرقي
والصيصي الرقي اجوز التمر والصيصي الفون والكتل بضم
الكاف وفتح التاء المجتمع الورد الورد اعلم التاء في الال
من لا يقع الحركات على الياء الضعيف وابدلت الجيم هوزا
غير مطرد من الياء الفخر المشددة حملا على المشددة وانا
قال حملا على المشددة لان ابدال الجيم من الياء المشددة
كثير في غير استعمال الفصحى سواء كانت متطرفة
في الوقف كفتح او في الوصل كابدع او غير متطرفة كاجل
بفتح الهمزة سواء كان في الشعر كالمثال الاول او في الشعر كالمثال
الثاني والثالث في قوله كان فاذا بان الشول من
عيسى الضيف فدون الاجل الشول جمع شاعر وهو المرتفع
والعيسى بالجر يك ما يتعلق باقرب الابل من ابوالها
وابوارها فتجف عليها في الضيف والابل اصل الابل
هو الوعل شبه البعرات المتصلة باقرب الابل
في الضيف بقرون الابل واما ابدال الجيم من الياء المخففة
فلما يحفظ ذلك الاء الشعر ولذا قيل ان هذا الابدال
حسن يشهد له تشديد الياء والوقف والشعر
فان اختل احداهما فهو قليل نحو لا اعم ان كنت قبلت
مجيء ال جمع فلا يزال الش ج بانيك بواي في امرنا
ينزلي واحزج ال فرنا لا اعم بفتح اللام الش ج الحمار

الحمار اقر ابيض نقات صوات ينزلي بجرك الوفرة الشعر
الشمي الاذن فلما يزال نقات يقول ان ابلت حجتني فوقف
لان اتي بيك للجر دار الكثرة والياء حار في قوة بجر كني
حتى يتحرك شواشي الال ابدلت من التاء جوارا مطردا
نحو فراد صله فزت اي ظفرت واجد معوا اصله
اجتمعوا القرب مخزجها الهاء ابدلت من الهمزة جوارا
غير مطرد نحو مرفت لاني واما في المخرج اصله رقت
وابدلت من الالف جوارا غير مطرد نحو حيدر اصله حيدر
بكالالف دون الهاء وانه اصله بالالف دون الهاء لانها
انما زيد اللوقف والاكثرة الاستعمال الوقف على غيرهما
وانما بالالف دون الهاء قطرة ان الاصل فيها الالف
وابدلت الهاء من الياء جوارا غير مطرد في هذه الاء اصل
هندي لانه ثبت ان الياء للثاني في باب تصوين واخرها
ولهذا عده كثير من النحاة الياء من علامة التثنية وانا
ابدلت الهاء من الالف والياء لما سبها الهاء بحروف
العلية في الحذف ومن ثم اكدن اجل فقا الهاء لا يمتنع
الامالة وهي ان تنحو بفتحة ما قبل الالف نحو الكسرة
في مثل بصرها ويمتنع في اكلت عينا واعلم ان سب
جوار الامالة قصده المناسبة لكسرة ما قبل الالف او بعدة
والكسرة انما تنوثر في الامالة اذا تقدمت على الالف
بحروف واحد كعماد او جوفين او لها ساكن كشلال
واما اذا تقدمت عليها بحرفين متحركين او اكثر مثل
اكلت عينا وقنت قنبا فلما تنوثر انا فلولها

ان ينزحها ويضربها وهو عند ما دله ودرمان فتوحه وان
 كان شاذ ان الحاء ضيقة فلا يعتد بها فكانه لم يفصل
 بين الالف والكسرة بالكثر من حرف بخلاف كلت عينا
 فان الياء ليست بحقة وابدلت الحاء في الوقف
 من التاء وجوبا مطردا في مثل طلي اي مع الاسم المفرد
 الذي في اخره تاء التانيث لانه الوصل للوقوف بينهما وبين
 التاء التاء في الفعل كونه ضرب ولا يعكس الا انهم لو قالوا
 ضرب في ضرب لا يفسر بضم المفعول الياء ابدلت من الالف
 وجوبا مطردا نحو مفتيح تصغير مفتاح ومفتاح جمع جمع الى
 فيما وقع الالف بعد كسرة وابدلت من الواو وجوبا مطردا
 نحو مفتاح اي فيما اذا كان الواو ساكنا وما قبلها مكسورا
 قوت كسرة ما قبلها اي الواو والالف وسكونها وا
 الكسرة الياء تغليب لابد ال الياء من الالف والواو جميعا
 وابدلت الياء في الهمزة جواز مطردا نحو ذيب اصل ذيب
 اي فيما يكون الهمزة ساكنا وما قبلها مكسورا لليين عوكة
 الساكن ما سندا ما قبلها وقد مر في المصنوع ولما لم
 يذكره وابدلت جوازا غير مطرد من اجدد في التقصيف
 نحو تقضي البازي في قول العجاج افا الكرام ابتهروا الباع
 بدو تقضي البازي افا البازي كسر ابصر فربان فضاء فالتد
 اصله تقضي فاستقلوا ثلث ضاءت فابدا لو من
 احد هاتين ياء كسرة في المضاعف قال الجوهري لم يستعملوا
 القضي من تفعل الا مبدلا لقوله ابتهروا اي عجلوا
 الباع قد مره اليدين وربما يعبر بالباع عن الشرف

والكرم وهو المارد ينزح الى اسرع وتقضي كسرة الضاء ونصب
 الياء مصدر من التفعل اصله تقضي ابدلت الياء من الضاء
 لما ذكر وفقت الاخرة بالابدال لان الثقل انما نشأ منها
 وانما خضت الياء لان الاصل في الابدال حروف العلوية
 للكثر دورا والواو تقبل في الالف والياء وقد يكون ما
 قبل المبدل منه مكسورا كما في تصديه فحين جعلها من صدة
 بصد وقد يكون مضموما كما في تقضي البازي فلا يصلح الالف
 للابدال في تعيين الياء ولا في لام الفعل وهو المحل للتغير
 وكسرت الصاد المضمومة لاجل الياء كما في التمنية والترجي
 وانتصابه على انه مفعول مطلق لبزاي اسرع ذلك
 الممدوح الى الشرف اسرع انما مثل اسرع البازي عند قوله
 من الهواء على الصيد كاسرا فاجبه قوس ابصر بول من
 كسر او مل بتقدير قد انخر بان جمع قرب يفتحين وهو ذكر
 البخاري انكر اي تزل وابدلت الياء من النون جوازا
 غير مطردا نحو ناسي اصله ناسين لانه جمع انسان ووسار
 اصله وسار بتشديد فابدلت النون فيهما بالياء لقرب الياء
 من النون في الغنة والمد وكسرة ما قبلها ثم ادغمت
 الياء في الياء وابدلت الياء من العين جوازا غير مطرد
 نحو ضفادى يسكون الياء لانه حكاية من قوله ومنه
 لبس له خوارق ولفضادى في ثمة تقائق المنهل المورود
 والمثرب الخوارق جمع عازقة وهي الجانب الخيم ما اجتمع
 ماء البشر التقائق جمع تقنقة وهي صوت الضفدع
 المعن زبت مشرب ماء لبس له جوانب تمنع الواردة اليه

بالنسبة

بكلها سرمد لمن يردده ولضفادع ما بالجموع اصفاست
بإضافة الضفادع الى الجموع والجموع الى ضمير المذلل اصلا ضفادع
جمع ضفادع بكسر الضاد والواو وسكون الفاء لتقل العين
لاذ من حروفه الحلق وهي ثقيلة وكسرة ما قبلها المسند عجة
للبياء وابدلت الياء من التاء جواز اغير مطروكو وابتصيت
بالواو الفاطفة في قوله قام بهائش كل منته وابتصت
بغير ضو الفوق الفرق كوكب لان اصلا الى اصل التاء في
انصلت واو ما قبله مكسورا اذا صلا وتصلت من الوصل
قلت الواو تاء الظباس لان فاء الافتعال اذا كان
واو اقلت الواو تاء لما مر في المضاعف وهذا الفتحة
تيمم ابدال التاء عاليا من التاء وان لم تكن بينهما مائة
الا ان التاء لما ابدلت من الواو وبين الياء والواو مثالا
فكان كان المناسبة حاصلة بين الياء والتاء فابدا لها
منها واما اهل الحجاز فيقبلون الواو بياء لانك ما قبلها
ويتركون الياء على حالها فان زالت كسرة ما قبلها كما في واو
تعد لا يقبلون الواو بياء لعدم صلة القلب ولهذا
حمل المخزومي والم قول الشاعر وابتصت عينا ان الياء
بدلت من التاء في اتصلت ولم يجعلها بدلا من الواو على
لغة اهل الحجاز وما وقع في بعض النسخ من اتصلت
بدون الواو فخطا كانه وقع من الكاتب اذ لو كان
بدون الواو يكون ما قبله مكسورا فيجتمعا ان يكون الياء
مبدلة من الواو على لغة اهل الحجاز فلا يتعين لان يكون
مثالا لابدال الياء من التاء واما اذا كان مع الواو في

في لا يكون ما قبله مكسورا فلا يجتمعا ان يكون الياء مبدلة
من الواو على لغة قريش ان يكون مثالا لابدال
الياء من التاء قال ابن ابي عمير انما ابدلت بياء لكونها احد
حروف الضعيف وابدلت الياء من الياء جواز اغير مطرو
كحوالتها في قوله كان رجلي على شغواء وشغواء بيان
حادرة ظمها فبدلت من طل غوا فيها لها شارب من لم
متممة من الشغواء وخر من ارايتها الشغواء العقبان
الكادرة المكتنزة الصلبة شجرة اصلته في سرعتها بعقبا
م وظمها معناه اما تقرب الى السهارة وعطش الى الصيد
والظلمة ضعيف والخواف في ريش فبدها واذا ابدلتها الظم
اسرعت والضمير في لاهل العقبان اي لاهل ذكرها اشار به
جمع اشارة برأين غير مجتمعين وهي فطوة من القدير
متممة مقطوعة والوخر الشيء القليل يعني انها تصيد
لغرضها الشهاب والارانب اصل الشهاب والارانب
الحجاب والارانب وابدلت الياء من السين
جواز اغير مطروكو الذي في قوله اذا عذار بعة
فقال فربك خامس ابو كساوي اصله سادس
الفصال جمع فسل بفتح الفاء وسكون السين وهو الزجر
الخسيس يعني اذا عذار بعة من رذال القوم فربك
خامسها وابوك سادسها وابدلت جواز اغير مطرو
من التاء كحوالتها في قوله قد ريو مان وهذا الثاني
وانت بالجموع لان التاء الى اصل التاء يعني مفعول مان
وهذا هو اليوم الثالث وانت لاتبالي ولا تكترث بالنفاق

لكثرة ما قبلين أي الياء والسين والثاء الواو أبدلت
من الالف وجوبا مطردا نحو ضوارب أي فيما وقع الالف
قبل الف التكرير جمع ضارب فلما زيد الالف بعد الف
اسم الف على التكرير اجتمع الفان فابدلت الواو من الاول
لقربهما في العلية واجتمع ال كتن وعدم امكان حذف
احدهما لان سر الواو احد كحمازة او اصاله ابدلت
الواو من الياء وجوبا مطردا نحو موقن أي اذا كانت
الياء ساكنة وما قبلها مضموم اصله يتقن لفتحة ما قبلها وا
الفتحة الواو ولم يوجد قوت وجوبا مطردا هنا في اكثر النسخ
مع وجوب ذكره ولهذا سقط سهوا عن كات فان شرف
ذلك الكاتب وابدلت الواو من الهزة جواز مطردا نحو
لؤم أي فيما كانت الهزة ساكنة وما قبلها مضموما اصله لؤم
لأن من ان عكبه ال كتن لينة وما قبلها مستع الميم
ابدلت من الواو جواز غير مطرد نحو قوم أي ابدال الميم من الواو
في قوم وحده اذ لم يقع في كلامهم مثل فيلحوه به وليس
الاذو ولم يقع الا مضافا فاستغنى عن ابدال واوه فيما
واصل قوم فوه بدليل افواه وحذفت الهاء منه على غير
القياس لخصاؤها وكثرة استعمال ثم قلت الواو مما
لا تحذف من الكلى او لقرب مخزجها الجز في نكاحها متحدان
مخزجا ضربا لانه لو لم تقلب ميا وجب ان تقلب الف
لحركاتها وانفتاح ما قبلها وان حذفت الالف لا ليقا
الساكنين التنوين والالف قبلهم ان يصير الاسم
الممكن على حرف واحد وهو غير موجود في كلامهم انما عده

عدة من الجائز حيث سكنت عن التقييد مع انه لازم لان لزوم
قلت الواو مما انما حصل من حذف الاء وليس كذا في سب
موجب بل هو على خلاف القياس لكثرة الاستعمال فيكون
جائزا لا واجبا والميم ابدلت ايضا من اللام جواز غير
الذي من لام التعريف نحو قولهم ليس من امر مصاب
في اسفد بدليل كثر استعمال اللام في التعريف أي ليس
من البر الصيام في السفر اذا قصر الصائم لقربهما أي الياء
الميم واللام في المحمورية وابدلت الميم من النون ال كثر
محوها في غير مطرد نحو غير اصله غير وقد مر البحث عنده في اخفصر
المما في وابدلت من النون المتحركة جواز غير مطرد نحو
النام في قولهم يا مال ذات المنطق التمام وكفك
المخضب النام اصله النان بالفاء أي مرخم اصله
بال اسم امرأة التمام الذي يكثر التاء في كلامه والواو
في وكفك للقسم على سبيل الاستعطاف وليس قسم
على الحقيقة المخضب من الخضاب صفة كفك ومفقا
اي النام النان اطراف الاصابع وقوله لقربهما أي
الميم والنون في المحمورية تعجيل لابدال الميم من النون
الساكنة والمتحركة معا وابدلت الميم من الياء جواز
غير مطرد نحو قولهم ما زلت رايتها على هذا أي رايتها بمعنى
ثابتا لا اتحاد مخزجها واتحادا هنا في المحمورية الصادر
ابدلت جواز مطردا من السين نحو اجمع اصلا سبع
أي اتم لقرب مخزجها واتحادا هنا في التصحيح الالف
ابدلت من اخيرا أي الواو والياء وجوبا مطردا نحو قال ابا ع

اي فيما اذا تحركت وانفتح ما قبلها اصلها قول وبيع كما مر
ابداً التالف من الهمزة جوازاً مطرداً نحو راس اي فيما
اذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوحاً صدر رأس كما مر
في المأمور من ان الهمزة اذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوحاً
جعلت الف التاني عكس الساكن واستدعاء ما قبلها
اللام ابدالاً من **النون** جوازاً مطرداً نحو اصيل
في قول وقفت بها اصيلاً لا استلها عيت جواً
وما بالربع من احد المعنى وقفت به اركبية اصيلنا
وسألنا عن الكسبية فخرجت عن الجواب وما بها احد
يحيى اصيل اصيلان تصغيره اصيلان وهو جمع اصيل
كغيره بعران والاصل هو الوقت بعد العصر الى المغرب
صغر اصيلان فصيل اصيلان ثم ابدال من النون لام
فقبل اصيلان وابدلت من الضاد ايضاً جوازاً غير مطرد
نحو الطبع في قول لما رأي ان لا رنة ولا شبع
مال الى رنة حقف فالتطبع رأي اي الذئب والذئبة
وسق العيسر الحقف الرمل مجتمع اصيل اضطجع
الاتحاد بين اي اللام والنون والضاد في الجمهورية الزاد
ابدلت من السين جوازاً غير مطرد ونحو رول اصيل بدل
نظم العين والاسد الارضاء لا تحا وخرجهما وقربهما في
التفسير لما كان السين حرفاً موهوماً والالف حرفاً
مجهولاً وكرهوا الخروج من حرف الى حرف فيما قبله قربوا
احدهما من الاخر ابدالاً من السين زاء لانها من
مخرجها واقتضاها في التصغير ووافق الالف في المخرج في التفسير

الصوتان وابدلت من الصاد ايضاً جوازاً غير مطرد ونحو قول
الحاكم الطائي حين امره في غزوة قامة الامم المنزل ان
يقصدنا في الانقام حاتم الى الناقة فتح ما قبلها منه على
ذلك هكذا افردى منه اي هكذا قصد الكرام اصيل فصدى
وانا تأكيد لباد الاضافة والهاء في الوقف لقرب
مخرجها واتحادهما في الصغير ولم تذكره المهم الكفا بما ذكره
في ابدال الصاد من السين الطاء وابدلت من التاء
وحوها مطرداً في باب افتعل نحو اصطر اصيلاً حتر الى
فما كان قبله ا لاقتعال من الحروف المستعيلة
المطبقة وجوازاً غير مطرد في فحط اصيل فحطت
من باب فتح بمعنى فتت اي فيما كان قبله الضمير
من الحروف المستعيلة المطبقة تشبيهاً للضمير
بناءً لاقتعال في انها كجزء من الفعل ولهذا قال سيويه
واعرب اللغتين واجوزهما ان لا تقل بان هذه
الضمير ليس كذلك لاقتعال في اللزوم لقرب مخرجها و
الموضع الذي لم يبق الا بادل فيه بالوجوب المطرد و
الجواز المطرد وقوس من الصور المذكورة بيان للموضع
الذي لم يبق الا من ابدال حرف بحرف منه شرع في ذلك
الابدال يكون الا بادل في ذلك الموضع غير المبقة
جائزاً غير مطرد كما قد رناه نحن في موضع **موضع الباب**
السابع في اللصيف يقال له لفيف للقف
اي اجتماع حرفي العلة فيه يقال للجمعين من قبائل شتى
لفيف فيهم تعريف من جهة تسمية وهو على ضربين احدهما

مفروق وهو ما فرق بين حرف العلة بغير حرف العلة وثانيهما
مفروق وما فرق بين حرف العلة بان لا يدخل بينهما حرف
آخر لم يعرفهما لاقتداء اسميهما اللغويين عنه وقدم
المفروق لتقدم الفاء على العين ولائها اذا اجتمعت
تقوى اهداها بالآخر فيغلبان على الحرف الصحيح فيكون
ابعد عن الصحيح خلافاً اذا لم يجتمعا فواو اقرب
الى الصحيح وما هو اقرب الى الصحيح فهو احق بالتقديم
واللغيف المفروق مثل رقي يقى حكم فاء يقى حكم فاء
اي حكم فاء وقي حكم فاء وقي حكم فاء يقى حكم فاء
يعد وحكم فاء وقي يعد وقي يعد وحكم فاء يقى حكم فاء
لام رمي رمي وحكم لامهما قد مضى في الناقص الى حكم لام
اللغيف المفروق حكم لام المعقل اللام اذ هو مما يصدق
عليه المعقل اللام وكذلك الى مثل حكم رقي يقى فاء ولائاً
حكم اخواتها من الفاعل والمفعول وغيرهما فاء ولائاً
مثلاً حكم فاء وقي وقي حكم فاء وقي وقي حكم فاء
لامها حكم لام رام ورمي وعلى هذا الامر منها قاصد
او في على وزن اضرب واعلار واعلار اخواتها واولها
ظاهر لمن اتقن قواعد باب المثال والناقص فيا قوا
في قيا قين وتقول بنون التاكيد الثقيلة قين قيان
قن قيان قينان وبالخطيئة قين قن قن الفاعل
واق اصلا واعلار كامل رام واعلار المفعول مو في
حاله في الاصل والاعلار كالمعقل في الموضوع مو في كرمي
الاستميت في اصله مو في اعل فاءه كفاء ميعد والام كلام

كلام رمي المجهول منها وفي يوتي كرمي كرمي اللغيف
المفروق كق طوي يطوي لاه وحكمها لاه كق ان قص
لائها نقصان من حيث اللام ولا يعقل عنهما كق
باب الاجوف من لزوم اجتماع اعلالين اللام اطو
اطويا الطو والطي الطويا الطوين كرم آه ونقول
بنون التاكيد الثقيلة الطوين الطويان الطون الطون
اطويان الطويان ونقول بالخطيئة الطوين الطون
اطون ونقول بنون التاكيد الثقيلة في الامر من روي
بروي من باب علم من الرى وهو غنة العطش لاسي
الروية من باب ضرب ليل يكثر المثال ارويون ارويان
ارويون ارويون ارويان ونقول بالخطيئة
منه ارويون ارويون ارويون واذا اردت ان تعرف
احكام بنون التاكيد في الناقص واللغيف وانما
فصلها لكون احكام اتصال النونين بغيرها ظاهرة في نظر
الى حرف العلة التي في آخر الكلمة ان كانت اصلية
اي من نفس الكلمة كحذو في الواحد تروك الحذف المحذوف
لان حذفها كان للسكون وهو انعدم وفضل النون لان
به قول النون ينسب على الفتح للمركب ولا سكون مع
البناء على الفتح وتفتح تلك المروزة لحذف الفتح عليها
كالياء في اطوين والواو في اغزون والياء في ارويين
كما تروى المحذوف وتفتح في التثنية كطويا واخروا
ارويان يعني اذا لم يكن التثنية مع ضمير بارز كانت كالكلمة
المقطعة مثل الف التثنية فكما ان الفعل المعقل اللام المحذوف

لام لاجل السكون اذا التقى بكلمة متصلة به كالف التثنية
 عاد اللام ونقلت لانعدام موجب السقوط وهو كونه
 في الاخر وحقة الفتحة كذلك نونا التي كذا اذا لم تكونا
 مع ضمير بارز كانتا متصلتين بالفعل اذا لا حاجز عن
 اتصالهما فغير ان بمنزلة جنة كالف التثنية في ربيها
 ما يراد بسبب الف التثنية وان كانت حرف
 العلة ضمير انظر الى ما قبلها ان كان ما قبلها مفتوحا تحرك
 تلك الحرف بحركة موافقة لها لظهور حركاتها بسبب اجتماع
 الساكنين احدهما حرف العلة والاخر اول نون التاكيد
 وحقة ما قبلها بسبب حقة حركاتها وحق الفتحة نحو ارون
 بضم واو الضمير ارون بكسر ياء الضمير كما حركت واو
 الضمير بحركة موافقة لها في قوله تعالى ولا تسوا الفضل
 بينكم وحركة ياء الضمير بحركة موافقة لها في قوله تعالى
 لم تترك القوم وان كان ما قبل حرف العلة غير مفتوح سواء
 كان مضموما او مكسورا كحرف حرف العلة وان كانت
 ضمير العدم الحقة فيما قبلها نحو الطون بفهم العين اصله
 الطون فذنت واو الجمع لاجتماع الساكنين وضم ما
 قبلها والطن بكسر هاء اصله الطون كما حذف ياء
 الضمير لالتقاء الساكنين مع كسرة ما قبلها كما حذف
 واو الضمير في اللفظ ارون الخط ليلاليسر بالواحد
 في اغزو القوم وحذفت ياء الضمير في اللفظ ارون الخط
 لذلك في امر اء اغزو القوم يعني اذا كان حرف
 العلة ضمير يكون النونان كالكلمة المتصلة فلان

ان الفعل المعقل اللام اذا اتصل بكلمة المتصلة يتحرك
 الضمير بحركة مناسبة لذلك الضمير اذا كان ما قبله مفتوحا وحرف
 اذا كان ما قبله غير مفتوح فكذلك اذا اتصل بالنون
 يعني اذا كان ما قبل الضمير مفتوحا يتحرك الضمير بحركة مناسبة
 له واذا كانت غير مفتوحا يحذف لان تحذف الضمير
 بمنعها عن اتصالها بالفعل الفاعل من طوى يطوي
 طوى اصله طوى اعلى كاعلال رام ولا يعقل واو
 اي عينه التي هي الواو كما لا يعقل في طوى ونقول في ام
 الفاعل من الري ريان للمفرد والمذكر ريانان لتثنية
 اكسره ريانان رواء لجمع اصله روى قبلت الياء
 بمزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة ريانا للمفرد والنون
 ريانان لتثنيها قبلت الف النانث ياء لاجتماع
 الالفين وعدم امكان حرف احد هما لالتباس بالمفرد
 رواء لجمعها ايضا الى جمع المذكر والتثنية لجمعين بصفة
 واحدة لقلة استعمال فلم يبال بالالتباس مع الالفاء
 بالقرابن ولا يجعل واو هما الى الجمع ياء كما جعل الواو
 في سبب طحة لاجتماع الاعلالان احدهما قبلت الواو التي
 هي عين ياء ثانيا قبلت الياء التي هي لام حمزة لما ذكرنا
 وهما القلب ايضا اعلال في اصطلاحهم الا يرى الى
 قول الرخشي في المفضل واما قولهم رواء مع سكونها
 في ريان وانقلابها فلتلا جمعوا بين اعلايين قبلت
 الواو التي هي عين ياء وقلب الياء التي هي لام حمزة
 والى قول في موضع اخر منه واعلال اسم الفاعل من كوى

قال وباع ان قلب عينه حمزة والى قول ابن الحارث
 وصح رواه جمع ريان كراحت اعلايين وهذا الاصل
 في كلامهم اكثر من ان يحصى واما قولهم الاعلال فيغير
 حرف العلة للتحقيق فلا ينافيه لان في اجتماع حرف
 العلة في رواية وفي كون الياء عرضة لتوارد الحركات
 من الفعل المحسوس باليش في الحمزة ولهذا اطلقوا الاعلال
 على قلب الالف حمزة في قائل مع غاية الخفة من
 الالف لان اجتماع الالفين انظر من الحمزة واعلم
 ان اجتماع الاعلايين انما لا يجوز اذا كانا من جنس
 واحد واذا كانا من جنس البين بحيث لا يكون بينهما فاصل
 ولم يكونا في محل واحد فخرج بالقيده الاول نحو يقال و
 بالثاني نحو وبالثالث كنوبه في اصله يدعو قلبت
 الواو بياء ثم الياء الفاء واعتمدوا في ترك هذا القيد
 على لفظ الاجتماع ولقط الاعلايين فانه حكم ليس
 بتوحيق فلما يكون قولهم اجتماع الاعلايين يتبع
 كلاما من غير روية فعليك بالروية وتقول وتنشئة
 الموت في حالة النصب والحقض اي الجريتين
 بربع ياءات الاولى منقلب عن العين التي هي الواو
 والثانية اللام والثالثة منقلب عن الفاء الثانية
 والرابعة علامة النصب والجاء تحت الاولى في
 الثانية مثل عطشين في تشية عطشي واذا الصفة
 اي تشية الموت في حالة النصب اي ريتين الياء
 الحكم قلت رابت ريتين بخس ياءات الياء الاولى

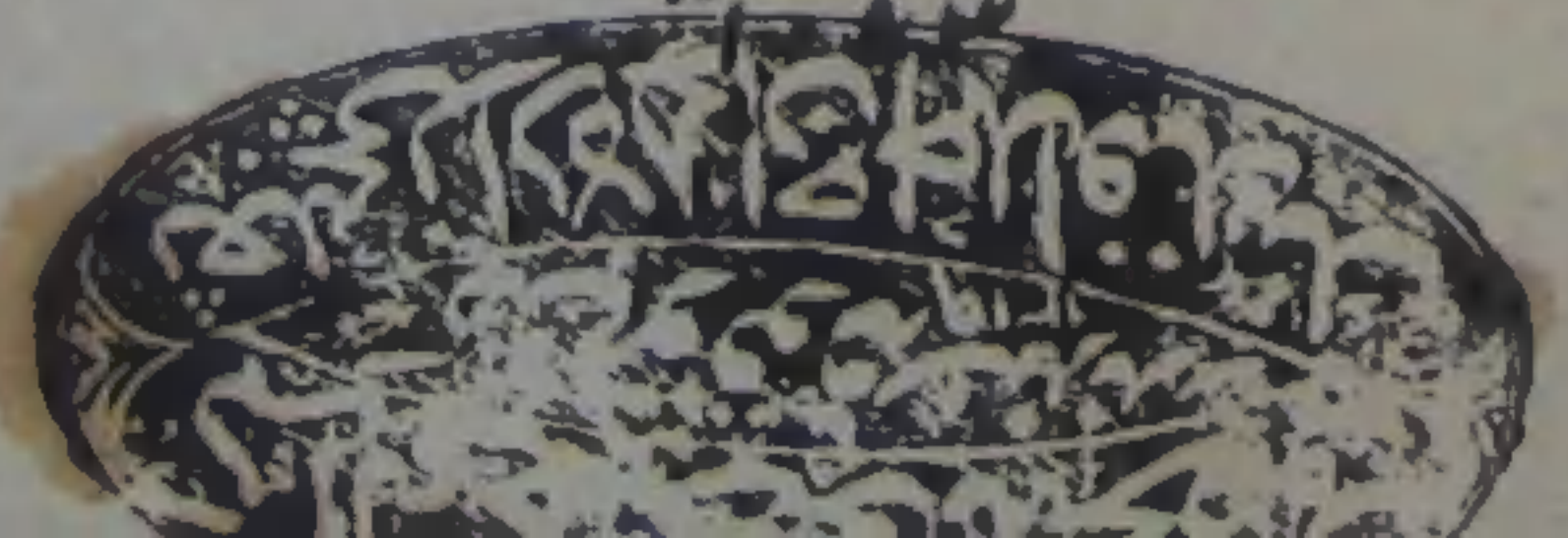
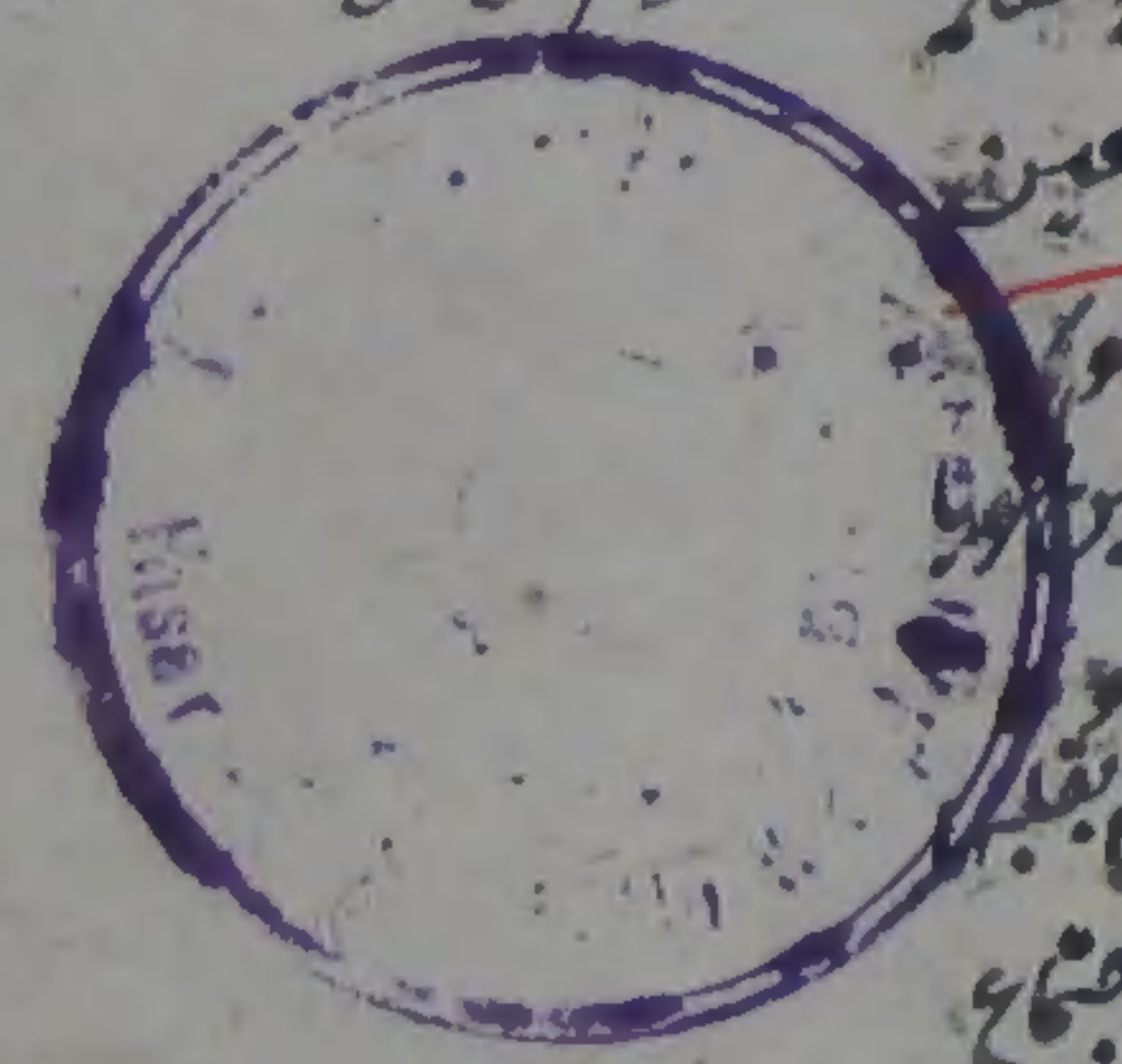
لاولى منقلبة عن الواو التي هي عين الفعل والثانية
 لام الفعل والثالثة منقلبة عن الفاء التي هي
 علامة النصب والخامسة ياء الاضافة اي ياء المتكلم
 او غمت الاولى في الثانية منقوبة والرابعة في
 المنقوبة والثالثة منخفة المفعول مطوي اصله
 مطووي اعلى كالاعلال من الموضع مطوي اصله مطوي
 اعلى كالاعلال من والاة مطوي اصله مطوي اعلى كالاعلال
 من مجهول مطوي اصله مطوي اعلى كالاعلال من
 حكم لام هذا الاشياء اي الفاعل والمفعول والموضع
 والاشياء ومجهول المانحة ومجهول المضارع من اللصيف
 المفعول حكم لام الناقص كما اثبتنا اليه وحكم عينه
 حكم عين طوي في عدم الاعلال في الكلمة التي اجتمع
 فيها الاعلالان بتقدير اعلاها اي اعلا عين تلك الكلمة
 كطاو ومطوي ومطوي ومطوي ويطوي وفي الكلمة
 التي لم يجتمع فيها الاعلالان يكون عليها اي حكم العين
 ايضا اي كانه اجتمع فيها الاعلالان حكم عين طوي
 في عدم الاعلال للمتابعة نحو طوي في ذلك اعلى عين طوي
 لم يلزم اجتماع الاعلايين الا انه لا يعمل بها طوي
 وطويان وطوي مجهول طوي فانه لو اعلى الواو فيها بقلب
 الفاء وباء كانا ثقل الكسرة عليها ولم يلزم اجتماع
 الاعلايين الا انه لا يعمل
 محلا على طوي
 ثم يعنون به

بار قدر

427

Ignor

5975



۱۱۲
ط

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
الذين هم خلائف
رسول الله في
الارضين
والذين هم
الامامة
الطاهرة
التي هي
الهدى
والنور
والذين هم
الانوار
التي هي
الهدى
والنور
والذين هم
الانوار
التي هي
الهدى
والنور

